بسم الله الرحمن الرحيم

جـامعـة الـيـرمـوك
كلية الاقتصاد والعلـوم الإدارية
قـسم الاقـتصاد

الواقع الاقتصادي لقطاعي الزراعة والثروة السمكية في الجمهورية اليمنية وعوامل تطويرهما

إعداد

محمد يحيى يحيى الرفيق

إشراف
أ.د. عبد الرزاق بني هاني

حزيران ١٩٩٨م

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

جـامعـة الـيـرمـوك
كلية الاقتصاد والعلـوم الإدارية
قـسم الاقـتصاد

الواقع الاقتصادي لقطاعي الزراعة والثروة السمكية في الجمهورية اليمنية وعوامل تطويرهما

إعداد
الطالب
محمد يحيى يحيى الرفيق
بكالوريوس بحوث العمليات جامعة الملك سعود ١٩٩٣

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في جامعة اليرموك – قسم الاقتصاد.

لجنة المناقشة:-

١-الأستاذ الدكتور / عبد الرزاق بني هاني .....(مشرفاً)
٢- الدكتور أنور القرعان .....(عضواً)
٣- الدكتور نزار الربيعي .....(عضواً)

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

قال تعالى

"وهو الذي أنزل من السماء ماء فأخرجنا به نبات كل شئ فأخرجنا منه خضراً نخرج منه حباً متراكباً ومن النخل من طلعها قنوان دانية وجنات من أعناب والزيتون والرمان مشتبهاً وغير متشابه انظروا إلى ثمره إذا أثمر وينعه إن في ذلكم لأيات لقوم يؤمنون "

سورة الأنعام آية ٩٩

وقال تعالى

" وهو الذي سخر البحر لتأكلوا منه لحماً طرياً وتستخرجوا منه حلية تلبسونها وترى الفلك مواخر فيه ولتبتغوا من فضله ولعلكم تشكرون "

سورة النحل آيه ١٤

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

الإهداء:

إلى والديّ الفاضلين أطال الله عمرهما

إلى زوجتي وأبنائي ... قرة العين والفؤاد

نور الهدى و أيمن وهشام

إلى إخواني وأخواتي الأعزاء

اهدي هذه الرسالة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسول الله ، وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد : -

يطيب لي في هذه الرسالة أن أتقدم بالشكر والعرفان للأستاذ الدكتور عبد الرزاق بني هاني المشرف على هذه الرسالة ، والذي ساهم طيلة الإعداد والإنجاز لها بمتابعة كل صغيرة وكبيرة فيها بالتوصية ، وإبداء الرأي النابعين من معرفته وخبرته فله كل التقدير والإحترام .

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى الدكتور أنور القرعان الذي قدم لي الكثير من المساعدة التي سهلت أمورا كثيرة أثناء التحليل القياسي ، ولقبوله مناقشة هذه الرسالة .

وأتقدم بجزيل الشكر إلى الدكتور نزار الربيعي لقبوله مناقشة هذه الرسالة ، ولايفوتني أن أتقدم بالشكر والتقدير إلى أساتذتي الأفاضل في قسم الاقتصاد في جامعة اليرموك .

وأتقدم بجزيل الشكر إلى الدكتور إبراهيم الرواشده والدكتور داوود المندعي لما قدماه لي من نصح وارشاد ، وبكل الاعتزاز والتقدير أتقدم بجزيل الشكر إلى الأساتذة الأفاضل وهم كامل العمري ومحمد السالمي وعبده سعيد الذين قاموا مشكورين بتصحيح الأخطاء اللغوية في هذه الرسالة .

وأخيرا أتقدم بجزيل الشكر والامتنان لكل من ابدى رأياً أو قدم مساعدةً ساهمت في وصول هذه الرساله إلى غايتها

وادعو الله تعالى أن أكون قادراً على رد الجميل .

فللجميع كل شكر ومحبة وتقدير

والله الموفق

الباحث

محمد يحيى يحيى الرفيق

١٩٩٨

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

المحتويات

الموضوع	الصفحة
قرار لجنة المناقشة	ب
الاهداء	د
شكر وتقدير	هـ
محتويات الدراسة	و
قائمة الجداول	ل
قائمة الملاحق	م
الملخص باللغة العربية	ن
الفصل الأول: الفصل التمهيدي	١
١:١- المقدمة	٢
- أهمية الدراسة	٣
- هدف الدراسة	٣
- الاطار النظري للتحليل القياسي	٤
- منهجية الدراسة	٧
- مصادر المعلومات	٧
-محددات الدراسة	٧
٢:١- الدراسات السابقه	٨
الفصل الثاني: قطاعا الزراعة والأسماك.	١٧
١:٢تمهيد	١٨
٢:٢ أهمية قطاعي الزراعة والاسماك.	١٩
١:٢:٢ أهمية قطاعي الزراعة والاسماك في العالم.	١٩
٢:٢:٢ أهمية قطاعي الزراعة والاسماك في اليمن.	٢٤
٣:٢ مقومات قطاعي الزراعة والاسماك في اليمن .	٢٧
١:٣:٢ المقومات الطبيعية.	٢٧
أ- المقومات الطبيعية للقطاع الزراعي.	٢٧
١- الأراضي الزراعية.	٢٧

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

٢- الموارد المائية	٢٩
٣- الظروف المناخية.	٣٠
ب- المقومات الطبيعية للقطاع السمكي	٣٠
١- الموقع البحري.	٣٠
٢- الموارد السمكية.	٣١
٢:٣:٢ المقومات البشرية.	٣٢
٤:٢ تطور قطاعي الزراعة والاسماك.	٣٧
١:٤:٢ تطور الناتج الزراعي والسمكي.	٣٧
٢:٤:٢ تطور الانتاج المحلي من المنتجات الزراعية.	٣٨
والسمكية	
أ- الإنتاج الزراعي.	٣٨
ب- الإنتاج الحيواني والسمكي.	٤٣
٣:٤:٢ الطلب الكلي على المنتجات الزراعية والسمكية.	٥٢
أ-الميزان التجاري الزراعي.	٥٢
ب-الميزان التجاري السمكي.	٥٣
الفصل الثالث: معوقات قطاعي الزراعة والأسماك.	٥٦
١:٣ تمهيد	٥٧
٢:٣ المعوقات الطبيعية	٥٨
١:٢:٣ المعوقات الطبيعية في القطاع الزراعي.	٥٨
أ- المرتفعات الجبلية	٥٨
ب- مياه الري	٥٨
ج- التصحر	٥٩
٢:٢:٣ المعوقات الطبيعية في القطاع السمكي.	٥٩
أ- ضيق الرصيف القاري	٥٩
ب- التلوث البيئي.	٥٩
٣:٣ المعوقات الاقتصادية.	٦٠
١:٣:٣ الاستثمارات الزراعية والسمكية.	٦٠
أ- الفترة(١٩٩٠-١٩٩٥).	٦٠
ب- الخطة الخمسية الاولى.	٦٣

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

ج- الخطة الخمسية الثانية. ٦٦
د- الخطة الخمسية الثالثة. ٦٩
٢:٣:٣ السياسات السعرية ٧٠
٣:٣:٣ السياسات التسويقية الزراعية والسمكية. ٧٣
أ- سياسة التسويق الزراعي. ٧٣
ب- سياسة التسويق السمكي ٧٤
٤:٣ المعوقات التكنولوجية. ٧٥
١:٤:٣ مشكلة التنظيم الإداري. ٧٦
٢:٤:٣ إنتاجية العاملين. ٧٧
٣:٤:٣ البحوث الزراعية والسمكية. ٧٩
٤:٤:٣ مستلزمات الإنتاج الزراعي والسمكي. ٨٠
أ-مستلزمات الإنتاج الزراعي. ٨٠
ب- مستلزمات الإنتاج السمكي. ٨٢

الفصل الرابع: عوامل تطوير قطاعي الزراعة والأسماك. ٨٦
١:٤ تمهيد ٨٧
٢:٤ التخطيط الاقتصادي لقطاعي الزراعة والأسماك. ٨٨
١:٢:٤ التخطيط الاقتصادي للقطاع الزراعي. ٨٨
أ- متطلبات التخطيط الاقتصادي والزراعي. ٨٨
ب- استراتيجية التخطيط الزراعي. ٩٠
٢:٢:٤ التخطيط الاقتصادي للقطاع السمكي. ٩١
أ- متطلبات التخطيط الاقتصادي والسمكي. ٩١
ب- استراتيجية التخطيط السمكي. ٩٢
٣:٤ التغلب على معوقات قطاعي الزراعي والاسماك. ٩٣
١:٣:٤ التغلب على المعوقات الطبيعية. ٩٣
أ- التغلب على المعوقات الطبيعية للقطاع الزراعي. ٩٣
ب- التغلب على المعوقات الطبيعية للقطاع السمكي. ٩٥
٢:٣:٤التغلب على المعوقات الاقتصادية. ٩٦

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

أ- السياسات النقدية والمالية. ٩٦
ب- التغلب على السياسات السعرية. ٩٩
ج- التغلب على ضعف السياسات التسويقية. ١٠١
د- السياسات التجارية. ١٠١
٣:٣:٤ التغلب على المعوقات التكنولوجية. ١٠٣
أ- التنظيم الإداري. ١٠٣
ب- رفع مستوى كفاءة العمال. ١٠٤
ج- تطوير البحوث الزراعية والسمكية. ١٠٥
د- توفر مستلزمات الإنتاج الزراعي والسمكي. ١٠٧
٤:٤ التعاونيات الزراعية والسمكية. ١٠٧
الفصل الخامس: التحليل الاقتصادي القياسي واستقصاء اثـــر منظمـــة التجارة العالمية على هذين القطاعين. ١١٠
١:٥ تمهيد ١١١
٢:٥ التحليل الاقتصادي القياسي. ١١٢
١:٢:٥ تقدير دالة الناتج الزراعي والسمكي. ١١٢
٢:٢:٥ تقدير دالة الطلب الكلي على المنتجات الزراعية والسمكية. ١١٨
٣:٢:٥ تقدير دالة انتاج القمح. ١٢١
٤:٣:٥ تقدير دالة انتاج الاسماك. ١٢٣
٣:٥:٥ استقصاء اثر منظمة التجارة العالمية على هذين القطاعين. ١٢٥
١:٣:٥ الجات وأهدافها. ١٢٥
٢:٣:٥الاتفاقية المتعلقة بالمنتجات الزراعية. ١٢٦
٣:٣:٥ آثار انضمام الدول النامية. ١٢٧
أ- الآثار الايجابية ١٢٧
ب- الآثار السلبية ١٢٩
٤:٣:٥ اثار انضمام الدول العربية. ١٢٩
أ- الاثار الايجابية ١٢٩
ب- الاثار السلبية ١٣٠

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

٤:٥ الدعم المحلي في اليمن ١٣١

١:٤:٥- آثار الدعم ١٣٢

أ- الاثار الايجابية ١٣٢

ب- الاثار السلبية ١٣٣

٢:٤:٥- آثار رفع الدعم ١٣٤

أ- الاثار الايجابية ١٣٤

ب- الاثار السلبية ١٣٤

٣:٤:٥ المعالجات الممكنه لمشكلة الدعم ١٣٥

الفصل السادس : النتائج والتوصيات ١٣٨

١:٦- النتائج ١٣٩

٢:٦ التوصيات ١٤٤

المراجع ١٤٧

الملاحق ١٥٥

الملخص باللغة الإنجليزية. ١٦٥

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

قائمة الجداول

رقم الجدول		الصفحة
(٢-١)	النسبة المئوية لتوزيع الناتج المحلي للقطاع الزراعي في العالم ومقارنته بالقطاعات الأخرى.	٢٠
(٢-٢)	الإنتاج العالمي للأسماك حسب نوع المصدر.	٢٢
(٢-٣)	الأهمية النسبية للناتج المحلي الإجمالي لقطاعي الزراعة والأسماك ومقارنتهما ببعض القطاعات الأخرى خلال الفترة(١٩٧٥-١٩٩٥).	٢٦
(٢-٤)	مساحة الأراضي الصالحة للزراعة والمساحات المزروعة منها في اليمن خلال الفترة (١٩٧٥-١٩٩٥).	٢٨
(٢-٥)	القوى العاملة الكلية والزراعية في اليمن ومقارنتها ببعض الدول العربية.	٣٣
(٢-٦)	العمالة الكلية والعمالة الزراعية والسمكية في اليمن خلال الفترة (١٩٨٨-١٩٩٥).	٣٤
(٢-٧)	الحيوانات الزراعية في اليمن خلال الفترة (١٩٧٥-١٩٩٥).	٣٥
(٢-٨)	إنتاج أهم المحاصيل الزراعية ومعدلات النمو لها في اليمن خلال الفترة (١٩٧٥-١٩٩٥).	٤١
(٢-٩)	مساحة المحاصيل الزراعية ومعدلات النمو لها في اليمن خلال الفترة (١٩٧٥-١٩٩٥).	٤٢
(٢-١٠)	إنتاجية الهكتار الواحد من المحاصيل الزراعية ومعدلات النمو لها خلال الفترة (١٩٧٥-١٩٩٥).	٤٣
(٢-١١)	إنتاج اللحوم والحليب والبيض والأسماك في اليمن ومعدلات النمو لها خلال الفترة (١٩٧٥-١٩٩٥).	٤٦
(٢-١٢)	مقارنة الإنتاج السمكي في اليمن مع الدول العربية الموجودة في منطقة أسيا خلال الفترة (١٩٨٥-١٩٩٤).	٤٨
(٢-١٣)	الإنتاج الزراعي والسمكي والطلب الكلي لهما وصافي الميزان التجاري للزارعة والأسماك.	٥٠

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

قائمة الجداول

رقم الجدول		الصفحة
(٢-١٤)	معدلات النمو السنوية للإنتاج الزراعي والسمكي، والواردات والصادرات الزراعية والسمكية والطلب الكلي للمنتجات الزراعية والسمكية والميزان التجاري الزراعي والسمكي.	٥١
(٢-١٥)	إجمالي الواردات والصادرات في اليمن والنسبة المئوية للواردات والصادرات الزراعية والسمكية خلال الفترة (١٩٧٥-١٩٩٥).	٥٤
(٣-١)	حجم الاستثمارات الموزعة على القطاعات الاقتصادية خلال الفترة (١٩٩٢-١٩٩٥).	٦٢
(٣-٢)	حجم توزيع الاستثمارات لقطاعي الزراعة والأسماك ومقارنتهما ببعض القطاعات الأخرى خلال الخطة الخمسية الأولى في المحافظات الشمالية والجنوبية.	٦٥
(٣-٣)	حجم توزيع الاستثمارات لقطاعي الزراعة والأسماك ومقارنتها ببعض القطاعات الأخرى خلال الخطة الخمسية الثانية.	٦٨
(٣-٤)	حجم الاستثمارات الموزعة على القطاعات الاقتصادية خلال الخطة الخمسية الثالثة.	٧٠
(٣-٥)	متوسط إنتاجية العاملين في قطاعي الزراعة والأسماك في اليمن ومقارنتهما بمتوسط إنتاجية العاملين في قطاعي الصناعة والخدمات.	٧٨
(٣-٦)	إعداد الحيوانات الزراعية المصابة بالأوبئة في اليمن خلال الفترة (١٩٩١-١٩٩٥).	٨٢
(٥-١)	نتائج تقدير دالة الناتج الزراعي والسمكي من خلال خمس عوامل.	١١٦
(٥-٢)	نتائج تقدير دالة الناتج الزراعي والسمكي من خلال أربع عوامل.	١١٨
(٥-٣)	نتائج تقدير دالة الطلب الكلي على المنتجات الزراعية والسمكية.	١٢٠
(٥-٤)	نتائج تقدير دالة إنتاج القمح.	١٢٢
(٥-٥)	نتائج تقدير دالة إنتاج الأسماك.	١٢٤

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

قائمة الملاحق

رقم الملحق	الملحق	الصفحة
(١)	تقدير رأس المال المستثمر في قطاعي الزراعة والأسماك للفترة (١٩٧٥-١٩٩٥)	١٥٥
(٢)	العوامل المؤثرة على الناتج الزراعي والسمكي في اليمن للفترة (١٩٧٥-١٩٩٥).	١٥٦
(٣)	نتائج تقدير دالة الناتج الزراعي والسمكي من خلال خمس عوامل.	١٥٧
(٤)	العوامل المؤثرة على الطلب الكلي على المنتجات الزراعية والسمكية في اليمن.	١٥٨
(٥)	نتائج تقدير دالة الطلب على المنتجات الزراعية والسمكية.	١٥٩
(٦)	نتائج تقدير دالة الطلب الكلي على المنتجات الزراعية والسمكية بعد حذف الثابت.	١٥٩
(٧)	العوامل المؤثرة على إنتاج القمح في اليمن للفترة (١٩٧٥-١٩٩٥).	١٦٠
(٨)	العوامل المؤثرة على إنتاج الأسماك.	١٦١
(٩)	الناتج المحلي الإجمالي والناتج الزراعي والسمكي والطلب الكلي على المنتجات الزراعية والسمكية بالأسعار الجارية، والرقم القياسي العام للأسعار والرقم القياسي لأسعار المواد الغذائية.	١٦٢

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

بسم الله الرحمن الرحيم

الملخص

الواقع الاقتصادي لقطاعي الزراعة والثروة السمكية في الجمهورية اليمنية وعوامل تطويرهما

إعداد : محمد يحيى الرفيق

إشراف : الأستاذ الدكتور عبد الرزاق بني هاني.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الواقع الاقتصادي لقطاعي الزراعة والثروة السمكية في الجمهورية اليمنية وعوامل تطويرهما، حيث تعتبر الزراعة من أهم الركائز الأساسية في الاقتصاد اليمني، كما إن القطاع السمكي يحتل دوراً كبيراً في مستقبل الاقتصاد الوطني، كذلك تهدف الدراسة الحالية إلى تحديد المعوقات وتقديم المقترحات لمعالجتها، ومن ثم تحليل المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على الناتج الزراعي والسمكي، وتقدير دالة الناتج الزراعي والسمكي، وتقدير دالة الطلب الكلي على المنتجات الزراعية والسمكية، ومن ثم تقدير دالة إنتاج القمح وذلك لأن هذه السلعة تعد من أهم السلع الرئيسة التي ترصد الدولة لدعمها مبالغ كبيرة في ميزانيتها، كما يتم تقدير دالة انتاج الأسماك.

وقد تم استخدام صيغة (Cobb douglas) لدالة الإنتاج في حساب المرونات الخاصة بالعوامل المؤثرة على القطاعين الزراعي والسمكي من خلال استخدام أسلوب الانحدار البسيط والمتعدد، واستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) في تقدير المعلمات الاحصائية بين المتغيرات، ونأتجدر الإشارة إلى أن التحليل القياسي مقتصر على الفترة (١٩٧٥-١٩٩٥).

وقد أظهرت الدراسة من خلال التقدير الإحصائي لدالة الناتج الزراعي والسمكي بأن المساحة المزروعة ورأس المال المقدر للزراعة والأسماك والعمالة الزراعية والسمكية من أهم العوامل المؤثرة على الناتج الزراعي والسمكي، وفي هذا السياق، وجد بأنه كلما ازداد رأس المال المقدر للزراعة والأسماك بنسبة (١%) يزداد الناتج الزراعي والسمكي بنسبة (٢,٥٥١%) وفيما يتعلق بالعمالة الزراعية والسمكية اتضح أن زيادة (١%) من العمالة تؤدي إلى زيادة الناتج الزراعي والسمكي بنسبة (٠,٦٥٨%)، بينما تحقق زيادة (١%) من المساحة المزروعة زيادة في الناتج الزراعي والسمكي تصل إلى (٠,٥٢٥%)، أما فيما يخص زيادة (١%) من معدل سقوط الأمطار، فقد ظهر بأن الناتج الزراعي والسمكي يزداد إلى نسبة (٠,١٠٢%)، وأظهرت النتائج أيضاً أن تأثير المتغير الوهمي كان سلبياً بسبب الظروف التي مرت بها اليمن، وبلغت قيمة معلمة المتغير الوهمي (-٠,٦١٩).

ووجد كذلك من خلال تقدير دالة الطلب الكلي على المنتجات الزراعية والسمكية أن زيادة (١%) في عدد السكان تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي بنسبة (٠,٣٥٨%) بينما تؤدي زيادة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

ووجد كذلك من خلال تقدير دالة الطلب الكلي على المنتجات الزراعية والسمكية أن زيادة (١%) في عدد السكان تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي بنسبة (٠,٣٥٨%) بينما تؤدي زيادة (١%) من الناتج المحلي الإجمالي إلى زيادة الطلب بنسبة (١,٠٢٩%) وفيما يخص زيادة الأسعار النسبية للمواد الغذائية بمقدار (١%) فظهر أنها تؤدي إلى انخفاض في الطلب بنسبة (١,٤٤٢%).

أضف إلى ذلك، أن الدراسة بينت أن دالة إنتاج القمح تخضع لقانون تناقص الغلة حيث تؤدي الزيادة بنسبة (١%) من المساحة المزروعة بالقمح إلى زيادة إنتاج القمح بنسبة (٠,٠٢٥%) كذلك ، تحقق الزيادة في رأس المال بنسبة (١%) إلى زيادة (٠,٦٤٣%) في إنتاج القمح، بينما تحقق الزيادة في معدل سقوط الأمطار بنسبة (١%) إلى زيادة (٠,١٩٣%) في إنتاج القمح.

وأظهرت الدراسة كذلك من خلال تقدير دالة إنتاج الأسماك بأن المتغير الوهمي كان سلبيا، كما أظهر التقدير أن زيادة (١%) من الأيدي العاملة تؤدي إلى زيادة إنتاج السمك بنسبة (٠,٧١%) في حين تؤدي زيادة رأس المال بنسبة (١%) إلى زيادة في الإنتاج السمكي بنسبة (٠,٤٤%) ، وظهرت قيمة معلمة المغير الوهمي بشكل سلبي حيث بلغت (-٠,٣٨٦)، وتم التوصل من خلال النتائج إلى أن هذه الدالة تخضع لقانون تناقص الغلة.

وأوصت الدراسة بإعطاء الأولوية في الاستثمار لقطاعي الزراعة والأسماك حيث يعدان مصدران مهمان في الاقتصاد الوطني، وأوصت كذلك بضرورة زيادة تأهيل وتدريب العمالة في هذين القطاعين، وتوفير مستلزمات الإنتاج الزراعي والسمكي لكي يتمكن هذان القطاعان من رفع معدلات نموهما ورفع مساهمتهما في الاقتصاد الوطني بالإضافة إلى ضرورة معالجة مشكلة الدعم في اليمن من خلال تبني السياسات الملاءمة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

الفصل الأول
الفصل التمهيدي

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

الفصل الأول

الفصل التمهيدي

1:1 المقدمة:-

تشكل الزراعة في اليمن منذ اقدم الأزمنة مكانه بارزة، حيث يؤكد ذلك وجود بقايا السدود والقنوات القديمة التي كانت مستغلة استغلالاً كاملاً أكثر مما هي عليه الآن، وقد وصفها القرآن العظيم في قوله تعالى (بلدة طيبة ورب غفور)[1] كما وصفتها لذلك العديد من الدراسات قديماً وحديثاً، ومازالت الزراعة إلى وقتنا الحاضر تمثل نشاطاً رئيساً في الاقتصاد الوطني، ويعمل بها ثلثا السكان كما تسهم بنصيب كبير في الناتج المحلي الإجمالي، وتسد الزراعة حاجة الاستهلاك المحلي في العديد من المحاصيل الزراعية، وفي مقدمتها الحبوب والخضراوات والفواكه، إلا أن بعض المحاصيل التجارية النقدية (الزراعات الصناعية) لاتزال محددة كالقطن والتبغ والبن، وبعض محاصيل الخضر والفاكهه.[2]

وفيما يتعلق بالإنتاج السمكي في اليمن فيعتبر متواضعاً مقارنة بامتداد سواحله لمسافات طويلة على البحرين العربي والأحمر حيث تتميز المياه المحيطة بهذه السواحل بتوفر ثروة غنية بالأسماك المتنوعة.[3]

ونظراً إلى أن الاقتصاد اليمني يعاني من انخفاض رأس المال والتكنولوجيا الحديثة لتشغيل الموارد الطبيعية والبشرية، ويتضح ذلك من خلال انخفاض متوسط دخل الفرد، والاستخدام غير الأمثل للموارد الاقتصادية، وضعف معدل التكوين الرأسمالي والاعتماد الأساسي على نشاط زراعي ، ونشاط سمكي غير متطورين، وصغر حجم نشاطات القطاعات الاقتصادية الأخرى، والاعتماد على القروض والمساعدات الخارجية في عملية التنمية، لذلك فإن اليمن تعاني من عجز في الميزان التجاري، وميزان المدفوعات.

ورغم أن اليمن تحاول وضع الخطط الاقتصادية لخفض العجز تدريجياً إلا أنها مرت بظروف خاصة خلال عقد الثمانينات ، وفي بداية التسعينات حيث الأحداث التي مرت بها المنطقة العربية (حرب الخليج) وعودة المغتربين اليمنيين، وانخفاض التحويلات الخارجية، والحرب الأهلية في عام ١٩٩٤ والتي تسببت في هروب المستثمرين (العرب والأجانب) في نشاطي القطاع الزراعي والقطاع السمكي مما أدى إلى تدني الإنتاج لهذين القطاعين ، ومن هنا

---

[1] قرآن كريم، سورة سبأ، آية ١٤-١٥.

[2] أحمد يحي الرفيق، التحويلات على المتغيرات الاقتصادية الأساسية في الجمهورية اليمنية، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٩٣، ص٥٧-٥٨.

[3] أحمد يحي الرفيق ، المرجع السابق، ص٦٢-٦٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

فإن دراسة الواقع الاقتصادي لقطاعي الزراعة والثروة السمكية في الجمهورية اليمنية وعوامل تطويرهما جديرة بالاهتمام والبحث العلمي.

-أهمية الدراسة

تعود أهمية هذه الدراسة إلى أنها تعالج موضوعا مهما في الاقتصاد اليمني يتمثل في قطاعي الزراعة والأسماك ، ومساهمتهما في الناتج المحلي الإجمالي وتوفير فرص العمل ، كما أن القطاعين كليهما يشكلان مصدر الدخل المحلي حيث أن منتجات هذين القطاعين تدخل في العديد من الصناعات المختلفة، وبما أن الموارد المتاحة توسعت في هذين القطاعين حيث تجمعت الإمكانات بعد أن كانت مجزأة، وزادت مساحات الأراضي، إلا أنها لم تستغل استغلالاً كاملاً، كما لم تستغل الشواطئ اليمنية الغنية بالثروة السمكية بالرغم من توسعها (أي بعد الوحدة اليمنية)، ومن هنا يأتي الاهتمام بدراسة هذين القطاعين وخاصة عندما يؤخذ بعين الاعتبار كل الآثار السلبية على واقع الاقتصاد اليمني في ظل استمرار استيراد المنتجات الزراعية والسمكية بالعملة الأجنبية، والتي غالباً ما تكون مرتفعة، ويتحكم فيها السوق الدولي، وخاصة السلع الأساسية كالقمح والدقيق.

وكون هذه الدراسة ركزت على قطاعي الزراعة والأسماك معاً بعكس ما سبقتها من دراسات سواء في المحافظات الشمالية أو الجنوبية حيث لم يكن التركيز في الدراسات السابقة إلا على جانب واحد فقط، ولذا تتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بتركيزهما على المشكلة الحقيقية لهذين القطاعين والدراسة التحليلية القياسية لأثر بعض المتغيرات على كل من الناتج الزراعي والسمكي وعلى الطلب الكلي على المنتجات الزراعية والسمكية وأيضاً على دالة إنتاج القمح ودالة إنتاج الأسماك.

-هدف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الواقع الاقتصادي لقطاعي الزراعة والثروة السمكية في الجمهورية اليمنية ، ودراسة المحددات الأساسية لهذين القطاعين من خلال توضيح أثر قطاعي الزراعة والأسماك على الاقتصاد اليمني ، ولتحقيق هذا الهدف لابد من استعراض الآتي :

١. قطاعا الزراعة والأسماك .

٢. معوقات قطاعي الزراعة والأسماك .

٣.عوامل تطوير قطاعي الزراعة والأسماك .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

٤. تحديد المتغيرات الاقتصادية المؤثرة على الناتج الزراعي والسمكي ، وتقديره من خلال بناء نموذج قياسي يتلاءم مع المتغيرات المتوفرة ، ثم تحديد المتغيرات الاقتصادية على الطلب الكلي للمنتجات الزراعية والسمكية وتقديره بالإضافة إلى تقدير دالة إنتاج القمح ودالة إنتاج الأسماك، واستقصاء أثر منظمة التجارة العالمية على هذين القطاعين من خلال توضيح الآثار السلبية والإيجابية.

-الإطار النظري للتحليل القياسي

النموذج المستخدم في هذه الدراسة هو نموذج دالة الإنتاج المعروف بـ (Cobb Douglas) حيث سيتم تقدير العديد من الدوال على النحو التالي:

-تقدير دالة الناتج الزراعي والسمكي

$$FP = f(LND, L, K, RN_{t-1}) \quad (1)$$

$$FP = a_0 (LND)^{a_1} L^{a_2} K^{a_3} RN_{t-1}^{a_4} e^{u} \quad (2)$$

FP	: الناتج الزراعي والسمكي.
K	: رأس المال المقدر للزراعة والأسماك.
L	: العمالة الزراعية والسمكية.
$RN_{(t-1)}$	: معدل سقوط الأمطار المرجح.
u	: الخطأ العشوائي .
LND	:المساحة المزروعة بالألف هكتار.
D	:المتغير الوهمي.

a_1, a_2, a_3, a_4 : تمثل مرونات الناتج الزراعي والسمكي لكل من المساحة المزروعة والعمالة ورأس المال وكمية الأمطار للسنة السابقة. وقد تم تقدير دالة الناتج الزراعي في دراسة حماد وبني هاني[1] حول تقدير دوال الطلب والإنتاج والفجوة الغذائية وعلاقتها بالأمن الغذائي الأردني، وفي هذه الدراسة سيتم إضافة رأس المال المقدر لقطاعي الزراعة والأسماك بدلاً عن قيمة الإنفاق السنوي ، وأيضاً إضافة المتغير الوهمي (Dummy) حيث يعبر عن سنوات الفترة (١٩٧٥-١٩٨٩) بالصفر، في حين يعبر عن الفترة (١٩٩٠-١٩٩٥) بالواحد

[1] خليل حماد وعبد الرزاق وبني هاني ، تقدير دوال الطلب والإنتاج والفجوة الغذائية وعلاقتها بالأمن الغذائي الأردني، أبحاث اليرموك، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية مجلة علمية محكمة فعلية ، منشورات جامعة اليرموك، عمادة البحث العلمي والدراسات العليا، المجلد التاسع ، العدد الرابع (الأردن اربد- ١٩٩٣،ص٢٥٨.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

الصحيح، كما تم تقدير دالة الناتج الزراعي والسمكي في دراسة صبر[1] حول المعالم الرئيسة للتخطيط الاقتصادي والزراعي في إطار الخطة الخمسية الثالثة في الجمهورية اليمنية ١٩٨٧/٨٦-١٩٩١/٩٠ (دراسة تحليلية قياسية).

وسيتم تبسيط المعادلة (٢) باستخدام اللوغاريتم على النحو التالي:

$$\text{Log (FP)} = \text{Log } (a_0) + a_1 \text{ Log (LND)} + a_2 \text{ Log (L)} + a_3 \text{ Log (K)} + a4 \text{ Log}$$

$$(RNt\text{-}1) \quad +D+U \qquad (3)$$

- تقدير دالة الطلب الكلي على المنتجات الزراعية والسمكية

سوف يتم تقديم دالة الطلب الكلي على المنتجات الزراعية والسمكية من خلال الدالة التالية:-

$$QFD = f(POP, GDP, PRS) \qquad (4)$$

حيث أن الدالة على النحو التالي:-

$$QFD = A\,(PoP)^{a1}\,(GDP)^{a2}\,(PRS)^{a3}\,e^{u} \qquad (5)$$

حيث ترمز

QFD : الطلب الكلي على المنتجات الزراعية والسمكية (بالمليون ريال).

POP : عدد السكان .

GDP :الناتج المحلي الإجمالي .

PRS : الأسعار النسبية للمواد الغذائية (١٠٠=١٩٨٥).

A : الثابت

U : الخطأ العشوائي.

a_1, a_2, a_3: مرونات الطلب الكلي للمنتجات الزراعية والسمكية بالنسبة للسكان والناتج المحلي الإجمالي والأسعار النسبية للمواد الغذائية على التوالي .

ويتم تبسيط المعادلة (٥) باستخدام اللوغاريتم على النحو التالي

$$\log (QFD) = \log (A) + a_1 \log (POP) + a_2 \log (GDP) + a_3 \log (PRS) + u \qquad (6)$$

وقد تم تقدير هذه الدالة في دراسة حماد وبني هاني. [1]

---

[1] أحمد يحي صبر، المعالم الرئيسية للتخطيط الاقتصادي والزراعي في إطار الخطة الخمسية الثالثة في الجمهورية اليمنية ١٩٨٧/١٩٨٦ – ١٩٩٠-١٩٩١ دراسة تحليلية قياسية، الجامعة الأردنية، عمان ، ١٩٩٥، ص١٦٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

-تقدير دالة إنتاج القمح

$$QW = f(LND, K, Rn(t-1)) \quad (7)$$

$$QW = B_0 (LND)^{B_1} (K)^{B_2} (Rn(t-1))^{B_3} e^{u} \quad (8)$$

QW : كمية إنتاج القمح (بالألف طن)

K : كمية رأس المال المستخدم في قطاعي الزراعة والأسماك.

LND : المساحة المزروعة بالقمح (بالألف هكتار).

Rn (t-1) : معدل المياه المتوفرة (مياه الأمطار).

U: الخطأ العشوائي، B_0 الثابت، B_3, B_2, B_1 مرونات إنتاج القمح بالنسبة للمساحة ورأس المال وكمية الأمطار على التوالي.

وقد استخدمت طريقة تقدير إنتاج القمح في دراسة ، حماد وبني هاني ([1])، وتم تبسيط الدالة باستخدام اللوغاريتم على النحو التالي:-

$$Log(Qw) = Log(B_0) + B_1 Log(LND) + B_2 Log(K) + B_3 Log(Rn(t-1)) + u \quad (9)$$

-تقدير دالة إنتاج الأسماك

$$GPf = F(L, K, D) \quad (10)$$

$$GPf = \gamma_0 L^{\gamma_1} K^{\gamma_2} e^{D+u} \quad (11)$$

QPf : كمية إنتاج الأسماك (بالألف طن)

L : العمالة الزراعية والسمكية.

K : رأس المال المقدر للزراعة والأسماك.

u : الخطأ العشوائي، a0: الثابت ،γ_2 ، γ_1: مرونات إنتاج الأسماك بالنسبة للعمالة ورأس المال والأسعار النسبية للمواد الغذائية وتم تبسيط الدالة على النحو التالي.

$$\log(QFD) = \log(\gamma_0) + \gamma_1 \log(L) + \gamma_2 \log(K) + D + u \quad (12)$$

---

[1] خليل حماد وعبد الرزاق بني هاني، مرجع سابق ، ص٢٥٨.

[2] خليل حماد وعبد الرزاق بني هاني، مرجع سابق، ص٢٥٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

- منهجية الدراسة

تقوم الدراسة باستخدام التحليل الوصفي واستخدام معلمات النماذج القياسية لقياس اثر المتغيرات الخاصة بالقطاعين الزراعي والسمكي على الناتج الزراعي والسمكي ، وتقدير دالة الطلب الكلي للمنتجات الزراعية والسمكية حيث سيتم استخدام أسلوب الانحدار المتعدد (Multiple Linear Regression) وطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) في تقدير المعلمات الإحصائية بين المتغيرات ، وتستخدم الدراسة سلسلة زمنية من العام ١٩٧٥ وحتى العام ١٩٩٥ .

وتحتوي هذه الدراسة على خمسة فصول بالإضافة إلى الفصل التمهيدي ، وقد خصص الفصل الثاني فيها لدراسة قطاعي الزراعة والأسماك من حيث أهميتهما ومقوماتهما وتطوراتهما خلال فترة الدراسة أما الفصل الثالث فيستعرض معوقات قطاعي الزراعة والأسماك والتي تشمل المعوقات الطبيعية والاقتصادية والتكنولوجية ، حيث ويشمل الفصل الرابع على عوامل تطوير قطاعي الزراعة والأسماك من خلال التخطيط الاقتصادي للقطاعين، والتغلب على المعوقات الخاصة بهما ، ودور التعاونيات الزراعية والسمكية في تنمية هذين القطاعين ، ويتناول الفصل الخامس التحليل الاقتصادي القياسي (نماذج قياسية)، و يشمل أيضاً استقصاء أثر منظمة التجارة العالمية على هذين القطاعين، كما سيقوم باستعراض النتائج الإحصائية التي توصلت إليها الدراسة بالإضافة إلى تحليل هذه النتائج وتنتهي الدراسة في الفصل السادس بمجموعة من النتائج والتوصيات، .

- مصادر المعلومات

تعتمد الدراسة على عدد من المصادر العلمية ذات العلاقة بالموضوع ، والمتمثلة في مراجع الكتب والمجلات والنشرات العربية والأجنبية ، والمقالات التي غطت الجزء النظري ، وتعتمد أيضاً على مجموعة من النشرات والتقارير الإحصائية لتغطية الجانب التطبيقي ، وخاصة النشرات والتقارير الصادرة عن وزارتي الزراعة والثروة السمكية في اليمن والبنك المركزي اليمني ، والنشرات والتقارير الصادرة عن المنظمات العربية والعالمية المهتمة بالموضوع .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

-محددات الدراسة

لم تخل هذه الدراسة من الصعوبات والمعوقات ، وخاصة فيما يتعلق بالبيانات بشكل عام، حيث يظهر ذلك من خلال النقص الكبير في توفر البيانات قبل الوحدة اليمنية الأمر الذي جعل الباحث يستعين بالمصادر غير المحلية والصادرة عن المنظمات والمؤسسات الدولية لتغطية ذلك النقص.

٣:١ الدراسات السابقة

يتناول هذا الجزء الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة والتي يمكن تصنيفها على النحو التالي :

- دراسات تناولت التنمية الزراعية .
- دراسات تناولت التمويل الزراعي .
- دراسات تناولت التعاونيات الزراعية .
- دراسات تناولت تنمية الزراعة والثروة السمكية .
- دراسات تناولت سياسات الدعم .
- دراسات تناولت الأمن الغذائي

١. دراسات تناولت التنمية الزراعية

أجرى علي صالح الحجري[١] دراسة لسياسات التنمية الزراعية في الجمهورية اليمنية بهدف الكشف عن تلك السياسات الاقتصادية التي تعمل على إبراز خطوات عملية نمو وتنمية قطاع الزراعة ، والتغلب على العوائق الاقتصادية وغير الاقتصادية ، وخاصة الجديدة والتي أصبحت تشكل عبئا إضافيا أمام التوجهات التنموية المستقبلية ، وأظهرت نتائج الدراسة ارتباط نجاح السياسات الاقتصادية بتوفر متطلبات عامة من أهمها تطوير وتفعيل المؤسسات المالية ، واستكمال البنية الأساسية للاقتصاد .

وقام عادل إبراهيم هندي[٢] بدراسة هدفت إلى تطوير القطاع الزراعي في المحافظات الشمالية عن طريق التخصص في إنتاج المزروعات ذات العائد الاقتصادي المرتفع من أجل

---

[١] ـ علي صالح الحجري ، سياسات التنمية الزراعية في الجمهورية اليمنية ، دراسات في الاقتصاد اليمني ، بحوث وأدبيات المؤتمر الاقتصادي اليمني ، مجلة الدوابت ، صنعاء ، ٢ ـ ٤ / مايو / ١٩٩٥ ، تحرير احمد علي البشاري ، ١٩٩٦ ، ص ١٦٩ ـ ١٨١ .

[٢] ـ راجع عادل إبراهيم هندي ، التخصص الاقتصادي الزراعي في الجمهورية العربية اليمنية ، بغداد ، منشورات مركز دراسات الخليج العربي ، مطبعة الإرشاد ، بغداد ، ١٩٧٩.

© Arabic Digital Library Yarmouk University
www.manaraa.com

تعظيم الدخل القومي اليمني من خلال تغيير التركيب المحصولي الراهن مع الاستفادة بالمزايا النسبية لهذه المزروعات ، وتوصلت نتائج الدراسة إلى إن الأراضي اليمنية تجود بزراعة الخضراوات والفواكه ، كما أن إنتاج الخضراوات والفواكه تتبت في فترة قصيرة وهذا يتناسب مع موسمية المناخ والأمطار في اليمن ، كما أظهرت النتائج أيضا أن العائد من زراعة هذه المحاصيل (الخضراوات والفواكه) أعلى بكثير من العائد المتحقق من زراعة المحاصيل الأخرى ، وخاصة الحبوبية ، كما أن زراعة القات شكلت آثار صحية واجتماعية واقتصادية نتيجة لامتصاص دخل الطبقات الفقيرة ، كما توصلت الدراسة أيضا إلى انه يمكن التوسع الأفقي للزراعة بحوالي (٢) مليون هكتار .

وفي دراسة احمد يحيي صبر[1] التي هدفت إلى التعرف على المعالم الرئيسة للتخطيط الاقتصادي الزراعي في اليمن في إطار الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاقتصادية في كل من المحافظات الشمالية والجنوبية ، والآثار الاقتصادية المترتبة عليها ، كما هدفت إلى تحليل العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الإجمالي الزراعي من خلال التحليل القياسي التالي :

$$Y= f(X_1,X_2,X_3, X_4,X_5)$$

$$Y= a+a_1X_1+a_2X_2+a_3X_3+a_4X_4+a_5X_5$$

Y: الناتج المحلي الإجمالي الزراعي بالأسعار الثابتة (مليون ريال)

X_1: إجمالي المساحة المحصولية الزراعية(هكتار).

X_2: إجمالي الإنتاج الزراعي(طن).

X_3: إجمالي القروض والمساعدات الزراعية (مليون ريال).

X_4: الرقم القياسي لأسعار الجملة للمنتجات الزراعية.

X_5: إجمالي عدد العمال الزراعين (بالاف عامل).

تبين من خلال النتائج بان زيادة المساحة المحصولية في الزراعة بمقدار وحدة واحدة تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الزراعي بمقدار(٦١٤٥) ريال، في حين أن زيادة الإنتاج بمقدار وحدة واحدة تزيد الناتج المحلي الزراعي بمقدار(٤٧٠٨) ريال، وزيادة الرقم القياسي لاسعار المنتجات الزراعية بمقدار وحدة يؤدي إلى زيادة الناتج بنحو (٤٨٦٠) ريال وبالنسبة لزيادة العمال بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة الناتج بمقدار(٤٦٥٤) ريال، وقامت الدراسة بتحليلات أخرى منها التنبؤ بإجمالي قيمة الناتج الزراعي وتحليل العوامل المؤثرة على الإنفاق

---

[1] ـ احمد يحيي صبر ، المعالم الرئيسة للتخطيط الاقتصادي في إطار الخطة الخمسية الثالثة في الجمهورية اليمنية ١٩٨٧/٨٦ ـ ١٩٩١/٩٠ (دراسة تحليلية قياسية) ، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة في الجامعة الأردنية ، نيسان ١٩٩٥ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

الحكومي على الناتج المحلي الإجمالي، من خلال التخطيط الشامل والتخطيط الإقليمي، والتعرف على معوقات التخطيط الاقتصادي الزراعي ، واظهرت نتائج الدراسة أن قصور منهجية التخطيط الزراعي يرجع إلى عدم توفر الإحصاءات الزراعية حيث تخضع جميع البيانات في غالبية الأوقات إلى التقدير الشخصي الأمر الذي يؤثر على الخطط المستهدفة بالإضافة إلى قصور الاستثمارات في القطاع الزراعي واظهرت نتائج الدراسة أيضاً أن أهداف الخطة الخمسية الثالثة في كل من المحافظات الشمالية والجنوبية غير منسقة.

٢. دراسات تناولت التمويل الزراعي

قام عادل إبراهيم هندي[١] بدراسة دور التمويل في تطوير وتنمية القطاع الزراعي في المحافظات الشمالية في اليمن ، بهدف تحليل السياسة التمويلية ، والتي تعتبر من أهم السياسات الاقتصادية التي تلعب دوراً رئيسا في عملية التنمية الريفية بصفة عامة ، وبناءً عليه اتضح للباحث مدى أهمية استعراض دور التمويل في تطوير وتنمية القطاع الزراعي سواء التمويل المحلي أو الخارجي ، واظهرت نتائج الدراسة مدى ضرورة العمل على تأمين الضمان الرسمي أو القانوني لشروط العلاقة بين مالك الأرض الزراعية والمستأجر ، وضرورة عرض الائتمان الذي تقدمه الجهات الرسمية ، بحيث يكون متوازيا مع حجم الطلب عليه لكي يحقق حجم الطلب ضعف المبالغ المخصصة للائتمان ، والعمل على تبسيط منح الائتمان من قبل فروع البنك ، وتخفيض نسبة الفائدة ، وفي مجال التسويق لابد من إنشاء أسواق مركزية في جميع المحافظات لتقوية المقدرة الاقتصادية للمزارعين .

٣. دراسات تناولت التعاونيات

أجرى عبد الرحمن زكي إبراهيم[٢] دراسة حول تعاونيات الإنتاج ودورها في تنمية الزراعة في المحافظات الشمالية ، وهدفت الدراسة إلى إبراز تعاونيات الإنتاج في قطاع الزراعة ، ودورها في زيادة الإنتاج الزراعي ، وفي التغلب على المشاكل التي تعاني منها الزراعة اليمنية ، وذلك بغية الوصول إلى توضيح مدى ضرورة الأخذ بهذا النوع من التعاونيات لكي تتحول الزراعة اليمنية من زراعة الكفاف إلى زراعة الكفاية والى إنتاج السوق، وقد توصلت الدراسة إلى أن أي مجتمع نام لا يستطيع مواجهة مشاكله الزراعية إلا من خلال

---

[١] ـ عادل إبراهيم هندي ، دور التمويل في تطوير وتنمية القطاع الزراعي في الجمهورية العربية اليمنية ،مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد ٤٨، ١٩٨٦.

[٢] ـ عبد الرحمن زكي ابراهيم ، تعاونيات الانتاج ودورها في تنمية الزراعة في الجمهورية العربية اليمنية ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد ٤١ ، ١٩٨٥ ، ص ١١٧ ـ ١٣٢ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

تعاونيات الإنتاج في قطاع الزراعة ، كما انه من خلال التعاون في الإنتساج الزراعي يمكن مواجهة المشكلات، بالإضافة إلى ذلك فإنه بواسطة التعاونيات الإنتاجية تتحول الزراعة من زراعة الكفاف إلى زراعة الكفاية والى إنتاج السوق .

وقام أمين احمد الهويش[1] بدراسة التعاون الزراعي في المحافظات الجنوبية ، وهدفت الدراسة إلى تحديد المكانة التي تحتلها التعاونيات الزراعية في اليمن ، والدور الذي تلعبة والمهام المستقبلية لها ، وأظهرت نتائج الدراسة أن تحقيق التنمية الريفية الشاملة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية تعتبر من اصعب المهام في ظل غياب التعاونيات لزراعية ، كمنظمات اقتصادية واجتماعية تلعب دورا هاما في تحقيق التنمية الريفية المتكاملة ، كما توصلت أيضا إلى ضرورة وجود التعاونيات لزيادة الإنتاج بشكل افضل وأن توعية المزارعين للعمل التعاوني مسألة تتطلب فترة زمنية قد تطول أو تقصر ، وأخيراً أظهرت الدراسة أن التعاونيات تلعب دورا في النمو الكمي والنوعي لتطوير الإنتاج.

وهدفت دراسة ناصر عبد الله العولقي وعادل إبراهيم هندي[3] للآفاق المستقبلية لدور التعاونيات الزراعية في المحافظات الشمالية إلى إلقاء الضوء على الآفاق المستقبلية للدور المرتقب للحركة التعاونية الزراعية في تحقيق كل من الكفاءة التكنولوجية والاقتصادية للقطاع الزراعي ليس فقط لسد الفجوة الغذائية المتنامية ، وانما لتحقيق فائض من المنتجات الزراعية ذات المزايا النسبية المرتفعة لتصديرها إلى الدول الأخرى ، وقد خلصت نتائج الدراسة إلى أن التعاون الزراعي يلعب دوراً كبيراً في تحقيق الكفاءة الاقتصادية للزراعة اليمنية ، وبناء عليه يمكن من خلال تنفيذ السياسات التعاونية الزراعية تحقيق الكفاءة التكنولوجية والكفاءة الاقتصادية للقطاع الزراعي في اليمن .

٤ .دراسات تناولت تنمية الزراعة و الثروة السمكية

وفي دراسة فؤاد حمدي بيسو[2] التي هدفت إلى تحليل الملامح الرئيسة لتنمية الزراعة والثروة السمكية في الدول العربية الخليجية حيث كان هذان، القطاعان يهيمنان على الفرص المتاحة للتنمية الاقتصادية في هذه الدول خلال فترة ما قبل عهد النفط، وقد تناولت الدراسة تحليل الآفاق المتاحة لتنمية الزراعة والثروة السمكية في دول المجلس ، والخصائص الهيكلية

---

[1] ـ امين احمد الهويش ، التعاون الزراعي في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ، مجلة الاقتصاد ، العدد (٢٢٨) ،١٩٨٣، ص ٣٩ ـ ٤٥ .

[3] ـ ناصر عبدالله العولقي وعادل ابراهيم هندي، الآفاق المستقبلية لدور التعاونيات الزراعية في اليمن ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد ٤٦، ١٩٨٦.

[2] فؤاد حمدي بيسو، آفاق تنمية الزراعة والثروة السمكية في اقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، تصدر عن جامعة الكويت، العدد ٣٨، ١٩٨٤، ص١٢٥، ١٦٥.

© Arabic Digital Library Yarmouk University
www.manaraa.com

لهذين القطاعين، والجهود التي بذلت لتنميتهما، وتحديد المعوقات التي تضع الحدود على إمكانات هذه التنمية، وتوصلت الدراسة إلى أن قطاع الزراعة يواجه عائقاً رئيساً أمام فرصة التنمية الزراعية في هذه الدول ويتمثل هذا العائق في ندرة موارد الثروة المائية، ونوعية التربة المتوفرة كما أن المساحة المحصولية المروية في هذه الدول بلغت من (٧-٨%) فقط من المساحة المحصولية في منطقة الاسكوا،على الرغم من أن مساحة هذه الدول تشكل (٦٦,٢%) من المساحة الإجمالية لدول الاسكوا، وتوصلت الدراسة أيضا إلى أن الثروة السمكية لم تستغل استغلالاً كاملاً، وقد كانت سلطنة عمان تشكل (٤٨%) من إجمالي إنتاج المجلس.

وتوصي الدراسة بضرورة القيام بعمليات استكشاف لحجم موارد الثروة السمكية في السواحل الخليجية وتحديد المعوقات المتعلقة بهذه الموارد، كما توصي برفع المستوى الفني والتأهيلي لجميع العاملين سواء من القطاع العام أو الخاص.

أجرى كامل سلمان محمد[1] دراسة هدفت إلى توضيح أهمية الثروة السمكية ودورها في مواجهة المشاكل الاقتصادية الغذائية في الوطن العربي ، وقد استعرضت الدراسة الموارد المائية السمكية للوقوف على مقادير الطاقة الإنتاجية ، والتجارة الخارجية للأسماك في الوطن العربي ، ومن ضمن الدول المنتجة للأسماك اليمن ، حيث كانت المحافظات الجنوبية في المرتبة الثالثة بالنسبة للطاقة الإنتاجية للأقطار العربية إذ بلغ مقدار الإنتاج السمكي السنوي حوالي (١٣٩) ألف طن ، واما المحافظات الشمالية فكانت في المرتبة السادسة أما التجارة الخارجية للأسماك فقد كانت المحافظات الجنوبية في تلك الفترة ضمن الدول العربية المصدرة ، واظهرت نتائج الدراسة مدى أهمية وجود أسطول بحري ، وضرورة إجراء مسح ميداني للمواد الغذائية السمكية العربية ، وأهمية إقامة مراكز تصنيع الأسماك ومنتجاتها وتصدير الفائض للخارج ، والحد من تلوث مياه البحار والمحيطات .

وهدفت دراسة علي عبد الأمير[2] للثروة السمكية في المحافظات الجنوبية إلى دراسة أوضاع قطاع الأسماك ، والمنجزات التي تحققت لهذا القطاع من خلال السياسة التنموية في المحافظات الجنوبية التي تهدف إلى مزيد من التقدم للمستوى الاقتصادي والاجتماعي لمصلحة المجتمع اليمني ، وتبين من خلال هذه الدراسة أن حوالي (٨٥%) من إجمالي الإنتاج العالمي للأسماك يتم الحصول عليه من البحار وتشكل الأسماك السطحية النسبة العظمى بينما تشكل الأسماك القاعية نسبة بسيطة ، وتبين أيضاً أن القطاع السمكي في المحافظات الجنوبية مازال يتطلب المزيد من الاستثمارات ، وخصوصاً ما يتصل بتطوير أسطول الاصطياد والحد من إدخال سفن الصيد بالجر والتركيز على التكنيك ، واهتمت الدراسة بضرورة تطوير التعاونيات

---

[1] -كامل سلمان محمد ، الثروة السمكية وازمة الغذاء في الوطن العربي ، مجلة الاقتصاد ، العدد ٢٠٥ ، ١٩٨١ ، ص ٧ ــ ٢٥.

[2] ــ علي عبد الامير ، الثروة السمكية في اليمن الديمقراطية ، دار الهمداني للطباعة والنشر ، عدن ، ١٩٨٣ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

السمكية ، وتوفير الإمكانات الضرورية لتمكين الصيادين من الدخول إلى أعالي البحار ، كما توصلت الدراسة أيضاً بأن القطاع السمكي يعتبر من أهم القطاعات ذات المردود السريع لتعويض الاستثمارات حيث يعول على هذا القطاع ليحقق نهوضاً شاملاً لبقية القطاعات .

٥ . دراسات تناولت سياسات الدعم

أجرى سيف مهيوب العسلي[١] دراسة هدفت إلى دراسة قضية رفع الدعم بصورة محايدة وابراز عيوبه ومميزاته ، وقد اوضحت الدراسة الآثار السلبية والإيجابية للدعم ، وأيضا الآثار السلبية والإيجابية لرفع الدعم على جزئين هامين الأول السلع النفطية وخدمات الكهرباء والمياه ، و الثاني بالسلع الأساسية (القمح والدقيق) ، وقد توصلت نتائج الدراسة إلى أن رفع الدعم سيؤثر على جميع فئات المجتمع وبغض النظر عن مستويات دخل الأفراد إلا أن سكان المدن (الفقراء والأغنياء) أكثر تضررا من سكان الريف ، وتشير الدراسة إلى أن الآثار الاقتصادية الإيجابية لرفع الدعم تفوق بكثير الآثار الاقتصادية السلبية ، كما توصلت الدراسة إلى أن الدعم على السلع الأساسية كالقمح والدقيق تشكل خطورة كبيرة في البعدين الاقتصادي والزراعي ، ويعرض الأمن الغذائي في البلاد للخطر ، وانه يمكن التفكير برفع الدعم في اليمن في حالة تعويض مالي للفقراء ولن يتم ذلك إلا من خلال توفير مجموعة من السياسات الاقتصادية المتمثلة في ضبط السياسة المالية والنقدية ، ومحاربة الفساد الإداري ، وتوفير نظام قضائي عادل وتحسين أداء الشرطة .

وفي دراسة أخرى قام بها مطهر عبد الله السعيدي[٢] هدفت إلى توضيح الآثار السلبية المباشرة وغير المباشرة للدعم على الوضع الاقتصادي والمالي ، والآثار المباشرة وغير المباشرة الاجتماعية المترتبة على رفع الدعم ، والمعالجات الممكنة والمقترحة حول نظام تخفيف آثار رفع الدعم ، وخلصت نتائج الدراسة إلى أن رفع الدعم سوف يؤدي إلى إنهاء عجز الموازنة ، وزيادة الاستثمارات كما اوضحت الدراسة من خلال التحليل القياسي. أن الأعباء المباشرة للدعم قد تدرجت من (٣,٣) مليار ريال في العام ١٩٩٠ إلى نحو (١١٨) مليار ريال في العام ١٩٩٤ ، واما الأعباء غير المباشرة توضح أن الدعم سوف يؤدي إلى تكاليف اقتصادية وتنموية قصيرة وطويلة الأمد جراء إحلال السلع المستوردة محل السلع المنتجة محلياً، كما أن الدعم يعيق تنامي الإنتاج المحلي ، وفي حالة السلع الأساسية يعرض الأمن الغذائي للدولة للخطر الاستراتيجي ، ويشكل مصدر إرباك للإدارة المالية والاقتصادية للدولة ويستنزف

---

[١] ـــ سيف مهيوب العسلي ، الآثار الاجتماعية والاقتصادية لرفع الدعم ، دراسات في الاقتصاد اليمني ، بحوث واديبات المؤتمر الاقتصادي ، تنظيم مجلة الثوابت ، تحرير احمد البشاري ، ١٩٩٦ ، ص ٢٦٣ ـــ ٢٧١.

[٢] ـــ مطهر عبدالله السعيدي ، الآثار الاقتصادية والاجتماعية للدعم واتجاهات معالجتها ، دراسات في الاقتصاد اليمني ، مرجع سابق ، ص ٢٢٦ ـــ ٢٣٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

موارد الدولة فيما لا يعود بالفائدة في الأمد الطويل والمتوسط إلا على البلدان المصدرة وبسبب خسارة صافية للاقتصاد الوطني ، وخلصت الدراسة إلى أن العبء قد تجاوز الحجم الفعلي واصلاح الخلل الرئيسي الذي أدى إلى كل الاختلالات والتشوهات التي حلت بالاقتصاد بما فيها التضخم وتدهور سعر الصرف والبطالة .

لذلك قدمت الدراسة بعض المقترحات حول نظام تخفيف آثار رفع الدعم من خلال اتخاذ عدة سياسات من أهمها تحديد المستحقين للدعم على أساس معيار الدخل أو البطالة ، وتقديم مساعدات عينية مباشرة للمستحقين واستبعاد آلية رفع الدعم مقابل زيادات مقابلة في المرتبات وعدم كفاية بعض الآليات التي تطرح الآن مثل زيادة حجم الإنفاق في قطاعات الخدمات الاجتماعية مثل الصحة والتعليم ، وتشير المقترحات إلى أن أسوء ما يترتب على نظام الدعم هو تعميق روح الاتكالية والسلبية والاعتياد على العيش من غير عمل وعلى هامش المجتمع وهو ما يمكن أن يحدث في حال تلقي معونات منتظمة مستقلة من أي مساهمة في النشاط الإنتاجي ، ومن ضمن أهم معالم النظام المقترح حول القطاع الزراعي هو التوسع في منح الائتمان للمزارعين في مختلف مناطق البلاد لتشجيع الاستثمار وبالذات في مجال استصلاح الأراضي واعداد قطع ارض تصلح كمزارع عائلية في المناطق الصالحة وغير المأهولة ، ومنح الائتمان لاستصلاحها ومنحها للمزارعين مجانا وبالذات في مناطق شبوة وحضرموت ، وأيضا تشجيع الإنتاج الزراعي المتوسط والصغير في مختلف المناطق عن طريق توفير القروض لإنشاء مراكز تجميع وتخزين وتسويق المنتجات المحلية .

٦-دراسات تناولت الأمن الغذائي:

هدفت دراسة خليل حماد وعبد الرزاق بني هاني[١] إلى تقدير دوال الطلب على الغذاء في الأردن وانتاجه، وقياس الفجوة الغذائية وتطورها بغية التعرف على مشكلة قصور الإنتاج المحلي عن تلبية الطلب المحلي المتزايد على الغذاء والاعتماد بشكل كبير على استيراد المواد الغذائية وقد قامت الدراسة بتقدير دالة الإنتاج باستخدام نموذج(Cobb-Douglas) لحساب المرونات بين الناتج الزراعي الأردني والعوامل التي يعتمد عليها وتم استخدام النموذج على النحو التالي لفترة(١٩٧٥-١٩٨٨) .

$$FP = f(LND, INV, RN, t)$$
$$FP = A(LND)^{\alpha}(INV)^{\beta}(RN)^{\gamma}e^{u+t}$$

حيث إن

FP : الناتج الزراعي: حيوانياً ونباتياً (مليون دينار).

[١] خليل حماد وعبد الرزاق بني هاني، مرجع سابق ، ص٢٣٣-٢٦٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

LND : مساحة الأرض المزروعة (بالألف دونم).

INV : قيمة الإنفاق السنوي على الزراعة(مليون ريال) كمؤشر عن الاستثمار السنوي

RN : كمية الأمطار السنوية (بالمليمتر) كمؤشر عن الأحوال المناخية.

T : عامل الزمن لقياس تأثير التقدم التكنولوجي على إنتاج الغذاء في الأردن.

وقد تبين من نتائج التحليل أن مساحة الأرض المزروعة، والإنفاق السنوي على قطاع الزراعة (الاستثمار) ومعدل هطول الأمطار (الأحوال المناخية) ، وكذلك التقدم التكنولوجي جميعها تفسر (٨٨%) من التغير في الناتج الزراعي وبالتالي فان التأثير على إنتاج الغذاء لابد أن يبدأ بالتأثير على العوامل المحددة لهذا الإنتاج.

كما قامت الدراسة بتقدير دالة الطلب على المواد الغذائية في الأردن على النحو التالي:-

$$FD = f(POP, ENP, PF)$$

FD : الاستهلاك الأردن من الغذاء سنوياً الكمية المطلوبة بالمليون دينار

POP : السكان بالمليون نسمة

ENP :الناتج القومي الإجمالي (الدخل) بالمليون.

PF :الأسعار النسبية الغذائية(١٠٠=١٩٨٥).

وأظهرت النتائج بأن المتغيرات المستقلة في معادلة الطلب على الغذاء تفسر (٩٠%) من التغير في الكمية المستهلكة من الغذاء.

وفي تقدير دالة إنتاج القمح كانت الدالة على النحو التالي.

$$Qw = e^{13.2} (LND)^{1.01} (Cap)^{0.32} (Ran)^{1.40}$$

حيث أن:-

Qw : كمية الإنتاج من القمح.

LND : المساحة المزروعة.

Cap : رأس المال المستخدم في الزراعة .

Ran : كمية المياه المتوفرة (الأمطار).

وبينت نتائج التقدير أن المساحة المزروعة، ورأس المال وكمية المياه المستخدمة في الري (مياه الأمطار) وتلعب دوراً أساسيا في إنتاج القمح.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

وهدفت دراسة عباس فاضل السعدي[1] إلى معرفة وتحليل أبعاد المشكلة التي يواجهها الأمن الغذائي في الجمهورية العربية اليمنية وتقييمها الجغرافي، وتحديد حجم الفجوة الغذائية وتوقعاتها المستقبلية، وقد تضمنت الدراسة الإمكانات الزراعية، وتحديد الأسس الجغرافية لتلك الإمكانات من خلال دراسة موارد البلاد الأرضية والمائية والبشرية والمالية والتركيب المحصولي والإنتاج الحيواني، ودراسة المؤشرات الاقتصادية لكل مجموعة غذائية سواء كانت زراعية أو حيوانية، وتحديد حجم الفجوة الغذائية والوضع الصحي، وتوصلت الدراسة إلى أن المستوى الغذائي للسكان متدهور بسبب معاناتهم من نقص في الغذاء من حيث الكم والنوع، وكذلك تدهور حالة الأمن الغذائي كما يتضح ذلك من خلال إحصاءات التجارة الخارجية، وتبين أيضا اختلاف مستوى الاستهلاك الغذائي بين السكان مما يشكل عدم التوازن، ولهذا فان مشكلة الأمن الغذائي في اليمن معقدة وتركها بدون حل سيؤدي إلى تفاقمها وبالتالي تتسع الفجوة الغذائية بسبب الاعتماد على المستوردات الغذائية، ولذلك توصي الدراسة بضرورة وضع سياسات فاعلة لترشيد الاستهلاك، وما يتصل بتلك السياسات من تسويق واستيراد وتصدير للسلع الغذائية.

ويستخلص الباحث من الدراسات السابقة ما يلي:

- تنوعت الدراسات السابقة من حيث تناولها للمادة الدراسية فبعضها أهتم بسياسات التنمية الزراعية وبالتعاونيات الزراعية، وبعضها أهتم بأهمية التخصص في إنتاج المزروعات ذات العائد الاقتصادي المرتفع، والبعض الآخر أهتم بتنمية الثروة السمكية وبتنمية الزراعية والثروة السمكية معاً أو بالأمن الغذائي.
- تتفق الدراسات السابقة فيما بينها في الهدف المتمثل في تطوير وتنمية القطاع الزراعي بهدف زيادة الإنتاج وكذلك تطوير وتنمية القطاع السمكي بهدف زيادة الإنتاج.
- تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في أنها تهتم بالقطاعين معاً في ظل الجمهورية اليمنية، بينما الدراسات السابقة كانت تتناول أحد القطاعين أو أنها كانت مقتصرة إما للمحافظات الشمالية أو الجنوبية.
- تتميز الدراسة الحالية عن الدراسة السابقة في أنها تتناول الدراسة في الفترة (١٩٧٥-١٩٩٥)، من خلال التحليل القياسي وفي ظل دولة الوحدة اليمنية، كما أنها تقوم باستقصاء أثر منظمة التجارة العالمية على هذين القطاعين، كما أنها ستكون أكثر شمولية من الدراسات السابقة.

---

[1] عباس فاضل السعدي، التحليل الجغرافي لمشكلة الغذاء في اليمن، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد ٤٣، الكويت، ص ١٥٥، ٢٠٥

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

الفصل الثاني
قطاعا الزراعة والأسماك

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

الفصل الثاني
قطاعا الزراعة والأسماك

٢:١ تمهيد:

تتناول الدراسة في هذا الفصل الأهمية الاقتصادية لقطاعي الزراعة والأسماك من خلال مساهمتهما في الاقتصاد القومي ومقارنتهما بالأنشطة الاقتصادية الأخرى ، ومن ثم دراسة مقوماتهما سواء الطبيعية أو البشرية وأخيراً تحليل تطورات هذين القطاعين خلال فترة الدراسة.

تبرز أهمية القطاع الزراعي في أنه يوفر الغذاء والكساء والعمل للغالبية العظمى من المجتمعات وخاصة في البلدان النامية، كما يحتل هذا القطاع مكانه متميزة ودوراً بارزاً في اقتصاديات التنمية إلا أن الزيادة المستمرة في عدد السكان أدت إلى زيادة الطلب على المنتجات الزراعية، كما أن الهجرة من الريف إلى المدينة أدت إلى ندرة المنتجات الزراعية ولهذا ظهرت المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، ومن هنا يتضح ضرورة الاهتمام بالقطاع الزراعي بهدف زيادة فعالية النشاط لهذا القطاع وبالتالي زيادة الإنتاج دون هدر الموارد الطبيعية أو تلوث البيئة أو القضاء على الغطاء النباتي [١]

كما أن القطاع السمكي له درجة كبيرة من الأهمية حيث يسهم في إمداد المواد الغذائية ويغطي النقص الملحوظ في البروتين الحيواني لأن الأسماك تعتبر أحد العناصر البروتينية المهمة في تغذية الإنسان ، وتسهم في بعض البلدان بنسبة (٥٠%) من إجمالي البروتين المستهلك ، وعلى الصعيد العالمي تسهم الأسماك بحوالي (٦%) من كمية البروتين ، وحوالي (٢٤%) من إجمالي البروتين الحيواني مقابل (٤٠%) من البروتين الذي يتوفر في جميع أنواع اللحوم على النطاق العالمي[٢]

وسيتم عرض الدراسة خلال الفترة (١٩٧٥ـ١٩٩٥) أي قبل الوحدة اليمنية حيث كانت المحافظات الشمالية (الشطر الشمالي سابقا) تعرف باسم الجمهورية العربية اليمنية، والمحافظات الجنوبية (الشطر الجنوبي سابقا) تعرف باسم جمهورية اليمن الديمقراطية ، وبعد توحيد الشطرين في ١٩٩٠/٥/٢٢ عرفت الدولة الجديدة باسم الجمهورية اليمنية.

---

[١] الاسكوا، الارشاد الزراعي في اليمن، الوضع الراهن وآفاق المستقبل، ١٩٩٥،ص١.

[٢] علي عبد الامير، الثروة السمكية في جمهورية اليمن الديموقراطية، ١٩٨٣، ص١٣،١٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

٢:٣ أهمية قطاعي الزراعة والأسماك

١:٣:٢ ـ أهمية قطاعي الزراعة والأسماك في العالم.

إن الدور الذي يحتله القطاع الزراعي في تاريخ التطور الاقتصادي للبلدان كبير حيث يتميز عن غيره من الأنشطة الاقتصادية الأخرى بمقدرته في المساهمة في تطوير الاقتصاد من خلال تلبيته للطلب المتزايد على منتجاته سواء كان هذا الطلب على السلع المعدة للاستهلاك النهائي أو الطلب الوسيط.[١]

وتشير الدراسات العالمية في الجدول (٢ـ١) إلى الأهمية النسبية للقطاع الزراعي في العالم من خلال مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي ، ومقارنته بالقطاعات الأخرى . فقد ساهم هذا القطاع في الدول المنخفضة الدخل في عامي ١٩٦٥ م و ١٩٨٩ م بنسبة (٤٤%) و (٣٢%) من ناتجها المحلي الإجمالي على التوالي ، بينما ساهم القطاع الصناعي بنسبة (٢٨%) و (٣٧%) من ناتجها المحلي الإجمالي على التوالي لنفس العامين المذكورين، وساهم قطاع الصناعات التحويلية بنسبة (٢٧%) و(٢٥%) من ناتجها المحلي الإجمالي على التوالي للعامين المذكورين نفسيهما ، وكانت مساهمة قطاع الخدمات نحو (٢١%) و (٣١%) من ناتجها المحلي الإجمالي للعامين المذكورين نفسيهما على التوالي ، وأما مساهمة القطاع الزراعي في الدول المتوسطة الدخل فقد كانت اقل من القطاعات الأخرى حيث بلغت ما نسبته (١٩%) و (١٢%) من ناتجها المحلي الإجمالي في عامي ١٩٦٥ و ١٩٨٩ ، في حين أن قطاع الخدمات ساهم بنسبة (٤٥%) و(٥٠%) من ناتجها المحلي الإجمالي للعامين المذكورين نفسيهما على التوالي ، وساهم قطاع الصناعة بما نسبته (٣٤%) و (٣٦%) من ناتجها المحلي الإجمالي على التوالي للعامين المذكورين نفسيهما، وتعتبر مساهمة القطاع الزراعي في الدول المرتفعة الدخل ضئيلة مقارنة بالقطاعات الأخرى إذ بلغت نسبته (٥%) من ناتجها المحلي الإجمالي في العام ١٩٦٥ وكانت مساهمة قطاع الخدمات في المرتبة الأولى حيث ساهم بنحو (٥٤%) من ناتجها المحلي الإجمالي للعام المذكور نفسه ، بينما ساهم قطاع الصناعة بنسبة (٤٢%) من ناتجها المحلي الإجمالي للعام نفسه، وتشير البيانات في الجدول (٢-١) إلى عدم وجود بيانات عن الناتج المحلي الإجمالي للقطاعات في الأعوام ١٩٨٩-١٩٩٣ في الدول المرتفعة الدخل.

---

[١] سالم توفيق النجفي، واسماعيل عبيد حمادي، التخطيط الزراعي تخطيط التنمية والسياسة الزراعية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة الموصل، دار الكتب للطباعة والنشر ، الموصل ،١٩٨٩، ص٤٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

جدول (٢ ــ ١)

النسبة المئوية لتوزيع الناتج المحلي للقطاع الزراعي في العالم ومقارنته بالقطاعات الأخرى

	الزراعة			الصناعة			الصناعات التحويلية			الخدمات		
	١٩٦٥	١٩٨٩	١٩٩٣	١٩٦٥	١٩٨٩	١٩٩٣	١٩٦٥	١٩٨٩	١٩٩٣	١٩٦٥	١٩٨٩	١٩٩٣
الدولة المرتفعة الدخل	٥	–	–	٤٢	–	–	٣٢	–	–	٥٤	–	–
الدول المتوسطة الدخل	١٩	١٢	ـــــ	٣٤	٣٦	ـــــ	٢٠	ـــــ	ـــــ	٤٥	٥٠	ـــــ
الدول المنخفضة الدخل	٤٤	٣٢	٢٨	٢٨	٣٧	٣٥	٢٠	٢٧	٢٥	٢٨	٣١	٣٨

المصدر : البنك الدولي للإنشاء والتعمير، تقرير عن التنمية في العالم ، مركز الأهرام للترجمه والنشر، ط١، القاهرة ١٩٩١،ص٢٤٨- ٢٤٩ ولعام ١٩٩٥،ص٢١٩ــ٢٢٠.

ويتضح مما سبق أن مساهمة القطاع الزراعي في الدول المنخفضة كانت مرتفعة في الستينات ، ويعود السبب في ذلك إلى ضعف التركيب النسبي للنشاطات الاقتصادية الأخرى كالصناعة والخدمات ، كما أن هذه المساهمة انخفضت في الثمانينات بسبب ترجيح نمو القطاعات الاقتصادية الأخرى ، ويتبين أيضا أن مساهمة القطاع الزراعي في الدول المرتفعة الدخل والدول المتوسطة الدخل كانت منخفضة ، ويرجع ذلك إلى ارتفاع مساهمة النشاطات غير الزراعية كالصناعة والخدمات .

ويلعب القطاع الزراعي دورا كبيرا في توفير العمل للعديد من الأفراد وخاصة أنه لا يتطلب سوى الحد الأدنى من المهارات مقارنة بأنشطة القطاعات الأخرى ، حيث اسهم في تشغيل حوالي (٧٤%) و(٦٣%) من إجمالي قوة العمل في دول العالم ذات التنمية البشرية المنخفضة في العام ١٩٦٥ وفي الفترة ١٩٨٩ ــ ١٩٩١ على التوالي ، في حين أن القطاع الصناعي اسهم نحو (١٠%) و (١١%) من إجمالي قوة العمل لنفس العام والفترة على التوالي ، وبلغت مساهمة قطاع الخدمات نحو (١٦%) و (٢٦%) من إجمالي قوة العمل للعام والفترة المذكوريين نفسيهما على التوالي، واسهم القطاع الزراعي في دول العالم ذات التنمية البشرية المتوسطة في تشغيل حوالي (٧٣%) و (٦١%) من إجمالي قوة العمل في عام ١٩٦٥ وفي الفترة (١٩٨٩ ــ ١٩٩١)على التوالي، بينما اسهم القطاع الصناعي بتشغيل (١١%) و(١٦%) من إجمالي قوة العمل للعام والفترة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

المذكورين نفسيهما على التوالي ، وكانت مساهمة الخدمات نحو (١٦%) و(٢٣%) من إجمالي قوة العمل للعام والفترة المذكورين نفسيهما على التوالي ، بينما كانت مساهمة القطاع الصناعي نحو (٣٢%) و(٣٣%) من إجمالي قوة العمل على التوالي لنفس العام والفترة وبلغت مساهمة قطاع الخدمات نحو (٤٠%) و(٥١%) من إجمالي قوة العمل على التوالي لنفس العام والفترة[١]

كما تتميز الأسماك بإسهامها بدرجة كبيرة في إمدادات القيمة الغذائية العالية بصفة عامة والبروتينية بصفة خاصة إذ تحتوي على بروتين تزيد على بروتين لحم الأبقار والأغنام من حيث معامل استفادة الجسم منه ، وتحتوي أيضا على مواد دهنيه تتباين وفقا لأصناف السمك ولموسم صيده ، ويتراوح نسبة الدهن بين (١٥ ــ ١٦%) ، بالاضافه إلى ما تحتوي عليه من نسبة كبيرة من الفيتامينات والأملاح[٢] .

ورغم أن قطاع الأسماك يسهم في عمالة سكان المناطق الساحلية إلا أن دوره ضئيل في اقتصاديات معظم البلدان[٣] . وكان الإنتاج العالمي من الأسماك بحوالي (٦٥,٧) مليون طن في العام ١٩٧٥ وقد ارتفع إلى (٧٦,٥) مليون طن في العام ١٩٨٣ وكانت مساهمة الدول العربية ضعيفة حيث بلغت حوالي (٨٥٦,٢) ألف طن أي بنسبة (١,٣%) من الإنتاج العالمي في العام ١٩٧٥ بينما ارتفع الإنتاج السمكي بمقدار ضئيل للعالم العربي في العام ١٩٨٣ حيث بلغ (١,١٦) مليون طن أي بنسبة (١,٥٢%) من الإنتاج العالمي[٤] . وشهد الإنتاج السمكي تقدما كبيرا وخاصة في بعض البلدان النامية ، ومما يدل على ذلك أنه كان من إجمالي بلدان العالم المنتجة والبالغ عددها (١٦١) بلدا ، هناك نصف البلدان التي تنتج مليون طن فأكثر من البلدان النامية ، وبلغت حصة البلدان المتقدمة نحو (٥٤%) من متوسط الإنتاج العالمي [٥]

---

[١] الأمم المتحدة ، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣ ،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ،ص١٦٨،١٦٩.

[٢] كامل سلمان محمد، الثروة السمكية وأزمة الغذاء في الوطن العربي، مجلة الاقتصاد، العدد ٢٠٥، ١٩٨١،ص٩.

[٣] علي عبد الأمير، مرجع سابق، ص١٣.

[٤] FAO, year book of fishery statistics catch and landing. vol. 56, roma, 1983, p 76

[٥] علي عبد الأمير، مرجع سابق، ص٩ ، ١٠.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

جدول رقم (٢ ــ ٢)

الإنتاج العالمي للأسماك حسب نوع المصدر بالمليون طن

	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥
المصيد الداخلي	١٤,٨٠	١٤,٩٥	١٥,٧٦	١٧,٣٢	١٩,١٧	٢١,٦٠
المصيد البحري	٨٣,٠٥	٨٢,٨١	٨٣,٥٩	٨٤,٨٦	٩٠,٤١	٩٠,٧٠
إجمالي المصيد العالمي	٩٧,٨٥	٩٧,٧٦	٩٩,٣٥	١٠٢,١٨	١٠٩,٥٨	١١٢,٣٠
الاستهلاك	٧٠,٣١	٦٩,٤٩	٧١,٤٠	٧٣,٧٣	٧٦,٦٠	٧٩,٩٢
الاستخلاص	٢٧,٥٤	٢٨,٢٧	٢٧,٩٥	٢٨,٤٥	٣٢,٩٨	٣١,٤٨

المصدر: الأمم المتحدة مصلحة مصايد الأسماك في منظمة الأغذية والزراعة،حالة الموارد السمكية وتربية الأحياء المائية في العـــالم ١٩٩٦ ، الأمم المتحدة ، روما ١٩٩٧ ، ص ٥

*الاستخلاص: يعني توجيه الأسماك في العديد من الصناعات كصناعة المسحوق لتغذية الحيوانات، وصناعة زيت السمك الذي يستخدم في دباغة الجلود وفي صناعة الصابون والجليسرول، وصناعات أخرى.

وباستعراض البيانات الواردة في الجدول رقم (٢ ــ ٢) حول الإنتاج العالمي من الأســـماك للفترة ١٩٩٠ ــ ١٩٩٥. نستنتج مايلي :

أ ــ ارتفعت كمية الإنتاج السمكي من المصايد الطبيعية وتربية الأحياء المائية من (٩٧,٨٥) مليـون طن في العام ١٩٩٠ إلى (١٠٩,٥٨) مليون طن في العام ١٩٩٤ . أي بزيادة مقدارها (١١,٧) مليون طن عما كان عليه المستوى في العام ١٩٩٠ (بنسبة ١١,٩٩%) وجاءت معظـم الزيـادة في المصيد البحري التي بلغت (٧,٣٦) مليون طن من المجموع الكلي للزيادة .

وترجع الزيادة السريعة في الإنتاج من المصايد البحرية الطبيعية إلى زيادة سمك الأنشـوجة في جنوب شرق المحيط الهادي حيث تعتبر من المخزونات التي تخضع للتقلبـات الشـديدة والتـي تعتمد على ظروف إعصار النينيو* ويتم تحويل هذا المصيد إلى مساحيق وزيوت حيث تشكل أكـبر مصدر للأسماك المستخدمة في عمليات الاستخلاص وتعود زيادة الإنتاج في المصيد الداخلي إلـى تربية الأحبار المائية وخاصة في آسيا التي ينتشر فيها أصناف سمك الشبوط الذي شكل فـي عـام ١٩٩٤ أكثر من نصف الحجم الإجمالي للمنتجات المائية[١].

* ظاهرة النينيو : تحدث بسبب الأمطار والفيضانات والتي تكون بكميات هائلة جداً نتيجة للتغيرات في الظروف المناخية.

[١] الأمم المتحدة، مصلحة مصايد الأسماك في منظمة الأغذية والزراعة، حالة الموارد السمكية وتربية الأحياء المائيـة في العـالم ١٩٩٦، رومـا، ١٩٩٧، ص٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

ب- بلغت كمية الإنتاج السمكي في العام ١٩٩٥ حوالي (١١٢,٣) مليون طن وقد قدرت كمية الإنتاج من تربية الأحياء المائية نحو (٢١,٦) مليون طن ، في حين أن كمية الإنتاج من المصيد البحري بلغ (٩١) مليون طن وقد كانت مقدار الزيادة بسيطاً عن العام ١٩٩٤.

ج- اتجهت كمية الاستهلاك العالمي للأسماك نحو الزيادة ، حيث زادت كمية الاستهلاك من (٧٠,٣١) مليون طن في العام ١٩٩٠ إلى (٧٦,٦٠) مليون طن في العام ١٩٩٤ .

وارتفعت كمية الأسماك المستخدمة للاستخلاص من (٢٧,٥٤) مليون طن في العام ١٩٩٠ إلى (٣٢,٩٨) مليون طن في العام ١٩٩٤.

وترجع الزيادة للاستهلاك البشري إلى الإنتاج من تربية الأحياء المائية بصورة كاملة، وقد أسفرت الزيادة في الكميات المتوافرة للاستهلاك البشري عن زيادة ضئيلة جدا في متوسط نصيب الفرد من الأسماك في العام ١٩٩٤ حيث بلغت (١٣,٦) كيلو غرام[١].

وتشير مصلحة مصايد الأسماك في منظمة الأغذية والزراعة إلى أن عشرين بلدا حقق نحو (٨٠%) من مجموع الإنتاج العالمي ، كما أنه يوجد عشرة بلدان تحقق ما يقرب من (٧٠%) ، وتعتبر الصين اكبر الدول المنتجة في العالم منذ العام ١٩٨٨، كما تشير أيضا إلى تطور التجارة الدولية من للأسماك إذ ارتفعت قيمة الصادرات السمكية من (١٧) مليار دولار في العام ١٩٨٥ إلى (٤٧) مليار دولار في العام ١٩٩٤ ،وازدادت التجارة الدولية من المنتجات السمكية في العلم ١٩٩٥ نتيجة لارتفاع الأسعار ، وقد حصلت البلدان المتقدمة على (٨٥%) من مجموع الواردات السمكية في العام ١٩٩٥ من حيث القيمة ، وتعتبر اليابان اكبر مستورد في العالم للمنتجات السمكية حيث بلغت مستوردتها (٣٠%) من المجموع العالمي ، كما أن الولايات المتحدة الأمريكية تحتل المرتبة الثانية من حيث حجم الواردات في العالم ، وتحتل المركز نفسه في حجم الصادرات ، وتعتبر تجارة الأسماك في الدول النامية فهي تعتبر مصدراً كبيراً للعائدات من العملات الأجنبية حيث ارتفعت قيمة الصادرات السمكية من (٥,١) مليار دولار في العام ١٩٨٥ إلى (١٦) مليار دولار في العام ١٩٩٤[٢].

---

[١] الامم المتحدة، مصلحة مصايد الاسماك في منظمة الاغذية والزراعة، المرجع السابق، ١٩٩٧،ص٢.

[٢] الامم المتحدة، مصلحة مصايد الاسماك في منظمة الاغذية والزراعة، المرجع السابق، ص٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

٣:١:٣ – أهمية قطاعي الزراعة والأسماك في اليمن

تعتبر الزراعة في اليمن من أهم الأنشطة الاقتصادية التي يمارسها السكان إذ يعتمد عليها ثلثا السكان سواء في مجال العمل أو الأنشطة الأخرى المرتبطة بها، كما أن الأسماك تحتل دورا بارزا في مستقبل النشاط الاقتصادي اليمني إذ يتمتع اليمن بشريط ساحلي يمتد طوله (٢٠٠٠) كيلومتر ، وشهد القطاع السمكي تطورا خلال السنوات الماضية [١]. لذا تتناول الدراسة الأهمية النسبية لقطاعي الزراعة والأسماك في اليمن خلال فترة الدراسة: (١٩٧٥–١٩٩٥)، ويمكن إبراز الملاحظات التالية:

أ– كان قطاعا الزراعة والأسماك في المحافظات الشمالية من أهم القطاعات الاقتصادية فقد ساهما بحوالي (٤٤,٣%) من الناتج المحلي الإجمالي في بداية الخطة الخمسية الأولى في العام ١٩٧٥/١٩٧٦ وبمقارنة مساهمتهما بالقطاعات الأخرى نجدهما يحتلان المرتبة الأولى بين كل القطاعات ، وتراجعت مساهمتهما إلى (٣٦,٦%) من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية الخطة الأولى من العام ١٩٨٠/١٩٨١، وانخفضت مساهمة هذين القطاعين في المحافظات الشمالية إلى (٢٥,٣%) من الناتج المحلي الإجمالي في بداية الخطة الخمسية الثانية لعام ١٩٨٢ ، بينما ارتفعت مساهمتهما إلى (٢٧,٨%) من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية الخطة الثانية من العام ١٩٨٦ ، ولا يزال هذان القطاعان يحتلان المرتبة الأولى بين كل القطاعات الاقتصادية رغم انخفاض مساهمتهما مقارنة بسنوات فترة الخطة الخمسية الأولى ، وكانت مساهمة قطاعي الزراعة والأسماك في المرتبة الأولى حيث بلغت حوالي (٢٧,٩%) من الناتج المحلي الإجمالي في بداية الخطة الخمسية الثالثة من العام ١٩٨٧. انظر الجدول (١ –٣).

ويعزى انخفاض هذين القطاعين في الخطة الخمسية الأولى إلى أن النمو السنوي لقطاعي الزراعة والأسماك خلال فترة الخطة الأولى لم يتجاوز (١%) ، كما أنه لم يتم تنفيذ بعض المشاريع الاستثمارية التي تم الإعداد لها إلا بنسبه (٣٨%) فقط خلال الخطة الأولى[٢] بينما يعود انخفاض مساهمة هذين القطاعين خلال الخطة الخمسية الثانية إلى ترجيح نمو القطاعات الأخرى

---

[١] وزارة التخطيط والتنمية، الخطة الخمسية الاولى (٩٦–٢٠٠٠) مدخل إلى التحديد الحضاري والانطلاق نحو آفاق القرن الواحد والعشرين، ص٧٠.

[٢] الجمهورية العربية اليمنية، الجهاز المركزي للتخطيط، تقييم الخطة الخمسية الاولى، الخطة الخمسية الثانية ١٩٨٢–١٩٨٦،ص٨.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

على نمو قطاعي الزراعة والأسماك حيث كان معدل نموهما خلال فترة الخطة نحو (٢,٤%) في السنة [١].

ب- إرتفعت مساهمة قطاعي الزراعة والأسماك إلى الناتج المحلي الإجمالي في المحافظات الجنوبية من (٤١,٦%) في بداية الخطة الخمسية الأولى من العام ١٩٧٤/١٩٧٥ إلى حوالي (٢٠,٥%) في نهاية الخطة الخمسية الأولى من العام ١٩٧٨/١٩٧٩ ، بالرغم من أن قطاعي الزراعة والأسماك كانا في المرتبة الأولى من حيث المساهمة في بداية الخطة الخمسية الأولى من العام ١٩٧٤/١٩٧٥ ، إلا أن مساهمتهما تراجعت إلى المرتبة الثانية في نهاية الخطة الأولى من العام ١٩٧٨/١٩٧٩م ، وانخفضت مساهمة هذين القطاعين إلى (١٠,٣%) في بداية ونهاية الخطة الخمسية الثانية (١٩٨٠ـ١٩٨٥)، كما انخفضت بنسبة (٥٠,٢%) مقارنة بالعام ١٩٧٨/١٩٧٩ وأصبحا في المرتبة الثالثة من حيث المساهمة ، وفي بداية الخطة الخمسية الثالثة من العام ١٩٨٦ كانت مساهمة كل القطاعات الاقتصادية ضعيفة حيث بلغت مساهمة قطاعي الزراعة والأسماك نحو (١١,٨%) من الناتج المحلي الإجمالي ويعتبر هذان القطاعان في المرتبة الأولى من حيث المساهمة .انظر الجدول٢ـ٣).

ويعزي انخفاض قطاعي الزراعة والأسماك في نهاية الخطة الخمسية الأولى إلى أن معدل النمو لهذين القطاعين كان أقل نسبة مقارنة بمعدلات نمو القطاعات الأخرى[٢] .

أما في الخطة الخمسية الثانية فيعود الانخفاض إلى حدوث السيول والفيضانات الجارفة في العام ١٩٨٢ ، كما أن محدودية الموارد المالية المتاحة خلال فترة الثمانينات كان لها تأثيرها السلبي الواضح على نمو الناتج المحلي وعلى معدلات نمو القطاعات الإنتاجية الأخرى [٣].

بينما يرجع ضعف مساهمة كل القطاعات الاقتصادية في الخطة الخمسية الثالثة إلى أحداث عام ١٩٨٦ التي أدت إلى إعاقة التنمية ، بالاضافه إلى محدودية الموارد المالية التي كان لها الأثر السلبي تجاه كل القطاعات الإنتاجية خلال فترة الثمانينات [٤].

---

[١] الجمهورية العربية اليمنية، الجهاز المركزي للتخطيط، تقييم الخطة الخمسية الثانية، الخطة الخمسية الثالثة، ١٩٨٧-١٩٩١،ص١٨.

[٢] جعفر محامد الحداد، التنمية في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية بين التخطيط والتنفيذ، ندوة التنمية بين التخطيط والتنفيذ في الوطن العربي ٢٥-٢٨ تشرين الاول/ اكتوبر، ١٩٨٦، ص١٦٧

[٣] الاسكوا ، تنمية الصناعات القائمة على الموارد الاولية في اليمن واليمن الديموقراطية ، الامم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي " اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا ، ١٩٩٠،ص٩.

[٤] الاسكوا، تنمية الصناعات القائمة على الموارد الاولية في اليمن واليمن الديموقراطية، مرجع سابق، ص٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

ج- بلغت مساهمة قطاعي الزراعة والأسماك في ظل دولة الوحـــدة "الجمهوريـــة اليمنيـــة" نحـــو (٢٧,٩%) من الناتج المحلي الإجمالي في العام ١٩٩٠ ، وكان هذان القطاعان في المرتبة الأولـــى من حيث المساهمة من بين جميع القطاعـــات الاقتصاديـــة وخـــلال الفـــترة (١٩٩٠ ــ ١٩٩٥) تراجعت مساهمة هذين القطاعين وبلغت (٢١,٥%) من الناتج المحلي الإجمالي في العـــام ١٩٩٥ ، كما أنهما أصبحا في المرتبة الثانية بعد القطاع الصناعي الذي ساهم بحوالي (٢٦,٧%) من النـــاتج المحلي الإجمالي.انظر الجدول(٢ــ٣). ويعود انخفاض مساهمة قطاعي الزراعة والأســـماك خـــلال تلك الفترة إلى ترجيح نمو القطاعات الاقتصادية الأخرى على قطاعي الزراعة والأسماك ، فقد بلـــغ معدل نمو الناتج المحلي للقطاع الصناعي بحوالي(٣٢,٤%) في العام١٩٩٥، في حيـــن أن معـــدل النمو في الناتج المحلي لقطاعي الزراعة والأسماك بلغ نحو (٢٥,٦%) للعام نفسة[1].

جدول (٢ــ٣)

الأهمية النسبية للناتج المحلي الإجمالي لقطاعي الزراعة والأسماك ومقارنتهما ببعض القطاعات الأخرى خلال الفترة (١٩٧٥ــ١٩٩٥)

السنة	المحافظات الشمالية				المحافظات الجنوبية				الجمهورية اليمنية	
	الخطة الأولى		الخطة الثانية	الخطة الثالثة	الخطة الأولى		الخطة الثانية	الخطة الثالثة		
	٧٦/٧٥	٨١/٨٠	٨٢	٨٦	٧٥/٧٤	٧٩/٧٨	٨٠	٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥
الزراعة والصيد	٤٤,٣	٣٦,٩	٢٥,٣	٢٧,٨	٤١,٦	٢٠,٥	١٠,٣	١٠,٣	٢٧,٩	٢١,٥
الصناعة	٦,٤	٩,١	٩,٤	١٢,٥	٢٢,٧	٢٤,٩	٦,٨	٥,٢	٢٢,١	٢٦,٧
النقل والمواصلات	٣,٣	٣,٨	١١,١	١٠,٧	١١,٨	١٦,٢	٨,٥	٨,٣	٦,٩	٧,٤
البناء والتشييد	٦,٢	٨,٢	٦,١	٣,٣	٩,٢	١٥,٨	١٠,٤	١٢	٢,٧	٣,٨
التجارة والمطاعم والفنادق	٢٢,٣	٢٠	١٤,٦	١٢,٨	٤٢,٥	١٧,٤	١٣,١	١٢	١٣,٦	١٤,٦

* الصناعة تشير إلى الصناعة التحويلية والاستخراجية.

المصدر:

١)الجمهورية العربية اليمنية ، الجهاز المركزي للتخطيط، كتاب الإحصاء السنوي لعام ١٩٨٧.

٢)جمهورية اليمن الديمقراطية ، الجهاز المركزي للإحصاء ، كتاب الإحصاء السنوي لعام ١٩٨٨.

٣)الجمهورية العربية اليمنية ، الجهاز المركزي للتخطيط ، تقييم الخطة الخمسية الأولى ، الخطه الخمسية الثانية ، ١٩٨٢ــ١٩٨٦.

٤) الجمهورية اليمنية ، كتاب الإحصاء السنوي للعام ١٩٩٦.

٥)جعفر حامد الحداد ، التنمية في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية بين التخطيط والتنفيذ، مرجع سابق ، ص ٣٣٩

[1] الجمهورية اليمنية ، الجهاز المركزي للاحصاء، كتاب الإحصاء السنوي لعام ١٩٩٦ ، ص٣٧٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

٣:٣ مقومات قطاعي الزراعة والأسماك في اليمن

تصنف مقومات قطاعي الزراعة والأسماك إلى المقومات الطبيعية والمقومات البشرية.

١:٣:٣. المقومات الطبيعية

أ- المقومات الطبيعية للقطاع الزراعي

تتمثل المقومات الطبيعية للقطاع الزراعي بما يلي :

١- الأراضي الزراعية

تقدر مساحة اليمن بنحو(٥٥٥) ألف كيلومتر مربع، أي ما يعادل (٥٥) مليون هكتار تتوزع في الغابات والأحراش والأراضي المستثمرة والأراضي الرعوية والأراضي الصخرية والصحراوية حيث تقدر مساحة الغابات والأحراش نحو (٢,٤) مليون هكتار ، بينما تبلغ مساحة الأراضي المستثمرة زراعياً حوالي (١,٤) مليون هكتار، في حين تقدر الأراضي الرعوية بحوالي (٧) مليون هكتار ، وتتوزع البقية في الأراضي الصخرية والصحراوية والحضرية[١].

والجدول (٢-٤) يبين مساحة الأراضي الصالحة للزراعة والمساحة المزروعة منها خلال الفترة (١٩٧٥-١٩٩٥).

ويتضح من البيانات الواردة في الجدول (٢-٤) أن المساحة الكلية الصالحة للزراعة بلغت (١٦٧٠) ألف هكتار في العام ١٩٧٥، زرع منها حوالي (١٥٩٣,٦) ألف هكتار، وانخفضت المساحة الصالحة للزراعة إلى (١٦٦٠,٩)ألف هكتار في العام ١٩٩٥ ، وكانت المساحة المزروعة منها حوالي (١٠٦٧) ألف هكتار للعام نفسه ، ومن ذلك يتبين بأن الأراضي غير المزروعة قد ارتفعت من (٧٦,٤) ألف هكتار، في العام ١٩٧٥ إلى (٥٩٣,٩) ألف هكتار في العام ١٩٩٥، الأمر الذي أدى إلى انخفاض الإنتاج الزراعي في اليمن.

---

[١] الجمهورية اليمنية، وزارة الزراعة والموارد المائية، التقرير القطري حول التنمية الزراعية عام ١٩٩٦،ص٨.

© Arabic Digital Library Yarmouk University
www.manaraa.com

جدول (٢ــ٤)

مساحة الأراضي الصالحة للزراعة والمساحة المزروعة منها

في اليمن خلال الفترة (١٩٧٥ ــ ١٩٩٥)

	المساحة الكلية الصالحة للزراعة	المساحة المزروعة	المساحة غير المزروعة	النسبة المئوية للمساحة المزروعة
١٩٧٥	١٦٧٠	١٥٩٣,٦	٧٦,٤	٩٥,٥
١٩٧٦	١٦٩٥	١٥٢٨,٤	١٦٦,٦	٩٠,٢
١٩٧٧	١٧٣٠	١١٧٢,٤	٥٥٧,٦	٦٧,٨
١٩٧٨	١٧٦٥	١٢٦٥	٥٠٠	٧١,٧
١٩٧٩	١٧٠٥	١٠٦٠,٤	٦٤٤,٦	٦٢,٢
١٩٨٠	١٣٩٧	١٠٩١	٣٠٦	٧٨,١
١٩٨١	١٤٠٧	١١٢٢	٢٨٥	٧٩,٣
١٩٨٢	١٤٠٧	١١٠٢	٣٠٥	٧٨,٣
١٩٨٣	١٤٥٨	١٠٩٥	٣٦٣	٧٤,٨
١٩٨٤	١٤٠٨	٧٨٨	٦٢٠	٥٥,٩٦
١٩٨٥	١٤٠٨	٩٨٩,٣	٤١٨,٧	٧٠,٣
١٩٨٦	١٤١٢	١٠٠٧,٣	٤٠٤,٧	٧١,٣
١٩٨٧	١٣٧٦	٩٨٧,٧	٣٨٦,٣	٧١,٩
١٩٨٨	١٣٧٦	٩١٨	٤٥٨	٦٦,٧
١٩٨٩	١٣٧٦	٩٤٠	٤٣٦	٦٨,٣
١٩٩٠	١٦٣٠,٩	١١٢١	٢٥٥	٨١,٥
١٩٩١	١٦٣٠,٩	٨٩٧,٤	٧٣٣,٥	٥٥
١٩٩٢	١٦٣٠,٩	١٠٤٠	٥٩٠,٩	٦٣,٨
١٩٩٣	١٦٣٠,٩	١٠٧١	٥٥٩,٩	٦٥,٧
١٩٩٤	١٦٦٠,٩	١٠٥٣	٥٧٧,٩	٦٤,٦
١٩٩٥	١٦٦٠,٩	١٠٦٧	٥٩٣,٩	٦٥,٤

المصدر:

١) الجهاز المركزي للتخطيط ، الجمهورية العربية اليمنية ، كتاب الإحصاء السنوي لأعداد مختلفة.

٢) الجهاز المركزي للإحصاء ، جمهورية اليمن الديمقراطية ، كتاب الإحصاء السنوي أعداد مختلفة.

٣) الاسكوا ، المجموعة الإحصائية والاجتماعية والاقتصادية ، الفترة ١٩٧٥ ــ ١٩٨٤ ، العدد التاسع والعدد الثالث عشر من الفترة ١٩٨١ ــ ١٩٩٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

٢ ـــ الموارد المائية

تنقسم الموارد المائية في اليمن إلى مايلي:-

أ-المياه التقليدية: ـــ

تقدر كمية مياه الأمطار السنوية الإجمالية التي تسقط على الأراضي اليمنية بنحو (٩٣) مليار متر مكعب أي بمعدل هطول (١٠٠ ـــ ٣٠٠) مليمتر سنويا ، وتقدر كميات التخزين من الأمطار المتساقطة (١,٥) مليار متر مكعب[١]. وتمثل هذه الأمطار المصدر الرئيس للري في اليمن ، ولها دور كبير في زيادة منسوب المياه الجوفية وتوفر المياه العذبة ، حيث يتميز سقوط الأمطار في اليمن بالموسمية وتقسم فترة سقوط الأمطار إلى فترتين الأولى تكون في شهري (نيسان وأيار) والثانية في الاشهر (تموز وآب وأيلول) ، وتختلف كميات الأمطار باختلاف المناطق وتزداد في المرتفعات لدرجة أنها تتحول إلى سيول تغذي المساحات الواسعة من الأراضي اليمنية وخاصة وديان تهامة والجوف ووديان تبن وابين[٢].

وتؤثر كميات الأمطار على الإنتاج الزراعي في اليمن ، فكلما كانت غزيرة موزعة على فترة طويلة في السنة يكون عائد الإنتاج الزراعي مرتفعا ، وتصاب المحاصيل بالأضرار في السنوات التي تقل فيها الأمطار ، ويبلغ معدل سقوط الأمطار السنوي في صنعاء وعدن نحو (٦٤٠) ملم و(٥٠)ملم على التوالي[٣].

ب- المياه السطحية :

تتواجد في اليمن العديد من الوديان البالغ عددها (٢٨) وادياً بالاضافه إلى وجود وديان متفرقة في مناطق عدة من اليمن ، ويتوفر لهذه الوديان العديد من الأحواض المائية[٤]. ومن ابرز هذه الوديان[٥]:

أ.وديان تصب في البحر الأحمر كوادي حرض ومور ، وزبيد.

ب.وديان تصب في خليج عدن والبحر العربي كوادي تبن ووداي بنا وحضرموت.

ج. وديان تنحدر إلى الشمال والشمال الشرقي كوادي خب والسد واذنه ورواه وشعيث.

---

[١] الجمهورية اليمنية، وزارة الزراعة والموارد المائية، التقرير القطري حول التنمية الزراعية عام ١٩٩٦، مرجع سابق، ص١٠،١١.

[٢] عبد الله محمد المجاهد، مرجع سابق، ص٥٧،٥٨.

[٣] محمد علي الفرا، مرجع سابق، ص٦٧.

[٤] الجمهورية اليمنية، وزارة الزراعة والموارد المائية، التقرير القطري حول التنمية الزراعية عام ١٩٩٦، مرجع سابق ،ص١١.

[٥] الجمهورية اليمنية ، الجهاز المركزي للاحصاء، كتاب الإحصاء السنوي لعام ١٩٩٦،ص٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

وتقدر كميات المياه التي تجري على سطح الوديان نحو (٢) مليار متر مكعب في السنة يتدفق منها (٣٥٠٠) مليون متر مكعب إلى الأحواض المائية التابعة للوديان ويستهلك منها للاستخدام البشري والحيواني والزراعي بما يعادل (١٩٠٠) مليون متر مكعب وتتميز بعض الوديان بوجود الحواجز والسدود الصغيرة لتحويل وتوجيه المياه لأغراض الري ، وحجز بعضها لتغذية مخزونات المياه الجوفية[١].

ج- المياه الجوفية

يقدر متوسط الضخ السنوي للمياه الجوفية في اليمن بحوالي (٢٦٠٠) مليون متر مكعب ، يستهلك منها تحديدا للري والاستخدامات الزراعية حوالي (٢٣٠٠) مليون متر مكعب عبر الآبار وتروي مساحة تقدر بحوالي (٢٥٠) ألف هكتار[٢].

٣ ـ الظروف المناخية:

يتمتع اليمن بتوفر مناخ مناسب جعل الأراضي الزراعية صالحة لزراعة العديد من المحاصيل على مدار السنة وذلك نظرا لأن درجة الحرارة في اليمن تختلف باختلاف المناطق ، ويظهر الاختلاف في كمية المحصول الناتج من الهكتار الواحد لبعض المحاصيل الزراعية كما أن اختلاف درجة الحرارة أدى إلى زراعة المحصول الواحد في العديد من المناطق اليمنية على مدار السنة بالتناوب[٣].

ب- المقومات الطبيعية للقطاع السمكي

تتمثل المقومات الطبيعية في القطاع السمكي بمايلي :

١- الموقع البحري

يتمتع اليمن بموقع بحري واسع تمتد سواحله بطول (٢٠٠٠) كيلو متر مربع على البحرين العربي والأحمر وعلى خليج عدن ، ويقدر مساحة المسطح المائي الإقليمي اليمني نحو (٤٠) ألف

---

[١] الجمهورية اليمنية، وزارة الزراعة والموارد المائية، التقرير القطري حول التنمية الزراعية عام ١٩٩٦، مرجع سابق ، ص١٠،١١.

[٢] الجمهورية اليمنية، وزارة الزراعة والموارد المائية، التقرير القطري حول التنمية الزراعية عام ١٩٩٦، مرجع سابق ، ص١١

[٣] عبد الله محمد المخلافي، مرجع سابق، ص ٤٢،٤٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

كيلومتر مربع ، وهذا المسطح المائي غنـــي بالأحيـاء البحريـة المختلفـة ، وخاصـة الأسـماك المتنوعة[1]. كما تمتلك اليمن (١١٥) جزيرة وكل سواحل هذه الجزر غنيـــة بالأسـماك والأحيـاء البحرية[2]ويشير تقرير الوضع الراهن للبيئة في اليمن إلى أن صعود الطبقات المائيـــة فـي الجـزء الشمالي من البحر العربي وخليج عدن يساهم في توفير الموارد السمكية ،لأن ذلـك يسـبب صعـود المواد الغذائية من الأعماق الباردة إلى الطبقات السطحية ، وتلعب الرياح الجنوبية الغربية دورا فـي تكون منطقة رئيسة للإنتاج ، وتتكرر هذه الظاهرة في الجزء الجنوبي من البحر الأحمر مـن خـلال قدوم المياه السطحية التي تجلب المواد الغذائية من البحر العربي[3].

ب ــ الموارد السمكية:

إن من أهم الحقائق التي تستند اليها استراتيجية تنمية الثروة السـمكية فـي اليمـن هـو أن المخزون السمكي المتوفر للبلاد يقدر بحوالي (١,٨) مليون طن ، يسمح بزيادة الكميات المصطـادة إلى حوالي (٤٠٠) ألف طن سنويا[4]. وتتوزع الثروة السمكية في اليمن بحسب التوزيع الجغرافـي في منطقتين هما:

الأولى: منطقة البحر العربي وخليج عدن حيث تشير الدراسات [5] إلى تفوق إنتاجية خليج عـدن على إنتاجية العديد من المناطق البحرية الغنية بالأسماك ، وقدرات إنتاجيـة خليـج عـدن حوالـي (٦٠٦) طن من السمك لكل كيلومتر مربع ، وبموجب تلك الدراسات تعتبر هذه المنطقة ابتداء مـن مدخل البحر الأحمر عند باب المندب وحتى الأطراف الشرقية لمحافظـة المـهرة غنيـة بعنـاصر الفوسفور والسيليكون، وتتنوع الأسماك التي يتم اصطيادها في خليج عدن والبحـر العربـي فمنـها الأسماك السطحية والأسماك القاعيه والرخويات ، والقشريات ، والسلاحف.

والثانية: منطقة البحر الأحمر التي لا يوجد لها مسح شامل حيث لاتزال هذه المنطقة في حاجة إلـى مزيد من الدراسة لمعرفة طبيعتها ، وكشف أنواع الكائنات فيها[6].

---

[1] احمد البشاري، الثروة السمكية، الموسوعة اليمنية، ١٩٩٢،ص٢٩٦.

[2] الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتنمية، الخطة الخمسية الأولى، (٩٦-٢٠٠٠) مرجع سابق، ص٧٠

[3] مجلس حماية البيئة، تقرير الوضع الراهن للبيئة في الجمهورية اليمنية ٢-٢، مجلة البيئة، العدد ٥، نوفمبر ١٩٩٦، ص ٢٦،٢٧.

[4] الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتنمية، الخطة الخمسية الأولى،(٩٦-٢٠٠٠) ، مرجع سابق،ص.

[5] علي عبد الأمير، مرجع سابق، ص ص ٥٧-١٠٢.

[6] محمد علي ألفرا، مرجع سابق، ص ٢٩٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

وتشير إحدى الدراسات إلى أن هذه المنطقة تزخر بالثروات الغذائية والمعدنيـة ومصـادر الطاقة والصناعة السياحية، كما أنها تشكل اهمية كبيرة لأنها تربط بين الشرق والغرب، ومن ناحيـة التكوينه الجيولوجية للبحر الاحمر فإنه بحر غني بكثير من الموارد حيث تكثر فيه الاسماك وتتعـدد انواعها كما تشتهر هذه المنطقة بتوفر الاسماك الاقتصادية والاسماك الملونه ذات المردود العالي. [1]

وبمقارنة الإنتاج السمكي في المنطقتين يتبين أن المنطقة الأولى تساهم بنسـبة (٧٠%) مـن الإنتاج الكلي للأسماك في اليمن في حين أن المنطقة الثانية لا تساهم الا بنسبة (٣٠%) من الإنتـاج الكلي[2]. وترجع زيادة الإنتاج في المنطقة الأولى إلى استواء قاع الرصيف القاري واتساعه نسـبيا بالاضافه إلى قلة الصخور التي تعيق عملية الصيد بشباك الجر ، بينما يعود انخفاض الإنتـاج فـي المنطقة الثانية إلى ضيق الرصيف القاري ، وكثرة الصخور وعدم استواء القاع ، الامر الـذي أدى إلى عدم ملاءمة الرصيف لعمليات الإنتاج للأسماك بطريقة الصيد بشباك الجر[3].

٣:٣:٣ - المقومات البشرية

يتميز معدل كثافة عنصر العمل في القطاع الزراعي بارتفاعه في بعض الدول العربية كما أنه يختلف من دولة إلى أخرى ، ويعتبر هذا المعدل مرتفعا في كل من اليمن والمغرب والسـودان ومصر حيث بلغ عدد العمال الزراعيين لكل (١٠) هكتارات حوالي (٢١ ، ١٨ ، ٥ ، ٢٠) عـامل في العام ١٩٧٩ لكل دولة على التوالي[4]. وحسب ما تشير إليه البيانـات الـواردة فـي الجـدول (٢ـ٥) نجد أن نسبة العمالة الزراعية في اليمن تزيد على نصف العمالة الكلية فقـد ارتفعـت مـن (٥٢%) في العام ١٩٧٥ إلى (٦٨،٢%) في العام ١٩٨٥، في حين أن العمالة الزراعية في كل مـن العراق والمغرب والسودان ومصر وسوريا قد انخفضت مـن (٥١،٩%) و(٥٤%) و (٦٨,٥%) و (٤٣,٩%) و(٤٩,٨%) على التوالي في العام ١٩٧٥ إلـى حوالـي (٣٨%) و(٣٩,٧%) و(٦٨%) و(٣٨%) و(٢٤%) في العام ١٩٨٥ على التوالي ، كما انخفضت العمالة الزراعية فـي كـل مـن تونس والأردن من (٣٧%) و(٨.٢%) في العام ١٩٧٥ إلى حوالي (٢٥,٧%) و(٧,٣%) في العـام ١٩٨٥ على التوالي.

---

[1] احمد الاصبحي، اطلالة على البحر الاحمر، والتراع اليمني الارتيري، ١٩٩٦،ص١٧

[2] احمد البشاري، مرجع سابق، ص ٢٩٦.

[3] محمد علي الفرا، مرجع سابق ، ص ١٩١.

[4] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، السياسات الزراعية العربية: نظرة شاملة، اساليب تصحيح السياسات الزراعية في الوطن العربي، بحوث ومناقشات ندوة عقدت في الفترة ٢٩ فبراير -٣مارس ١٩٨٨ تحرير عبد الحليم حامد ، الكويت، ص ٤٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

ويرجع ارتفاع نسبة العمالة الزراعية في اليمن إلى أن ثلث القوى العاملة في اليمن لا يمتلكون إلا مهارات تقليدية ضعيفة.[1] في حين يعود انخفاض الأهمية النسبية للعمالة الزراعية في تلك الدول إلى انخفاض معدل نموها مقارنة بمعدل نمو القوى العاملة الكلية بسبب الهجرة الداخلية والخارجية[2]

جدول (٢ـ٥)

القوى العاملة الكلية والزراعية في اليمن ومقارنتها ببعض الدول العربية

	العمالة الكلية بالألف		العمالة الزراعية بالألف		معدل النمو السنوي		نسبة العمالة الزراعية %	
	١٩٧٥	١٩٨٥	١٩٧٥	١٩٨٥	العمالة الكلية	العمالة الزراعية	١٩٧٥	١٩٨٥
اليمن	١٨٨٠	٢٣٠٠	٩٧٦	١٥٦٩	٤,٤	٣,٢	٥٢	٦٨,٢
الأردن	٤٣٠	٥٣٨,٧	٣٥	٣٩,٢	٣,٨	١,٦	٨,٢	٧,٣
سوريا	١٨٣٩	٢٥٩٥	٩١٦	٦٤٢	٣,٥	٣,٥	٤٩,٨	٢٤,٨
العراق	٣١٨٧	٩٠٨٤	١٦٥٤	٣٤٥٠	١١	٧,٦	٥١,٩	٣٨
المغرب	٤٥٢٠	٦٦٧٦	٢٤٤١	٢٦٥١	٤	٠,٨	٥٤	٣٩,٧
تونس	١٣٦٦,٥	٤٢٧٥	٥٠٨,٩	٦٣٤	٦,١	٢.٢	٣٧	٢٥,٧
مصر	٩٦٠٦	١٣٠٠٠	٤٢١٧,٩	٤٩٤٠	٣,١	١,٦	٤٣,٩	٣٨
السودان	٥٠١٥	٦٩٩١	٣٤٣٥,٤	٤٧٤٨	٣,٤	٣.٣	٦٨,٥	٦٨

المصدر:

المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أساليب تصحيح السياسات الزراعية في الوطن العربي، بحوث ومناقشات ندوة عقدت في الفترة ٢٩ فبراير – ٣مارس تحرير عبد الحليم هامد ، الكويت، ١٩٨٨،ص٧٥.

وتشير الإحصائيات المحلية[3] إلى أن إجمالي القوى العاملة في اليمن بلغت (١,٨٨) مليون عامل في ١٩٧٥ ، وبلغت القوى العاملة في قطاعي الزراعة والأسماك نحو (٩٧٦) عامل أي بنسبة (٥٢%) من إجمالي قوة العمل .

---

[1] الاسكوا، تنمية الصناعات القائمة على الموارد الأولية في اليمن واليمن الديموقراطية، مرجع سابق، ص١٨.

[2] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، السياسات الزراعية العربية: نظرة شاملة، مرجع سابق، ص٤٤.

[3] الجمهورية العربية اليمنية، الجهاز المركزي للتخطيط، كتاب الإحصاء السنوي لعام ١٩٧٩-١٩٨٠، السنة العاشرة، ص٦٨، وجمهورية اليمن الديموقراطية، الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي لعام ١٩٨٥-١٩٨٦، العدد الرابع،ص٦٨.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

وقد ارتفعت القوى العاملة الكلية إلى (٢,٤٨٧) مليون عامل في العام ١٩٨٨ ، كما ارتفعت العمالة لقطاعي الزراعة والأسماك إلى (١,٥٤٣) مليون عامل في نفس العام وبلغت نسبة العمالة لهذين القطاعين (٦٢%) من إجمالي قوة العمل ، وخلال الفترة (١٩٨٨ ــ ١٩٩٥) كانت القوى العاملة الكلية في تزايد مستمر، حيث بلغت حوالي (٤,٥) مليون عامل في العام ١٩٩٥ ، في حين أن القوى العاملة لقطاعي الزراعة والأسماك بلغت (١,٩) مليون عامل ، وانخفضت نسبتها إلى (٤٢%) في العام ١٩٩٥ ، ويعزى انخفاضها إلى أن معدل النمو السنوي لقطاعي الزراعة والأسماك كان أقل من معدل النمو السنوي للقوى العاملة الكلية ، حيث بلغ متوسط معدل النمو السنوي لقطاعي الزراعة والأسماك نحو (٢,٧%) في حين أن متوسط معدل النمو للقوى العاملة الكلية حوالي (٨,٣%) في السنة. انظر الجدول (٢ــ٦).

جدول رقم (٢ــ٦)

العمالة الكلية والعمالة الزراعية والسمكية في اليمن

خلال الفترة (١٩٨٨ ــ ١٩٩٥)

السنة	العمالة الكلية بالمليون	العمالة لقطاعي الزراعة والأسماك بالمليون	نسبة العمال للزراعة والأسماك	معدل النمو للعمالة الكلية	معدل النمو للعمالة الزراعية والسمكية
١٩٨٨	٢,٤٨٧	١,٥٤٣	٦٢	—	—
١٩٨٩	٢,٥٢٠	١,٥٤١	٦١	٣,٣	٠,١٣ –
١٩٩٠	٢,٧٩٥	١,٥٥٤	٥٦	١٠,٩	٠,٨٣
١٩٩١	٢,٩٠٠	١,٥٩٥	٥٥	٣,٧٦	٢,٦
١٩٩٢	٣,٠٠٧	١,٦٣٥	٥٤	٣,٦٩	٢,٥
١٩٩٣	٣,٢٥٤	١,٧٠٠	٥٢	٨,٢	٣,٩٧
١٩٩٤	٣,٥٠٠	١,٨٠٠	٥١	٧,٥٦	٥,٨٨
١٩٩٥	٤,٥٠٠	١,٩٠٠	٤٢	٢٨,٥٧	٥,٥٥
*				٨,٣	٢,٦٥

* متوسط معدل النمو السنوي

المصدر التقرير القطري حول التنمية الزراعية عام ١٩٩٦ ، ص ٦٦

معدلات النمو : احتسبت من قبل الباحث.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

وترتبط سياسة العمالة الزراعية ارتباطاً كبيراً بالسياسات الإنتاجية المرتبطة بالتقليات الحديثة وتطور قطاع الإنتاج الحيواني ، ويعتبر توفر الآلية الزراعية والثروة الحيوانية من أهم المؤثرات المباشرة على القوى البشرية المستخدمة في الزراعة[1] . ولذلك لابد من معرفة موارد الثروة الحيوانية والآلات الزراعية والآت الصيد التي ترتبط بالأنتاج السمكي في اليمن كما يلي :

١.الثروة الحيوانية

يمثل الإنتاج الحيواني الجانب الثاني من النشاط الزراعي ويعتبر المصدر الأساسي في مكونات الغذاء ، ويشكل البروتين العائد مصدره إلى أنواع مختلفة من اللحوم دالة في دخل الفرد ، وتكون هذه الدالة ذات علاقة طرد يه مع زيادة الدخل ، وإذا انخفض الدخل تكون المواد الغذائية ذات التكوين النشوي ذات علاقة طرديه مع انخفاض الدخل[2]

وتشكل الثروة الحيوانية في اليمن أهمية للقطاع الزراعي حيث بلغ إجمالي الثروة الحيوانية نحو (٦,٨٦٧) مليون رأس في عام ١٩٧٥ ، وتشمل الثروة الحيوانية الأبقار والجمال والضان والماعز ، ويبلغ عدد الأبقار نحو (١,٠٥١) مليون رأس أي تمثل حوالي (١٥,١%) من إجمالي الثروة الحيوانية ويبلغ عدد الضأن والماعز وقد ارتفعت إلى (٨,٤٢٣) مليون رأس في العام ١٩٩٥، ويعتبر الضأن والماعز اكثر انواع الثروة الحيوانية انتشارا في اليمن ويليه الأبقار والجمال على التوالي، انظر الجدول رقم (٢-٧).

جدول رقم (٢ـ٧)

الحيوانات الزراعية في اليمن خلال الفترة (١٩٧٥ ـ ١٩٩٥) بالألف رأس

	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥
الأبقار	١٠٣٠	٩٧٣	١٠٨٧	١١٧٥	١١٧٤
الضان والماعز	٥٦٣٣	٦٠٨١	٦٤٠٤	٦٩١٥	٧٠٧٩
الجمال	١٨٣	١٥٥	١٦١,٦	١٧٤	١٧٥
المجموع	٦٨٦٧	٧٢٠٩	٧٥٧٨,٦	٨٢٩٩	٨٤٢٣

المصدر:

تم جمع البيانات من المصادر التالية :

١) جمهورية اليمن الديموقراطية، كتاب الإحصاء السنوي، ص١٣١، الجمهورية العربية اليمنية، كتاب الإحصاء السنوي للاعوام ١٩٧٩-١٩٨٠ على التوالي.

٢) الجمهورية اليمنية كتاب الإحصاء السنوي لعام ١٩٩٦،ص٦٧.

٣)الجمهورية اليمنية كتاب الإحصاء السنوي لعام ١٩٩٥، ص٦٦.

---

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، السياسات الزراعية العربية، نظرة شاملة ، مرجع سابق، ص٤٣.

[2] سالم توفيق النجفي، مرجع سابق ص ٨٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

ويتمتع اليمن بتوفر الموارد الطبيعية التي تلعب دورا كبيرا في توفير الاحتياجات الغذائية للضأن والماعز والجمال ، حيث تبلغ مساحة المراعي حوالي (٧) مليون هكتار الأمر الذي جعل هذه المراعي تمد الثروة الحيوانية نحو (١٠٠%) من الأعلاف على مدار السنة ، وتشير البيانات المحلية إلى أن (٥٦%) من الاحتياجات الغذائية السنوية للضأن والماعز تأتي من المراعي ،وحوالي (١٧%) تجمع من الأعلاف التكميلية ، ويتم الحصول على (٢٧%) من الرعي في المساحات المحصولية [١].

٢ــ الآلات الزراعية:

تتمثل الآلات الزراعية المتوفرة في اليمن خلال الفترة (١٩٧٥ ــ ١٩٩٥) في الجرارات والحاصدات ، حيث بلغ عدد الجرارات الزراعية حوالي (٢٠٥٢) جراره في العام ١٩٧٥، بينما بلغ عدد الحاصدات في العام ١٩٨٨ حوالي (٥٠) حاصدة [٢] . وارتفعت عدد الجرارات والحاصدات إلى حوالي (١٢،٦) ألف جرارة و (١٨٦٤) حاصدة في العام ١٩٩٥ على التوالي [٣]).

٣-الات الصيد

تتحدد القاعدة الإنتاجية من خلال القوارب العاملة أو محركاتها ومدى كفاءتها ، وتتنوع قوارب الصيد في اليمن فمنها الصنابيق ، والهواري[٤]،والقواذي ، ويبلغ إجمالي عدد القوارب في اليمن نحو (٢٧٦٨) قاربا ، منها (٤٣٦) قاربا من الصنابيق ، و(١٦٨٩) قاربا من الهواري، في حين أن عدد القواذي يبلغ نحو (٦٤٣) قارب[٥]

---

[١] الجمهورية اليمنية، وزارة الزراعة والموارد المائية، التقرير القطري حول التنمية الزراعية عام ١٩٩٦. مرجع سابق ، ص ١٣.

[٢] الاسكوا ، اللجنه الاقتصادي والاجتماعيه لغربي أسيا ، العدد التاسع للفترة ١٩٧٥ ــ١٩٨٤ ــص٥١،٥١.

[٣] الجمهورية اليمنية، وزارة الزراعة والموارد المائية التقرير القطري حول التنمية الزراعية في اليمن عام ١٩٩٦ ، مرجع سابق ، ص٤٦،٤٧.

[٤] الصنابيق تماثل صناعة القوارب الخشبية الصغيرة وهي تسمية محلية، وأما الهواري فهي ما يصنعه الصيادون محلياً في العراق والكويت وتسمى هذه القوارب بالمشاحيف وأحياناً البلم والكعد.

[٥] الجمهورية اليمنية ، وزارة الثروة السمكية، تقرير حول الصادرات السمكية وسياستها في الجمهورية اليمنية، ص٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

٣ : ٤ تطور قطاعي الزراعة والأسماك في اليمن

٣ : ٤ : ١. تطور الناتج الزراعي والسمكي

على الرغم من أن قطاعي الزراعة والأسماك يعتبران من أهم قطاعات الاقتصاد اليمني إلا أن نمو وتطور القطاعات الاقتصادية الأخرى بمعدلات أكبر من معدلات النمو لهذين القطاعين ، أدى إلى انخفاض الأهمية النسبية لقطاعي الزراعة والأسماك في الناتج المحلي الإجمالي[١]. ويمثل هذان القطاعان (٥/١) من الناتج المحلي الإجمالي ، وقد انخفض تحقيق الطلب المحلي من هذين القطاعين بسبب سيطرة إنتاج القات[٢] وزيادة الاستهلاك المحلي منه، وتفتيت حيازة الأرض الزراعية ، برغم أن الإمكانيات المتاحة لهذين القطاعين تفوق أغلبية دول الجزيرة العربية ، وذلك نظرا لخصوبة الأراضي الزراعية ، والزيادة النسبية للأمطار ، وكبر طول الساحل اليمني الغني بالثروة السمكية ، كما أنهما يساهمان في تشغيل ثلثي العمالة في اليمن[٣].

وباستعراض الناتج الزراعي والسمكي لفترة الدراسة :(١٩٧٥ ــ ١٩٩٥) في البيانات الواردة في الجدول رقم (٢ ــ ١٤) يتبين أن الناتج الزراعي والسمكي قد ارتفع من (٢,٢٣٥) مليار ريال في العام ١٩٧٥ إلى (٩٦,٥٦٩) مليار ريال في العام ١٩٩٥ ، أي بمعدل نمو سنوي بلغ متوسطة (٢٢,٠٢%) كما يتضح انخفاض معدل النمو في العام ١٩٨٣ حيث بلغ نحو(٤,١٢%).

ويعزى ذلك إلى الآثار السلبية التي خلفتها فترة الجفاف الطويل وحدوث الزلازل في المحافظات الشمالية في العام ١٩٨٢ ، كما حدثت السيول والفيضانات الجارفة في المحافظات الجنوبية[٤]. وتشير البيانات أيضا إلى الزيادة المطرده للناتج الزراعي والسمكي منذ العام ١٩٩٠ حيث بلغ الناتج الزراعي والسمكي نحو (٣٤,٥٨٢) مليار ريال أي بمعدل نمو بلغ (١٣٥,٤%).

وتعود تلك الزيادة إلى التوسع في حجم السوق اليمنية نتيجة لإعادة توحيد اليمن في ١٩٩٠/٥/٢٢ ، مما أوجد إمكانيات حقيقية في القطاع الزراعي تمثلت في التوسع في زراعة الكثير

---

[١] الجمهورية اليمنية، الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي لعام ١٩٩٦،ص٣٧٩.

[٢] شجرة القات: هي عبارة عن شجرة نباتية واسمها العلمي(Ceath adulis) ، وتعتبر من الأشجار دائمة الاخضرار من فصيلة الشاي، وتزرع في المناطق المرتفعة ويوجد منها ما لا يقل عن مائة نوع، وتتنوع حسب المناطق، وحسب التربة التي تزرع فيها، (الأمم المتحدة، القات في اليمن، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ١٠/نوفمبر/ ١٩٩٣، شعبة الزراعة ، ص١.

[٣] United Kingdom ,The Economist intelligence unit, country profile OMMAN & YEMEN London, 1995, P. 55.56.

[٤] الاسكوا ، تنمية الصناعات القائمة على الموارد الأولية في اليمن واليمن الديمقراطية ، الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي " اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، مرجع سابق، ص٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

من المحاصيل الزراعية ، وتنوع مناخ البلاد ، كما أصبحت اليمن تمتلك شواطئ واسعة تمتد بطول ألفي كيلومتر غنية بالثروة السمكية[1]

٣ : ٤ : ١ . تطور الإنتاج المحلي من المنتجات الزراعية والسمكية

تتميز الزراعة في اليمن بميزة نسبية عالية في إنتاجية بعض المحاصيل الزراعية وخاصة الخضراوات والفواكه ، حيث يتم إنتاجهما على مدار السنة بإنتاجية عالية ذات عائد اقتصادي جيد ، وذلك لتنوع المناخ على مستوى مناطق اليمن ، كما تمتاز الزراعة أيضا بجودة إنتاج بعض المحاصيل كالبن والعسل والعنب وبعض أنواع الفواكه ، ويعزى ذلك إلى خلوها من المواد الكيميائية وعوامل طبيعية أخرى[2] . ويمكن تصنيف المنتجات الزراعية إلى جزأين الأول يمثل الإنتاج الزراعي والثاني هو الإنتاج الحيواني .

أ- **الإنتاج الزراعي :** تتعدد المنتجات الزراعية في اليمن ومن أبرزها ما يلي :

١ .محاصيل الحبوب:

تعتبر الحبوب من أهم المحاصيل الزراعية التي تنمو في الريف اليمني ، وتشمل القمح والشعير والذرة الشامية والذرة والدخن والبقوليات ، كما تعتبر الذرة من أكثر المحاصيل الزراعية في المساحة والإنتاج ، وذلك لأن هذا المحصول أكثر استهلاكا في اليمن ، كما أنه أكثر مقاومة للجفاف ، وتستخدم مخلفاته كغذاء للحيوانات إلا أنه يحتاج إلى فترة طويلة حتى ينضج مقارنة بالشعير والقمح [3]. وتشير البيانات في الجدول (٢ ــ ٨) إلى تذبذب الإنتاج المحلي من محصول الحبوب من عام إلى عام ، حيث انخفضت كمية الإنتاج من (١٠٣٣.٨) ألف طن في العام ١٩٧٥ إلى (٨٨٠,٦) ألف طن في العام ١٩٩٥ . ويرجع ذلك إلى تذبذب المساحة المزروعة أيضا من عام إلى آخر ، فقد انخفضت من (١٣١٤.٥) ألف هكتار في العام ١٩٧٥ إلى (٧٨٧,٤) ألف هكتار في العام ١٩٩٥ ، أي انخفضت مساحة الحبوب بمعدل نمو سنوي بلغ متوسطه (١١.٩%) خلال فترة الدراسة . انظر الجدول رقم (٢ ــ ٩).

---

[1] داود عثمان، مستقبل التخطيط الاقتصادي في اليمن في ضوء التغيرات المحلية والإقليمية والدولية، ١٩٩٣، ص ٤٦١.

[2] الجمهورية اليمنية، وزارة الزراعة والموارد المائية ، التقرير القطري حول التنمية الزراعية عام ١٩٩٦ مرجع سابق، ص ٢٤.

[3] Jone swanson, Emigration and Economic development the case of The Yemen Arab Republic , 1979, P 37.

© Arabic Digital Library Yarmouk University
www.manaraa.com

٢.الخضراوات

يعد الطماطم والبصل والبطاطس والشمام والحبحب (البطيخ) من أهم أصناف الخضراوات، وتأتي زراعة الخضراوات في المرتبة الثانية بعد محاصيل الحبوب من حيث الإنتاج حيث ارتفع من (٢٠٤,١) ألف طن في العام ١٩٧٥ إلى (٦٦٨,٦) ألف طن في العام ١٩٩٥ . انظر الجدول رقم(٢ ــ ٨). وتعزى تلك الزيادة إلى ارتفاع إنتاجية الهكتار من الخضراوات ، حيث بلغ متوسط معدل النمو السنوي لهذه الإنتاجية نحو (٤،١%) خلال فترة الدراسة. انظر الجدول رقم(٢ ــ ١٠) ، كما أنه زاد الطلب عليها بفضل الوعي الغذائي وتحسين دخول المواطنين ، وقد بلغت مساحة الخضراوات حوالي (٢٩,١) ألف هكتار في العام ١٩٧٥ ، وارتفعت إلى (٥٣,٥) ألف هكتار في العام ١٩٩٥ ، أي بلغ متوسط معدل النمو السنوي المركب حوالي (٤،٤٧) خلال فترة الدراسة. انظر الجدول رقم (٢ ــ ٩).

٣.الفاكهة

تنقسم محاصيل الفاكهة إلى مجموعتين تشمل المجموعة الأولى الفاكهة المتساقطة الأوراق كالعنب والرمان والتفاح ، والخوخ، والتين والبلس العربي ، واللوز والمشمش وغيرها ، وتشمل المجموعة الثانية الفاكهة دائمة الخضرة كالموز ، والحمضيات ، وعنب العظام (المانجو) ، وعنب الشام (الباباي ، وعنب ألفلفل) والجوافة[1]. وتأتي في المرتبة الثالثة من حيث الإنتاج حيث ارتفع إنتاجها من (١٢٣,٣) ألف طن في العام ١٩٧٥ إلى (٤٠٢،٢) ألف طن في العام ١٩٩٥. انظر الجدول رقم(٢ ــ ٨) ، وتعود تلك الزيادة إلى التوسع في المساحة المزروعة حيث ارتفعت من (٢٢,٢) ألف هكتار في العام ١٩٧٥ إلى (٧٤,٩) ألف هكتار في العام ١٩٩٥ .انظر الجدول رقم(٢ ــ ٩)، في الوقت الذي كان متوسط معدل إنتاجية الهكتار من المحصول سنوياً بنحو (١،٢%) خلال فترة الدراسة. انظر الجدول (٢ ــ ١٠)

٤.الأعلاف

تشمل الأعلاف محصول البرسيم وأعلاف أخرى كبقايا المحاصيل الزراعية حيث توفر هذه الأعلاف الاحتياجات الغذائية للأغنام والماعز والجمال وتمدها بحوالي (١٠٠%) من الأعلاف على

---

[1] إسماعيل محمد المتوكل ومحمد يحي الغشم، زراعة محاصيل ، الموسوعة اليمنية، ١٩٩٢، ص٤٧٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

مدار السنة[1] . وقد ارتفع إنتاجها من (٧٧,٥) ألف طن في العام ١٩٧٥ إلى (٨٧٧,٩) ألف طن في العام ١٩٩٥ . انظر الجدول رقم (٢ ــ ٨) ، وتعزى تلك الزيادة إلى ارتفاع إنتاجية الهكتار من الأعلاف حيث بلغ متوسط معدل النمو لهذه الإنتاجية حوالي (٣١،٥%) في السنة.انظر الجدول رقم(٢ ــ ١٠).

٥.المحاصيل النقدية

وتشمل محاصيل القات والبن والتبغ (التنباك) بالإضافة إلى القطن والسمسم[2]، وتشير البيانات الواردة في الجدول رقم (٢ ــ ٨) إلى ارتفاع إنتاج المحاصيل النقدية من (٣٧،٤) ألف طن في العام ١٩٧٥ إلى (٤٣،٥) ألف طن العام ١٩٩٥، وتعود تلك الزيادة إلى ارتفاع إنتاجية الهكتار الواحد من هذه المحاصيل حيث بلغ متوسط معدل النمو للإنتاجية حوالي (٢,٢%) في السنه.انظر الجدول رقم (٢ ــ ١٠).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

---

[1] الجمهورية اليمنية، وزارة الزراعة والموارد المائية، التقرير القطري حول التنمية الزراعية عام ١٩٩٦، مرجع سابق ، ص١٣.

[2] الجمهورية اليمنية، الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي لعام ١٩٩٦، ص٤.

www.manaraa.com

جدول رقم (٢ ــ ٨)

إنتاج أهم المحاصيل الزراعية ومعدلات النمو لها في اليمن خلال الفترة (١٩٧٥ ــ ١٩٩٥)

* الإنتاج بالألف طن

السنة	الحبوب والبقوليات		الخضراوات		الفواكه		المحاصيل النقدية (الزراعات الصناعية)		الأعلاف	
	الإنتاج	معدل النمو	الإنتاج	معدل النمو	الإنتاج	معدل النمو	الإنتاج	معدل النمو	إنتاج	معدل النمو
١٩٧٥	١٠٢٢,٨	ــــ	٢٠٤,١	ــــ	١٢٣,٣	ــــ	٣٧,٤	ــــ	٧٧,٥	ــــ
١٩٧٦	٨٧٠	١٥,٨ –	٢٤٤	١٩,٥	١٣٢	٧	٣٢,١	١٤,٢–	١,٤٠	٨٠,٦
١٩٧٧	٨٢١	٥,٦ –	٢٧٠	١٠,٧	١٤٢		٢٤,٨	٢٢,٧ –	٩٣	٣٣,٦ –
١٩٧٨	٨٨٤	٧,٧	٢٧٢	٠,٠٧٤	١٤٥	٠,٧	٣٤,٥	٣٩,١	١١٥	٢٣,٧
١٩٧٩	٨٩١	٠,٠٤٥	٣٠٠	١٠,٣	١٤٦	٠,٧	٣٣,٨	٢ –	١٥٥	٣٤,٨
١٩٨٠	٩١٠	٢,٥	٢٩١	٠,٠٣–	١٦٦,٥	٨,٤	٣٣	٢,٤ –	١٤٦,٦	٤,٨–
١٩٨١	٩٢٩,١	١	٣٢٤,٤	١١,٥٥	٢٢٧	٤٣,٧	٣١,٥	٤,٥ –	٣١٩	١١٧
١٩٨٢	٨٩٤,٤	٦,٧ –	٢٣٢,٤	٢,٥	٢٣٦	٣,٩٢	٣٠,٧	٢,٥ –	١٨٩	٤٠,٧ –
١٩٨٣	٥١٢,٣	٤٠,٦–	٣٩٤,٨	٩,٧	٢٥٣	٧,٢	٣٧,٤	٢,٢	٢٦٥	٤٠,٢
١٩٨٤	٥٢٠,٧	١,٤	٣٩٨,٥	١	١٥٨	٣٧,٥–	٢٦,٣	٢٩,٧–	٢٤٦,٧	٦,٩–
١٩٨٥	٤٩١,٤٣	٥,٦	٤٠٨,٧	١٠,٩	٢١٦	٣٦,٧	١٩,٢	٣٨,٤–	٢٢٢,٤	٩,٩–
١٩٨٦	٧٤٨,٢	٥٢,٢	٤٦٩,٣	١٤,٨	٢٥١	١٦,٢	٢٧	٦٦,٧	٢٦٨,٢	٢٠,٦
١٩٨٧	٧١٥,٣	٠,٠٤١	٦٢٣,١	٣٢,٨	٢٩٥	١٧,٥	٢٣	١٤,٨	٤٣٦,٦	٢٢,٨
١٩٨٨	٨٨٨,٩	١٨,٣	٦٣٨,٦	٢,٥	٣٠٦,٨	٤	٢٦,٦	١٥,٧	٤٦٤,٩	٦,٥
١٩٨٩	٩٣٧,٧	٥,٥	٧٣١,٤	١٤,٥	٣١٣,١	٢,١	٣٣,٤	٢٥,٦	٥٤٤,٤	١٧,١
١٩٩٠	٨٤٢,٧	١٠,١–	٦٩٥,٦	٤,٨٩ –	٣١٣,٢	٠,٠٦	٣١,٥	٥,٧ –	٥٣٦,٣	١,٥ –
١٩٩١	٤٩١,٢	٤١,٧ –	٦٤١,١	٤١,٧ –	٣١٦,١	٠,٩	٢٧,٢	١٢,٧ –	٤٩٨,٤	٧,٦ –
١٩٩٢	٨٨٦,٩	٨٠,٥٦	٦٨٠,٥	٥,٨	٣٣٥,٧	٦,٢	٤٠,١	٤٨,٥	٨١٥,٦	٦٣,٦
١٩٩٣	٩١٠,٢	٢,٦	٧٣٠,٩	٧,٤	٣٦٢,٩	٨,١	٤٧,٢	٠	٨٣٩,٤	٠
١٩٩٤	٨٧٠,٣	٤,٢٨ –	٦٤٥,٨	١١,٦ –	٣٦٠,٧	٠,٦ –	٣٨,٩	٨,٣ –	٨٦١,٥	٠,٩
١٩٩٥	٨٨٠,٦	١,٢	٦٦٨,٦	٣,٥	٤٠٢,٢	١١,٥	٤٣,٥	١٢,٨	٨٧٧,٩	١,٩
*		٢,٦		٤,٧٢		٦,٩		٦,٩٥		١٧,٦

* متوسط معدل النمو السنوي، وقد احتسبت من قبل الباحث.

المصادر:

١) جمهورية اليمن الديمقراطية، كتاب الإحصاء السنوي لعام ١٩٨٥/١٩٨٩ ، للاعوام ٧٥،٨٠،٨٥،٨٦)

٢) الجمهوريه العربيه اليمنيه ، كتاب الإحصاء السنوي للاعوام ١٩٨٥،١٩٨٧

٣) الجمهوريه اليمنيه ، كتاب الإحصاء السنوي لعام ١٩٩٦.

٤) الاسكوا ،المجموعه الاقتصاديه والاجتماعيه لغربي اسيا ، الفترة ١٩٧٥-١٩٨٤، العدد التاسع ، والعدد الثالث عشـــر للفـترة ١٩٨١ – ١٩٩٠.

© Arabic Digital Library-Yemen
www.manaraa.com

جدول (٢ ــ ٩)

مساحة المحاصيل الزراعية ومعدلات النمو لها في اليمن

خلال الفترة ١٩٧٥ ــ ١٩٩٥

بالألف هكتار

	الحبوب		الخضراوات		الفواكه		المحاصيل النقدية		الأعلاف	
	المساحة	معدل النمو	المساحة	معدل النمو	المساحة	معدل النمو	المساحة	معدل النمو	المساحة	معدل النمو
١٩٧٥	١٣١٤,٥	ــ	٢٩,١	ــ	٢٢,٢	ــ	٦٥,٨	ــ	٥,١	ــ
١٩٧٦	١٠٤٣,٧	٢٠ -	٣٢,٥	١١,٧	٢٢,٢	٠	٢٩,٥	٥٥,٢-	٣,٤	٣٣,٣-
١٩٧٧	٩١٧,١	١٢,١ -	٣٥,٥	٩,٢	٢٤	٨,١	٢٨,٢	٤,٤ -	٣,٤	٠
١٩٧٨	٩٧٧	٦,٥	٣٦,٢	١,٩٧	٢٥	٤,٢	٢٩,١	٣,٢	٣,٥	٢,٩
١٩٧٩	٩٦٨	٠,٩٢ -	٣٧,٣	٣,٠٣	٢٥	٠	٢٦,٩	٧,٦ -	٣,٦	٢,٨٦
١٩٨٠	٩٢٠,٣	٤,٩-	٤٧,٨	٢٨,٢	٢٧	٨	٣٧,٩	٤٠,٩	١٢	٢٤٤,٣
١٩٨١	٩٦١	٤,٤	٥٠,٩	٦,٤٩	٢٨	٣,٧	٢٩	٢٣,٥ -	٣,٨	٢٩,٣ -
١٩٨٢	٩٨٩,٢	٢,٩	٤٨,٣	٥,١ -	٢٩	٣,٦	٣١,٦	٨,٩٧	٤	٥,٣
١٩٨٣	٩٧٧,٢	١,٢ -	٥١,٨	٧,٢	٣٠	٣,٤	٣١	١,٨٩ -	٤	٠
١٩٨٤	٩٣٥,٥	٤,٣-	٣٢,١	٣٨,٣ -	٣٥,٥	١٨,٣	٣٤	١٠	١١,٢	١٨٠
١٩٨٥	٨٩٧,٣	٤,١	٣٣,١	٣,١	٣٦,٧	٣,٤	٤٣,٨	٢٨,٤	٢٠,٩	٨٦,٦
١٩٨٦	٩١٣,٤	٨	٣٦,١	٩,١	٣٧,٨	٣	٤٨,٧	١١,٩	٢٦,٦	٢٧,٣
١٩٨٧	٨٧٦,٥	٤-	٥٧,٢	٥٨,٥	٤٧,٥	٢٥,٧	٤٦,٥	٤,٥ -	٥٨	١١٨
١٩٨٨	٨٩٩,٩	٢٦	٥٨,٧	٢,٦	٥١,٥	٨,٤	٤٨,٦	٤,٥	٥٨,٣	٠,٥٢
١٩٨٩	٩٠٥,٩	٠,٠٧	٧٤,٣	٢٧,٣	٥٤,٥	٥,٨	٦٢,٧	٢٩	٦٦,٥	١٤,١
١٩٩٠	٨٩٤,١	١,٣-	٥١,٦	٣٩,٧ -	٥٦,٦	٣,٨٥	٥٧,٥	٨,٣ -	٦٠,٩	٨,٤ -
١٩٩١	٦٧٨,٨	٢٤,١ -	٥٠,٤	٢,٣ -	٥٩,١	٤,٤	٥١,١	١١,١ -	٥٨,١	٤,٦ -
١٩٩٢	٧٨٤,٦	١٥,٦	٥١,٥	٢,٢	٦١,٨	٤,٥	٦٠,٤	١٨,٢	٨٢	٤١,١
١٩٩٣	٨٠٥,٤	٢,٦٥	٥٤,٢	٥,٢	٦٥,٣	٥,٦٦	٦٤,٤	٦,٦٢	٨٢	٠
١٩٩٤	٧٨٧,٢	٢,٣ -	٥١,٣	٥,٤ -	٧٠,٤	٧,٨	٦١,٤	٤,٧ -	٨٢,٥	٠,٦١
١٩٩٥	٧٨٧,٤	٠,٠٢٥	٥٣,٥	٤,٣	٧٤,٩	٦,٣٩	٦٧,٤	٩,٨	٨٤,٦	٢,٦
*		١١,٩ -		٤,٤٧		٦,١		٢,٥		٢٩,١

*متوسط معدل النمو السنوي ، وقد احتسبت من قبل الباحث.

المصادر :

١) الجهاز المركزي للتخطيط ، الجمهورية العربية اليمنية ، كتاب الإحصاء السنوي للأعوام ١٩٨٨،٨٥، ص٩٠-٩٦، ص٧١/٩٤..

٢) الجهاز المركزي للإحصاء ، جمهورية اليمن الديمقراطية ، كتاب الإحصاء السنوي أعداد مختلفة.

٣) الجهاز المركزي للإحصاء ، الجمهورية اليمنية ، كتاب الإحصاء السنوي ، للأعوام ١٩٩٠ ــ ١٩٩٦.

٤) الاسكوا ، المجموعة الإحصائية لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، الفترة ١٩٧٥ ــ ١٩٨٤ ، العدد التاسع والعـــدد الثالث عشر من الفترة ١٩٨١ ــ ١٩٩٠.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

جدول (٢ ــ ١٠)

إنتاجية الهكتار الواحد من المحاصيل الزراعية ومعدلات النمو لها

خلال الفترة (١٩٧٥ ــ ١٩٩٥)

بالألف طن

السنة	الحبوب		الخضراوات		الفواكه		المحاصيل الغذية		الأعلاف	
	الإنتاجية	معدل النمو	الإنتاجية	معدل النمو	الإنتاجية	معدل النمو	الإنتاجية	معدل النمو	الإنتاجية	معدل النمو
١٩٧٥	٠,٧٨٧	ــ	٧,١	ــ	٥,٥٥	ــ	٠,٥٦٨	ــ	١٥,٢	ــ
١٩٧٦	٠,٨٣	٥,٩	٧,٥١	٧,١	٦	٨,١	١.١	٠,٩٤	٤١,١٧	١٧٠,٨
١٩٧٧	٠,٨٩٥	٧,٣	٧,٦١	١,٣	٥,٩٢	١,٣-	٠,٨٧٩	٢٠,١ -	٢٧,٣٥	٣٣,٦ -
١٩٧٨	٠,٩٠٤	١	٧,٥١	١,٣-	٥,٨	٢-	١,١٩	٣٥,٤	٣٢,٨٦	٢٠,٢
١٩٧٩	٠,٩١٧	١,٤	٨,٤	٧,١	٥,٨٤	٠,٦٩	١,٢٦	٥,٩	٤٣,١	٣١,٢
١٩٨٠	٠,٩٨	٧,٩	٦,١	٢٤,١-	٥,٨٥	٠,١٧	٠,٨٧١	٣٠,٩ -	١١,٩٥	٧٢,٣ -
١٩٨١	٠,٩٦٤	٢,٥-	٦,٤	٤,٩	٨,١	٣٨,٥	١.١	٢٦,٣	٨٣,٩٥	٦٠٢,٥
١٩٨٢	٠,٨٧٤	٩,٣-	٦,٩	٧,٨	٨,١	٠	٠,٩٧٢	١١,٦ -	٤٧,٢٥	٤٣,٧ -
١٩٨٣	٠,٥٢٥	٤٠ -	٧	١,٥	٨,٤	٣,٧	١,٢	٢٣,٥	٦٦,٢٥	٤٠,٢
١٩٨٤	٠,٥٥٧	٦.١	١١,٥	٦٤,٣	٤,٥	٤٦,٤-	٠,٧٦٠	٠,٢-	٢٢	٦٦,٨-
١٩٨٥	٠,٥٤٨	١,٦-	١٢,٤	٧,٨	٥,٩	٣١,١	٠,٣٧٢	٥١-	١٠,٦	٥١,٨-
١٩٨٦	٠,٨١٩	٤٩,٥	١٣	٤,٨	٦.٦	١١,٩	٠,٥٥٤	٠,٤٩	١٠,١	٤,٧-
١٩٨٧	٠,٨٥٧	٤,٦	١٠,٨٩	١٦,٢-	٦,٢	٦,١-	٠,٤٩٥	١٠,٦-	٧,٥٣	٢٥,٥-
١٩٨٨	٠,٩٥٧	١٥,٤	١٠,٨٨	٠,٠٩-	٥,٩٦	٣,٩-	٠,٥٤٧	١٠,٥	٧,٩٧	٥,٨
١٩٨٩	١,٠٣٥	٤,٧	٩,٨٤	٩,٥٦ -	٥,٧٥	٣,٥ -	٠,٥٣٢	٢,٧ -	٨,١٩	٢,٨
١٩٩٠	٠,٩٤٣	٨,٩-	١٣,٤٨	٣٦,٩٩	٥,٥٤	٣,٧ -	٠,٥٤٨	٣	٨,٨١	٧,٦
١٩٩١	٠,٧٢٤	٢٣,٢ -	١٢,٧٢	٥,٦ -	٥,٣٥	٣,٤ -	٠,٥٣٢	٢,٩٢ -	٨,٥٨	٢,٦ -
١٩٩٢	١,١٣٠	٥٦	١٣,٢	٣,٨	٥,٤٣	١,٥	٠,٦٦٩	٢٥,٨	٩,٩٥	١٥,٩٧
١٩٩٣	١,١٣٠	٠	١٣,٤٩	٢,٢	٥,٥٦	٢,٤	٠,٦٥٨	١,٦ -	١٠,٤	٤,٥
١٩٩٤	١,١٢	٠,٨٨ -	١٢,٦	٦.٦ -	٥,١٢	٧,٩ -	٠,٦٣٤	٣,٦٥ -	١٠,٤	٠
١٩٩٥	١,١٢	٠	١٢,٥	٠,٧٩ -	٥,٣٦	٤,٧	٠,٦٤٥	١,٧	١٠,٣٨	٠,١٩ -
*		٦,٥		٤,١		١,٢		٢.٢		٣١,٥

* متوسط معدل النموالسنوي، وقد أحتسبت من قبل الباحث.

المصدر: تم احتساب معدل إنتاجية الهكتار الواحد من خلال تقسيم الإنتاج على المساحة.

ب- الإنتاج الحيواني والسمكي:

تشير البيانات الواردة في الجدول رقم (٢ ــ١١) إلى إنتاج اللحوم خلال فترة الدراسة (١٩٧٥ ــ ١٩٩٥) ، ويتبين تذبذب اللحوم الحمراء من عام إلى عام حيث انخفض الإنتاج من

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

(٤٧,١) ألف طن في العام ١٩٧٥ إلى (٤٠,٦) ألف طن في العام ١٩٩٥ وبلغ متوسط معدل النمو السنوي حوالي (٠,١٣%) ، في حين ارتفع الحليب من(١٠٣,٦) ألف طن في العام ١٩٧٥ إلى (١٥٣,٥) ألف طن في العام ١٩٩٥ ، أي بمعدل نمو سنوي (٢.٠%) ، بينما ارتفع إنتاج لحوم الدواجن من (١,٥) ألف طن في العام ١٩٧٥ إلى (٤٧,٢) ألف طن في العام ١٩٩٥ ، وبلغ متوسط معدل النمو السنوي نحو (٢٧,٣٢%) خلال الفترة المذكورة ، كما ارتفع إنتاج البيض من (٦٣) مليون حبه في العام ١٩٧٥ إلى (٣٥٨) مليون حبة في العام ١٩٩٥ ، أي بلغ متوسط معدل النمو نحو (٩,٧١%) في السنة .

وترجع زيادة إنتاج لحوم الدواجن والبيض إلى زيادة المشروعات الخاصة بتربية الدواجن سواء من القطاع العام أو القطاع الخاص[١].

وفيما يخص الإنتاج السمكي فأنه يمكن للسواحل اليمنية أن تنتج ما بين (٢٥٠ــ٤٥٠) ألف طن وذلك لأنها تتميز بوجود بيئة ملائمة لزيادة وتكاثر الإنتاج السمكي ، وبالتالي يمكن لقطاع الأسماك ان يؤثر في تخفيض العجز في الميزان التجاري من خلال زيادة الإنتاج السمكي، وتصدير كميات تجارية كبيرة[٢] .

وباستعراض تطور الإنتاج السمكي في اليمن خلال فترة الدراسة في الجدول رقم (٢ ــ ١١) نجد أنه ارتفع من (١٤٤) ألف طن في العام ١٩٧٥ إلى (١٧٦) ألف طن في العام ١٩٧٧.

وترجع تلك الزيادة إلى زيادة إنتاج سمك الساردين الذي كان يقدر إنتاجه ما بين (٧٠ــ٩٠) ألف طن في المحافظات الجنوبية ، وكانت التعاونيات السمكية تلعب دورا كبيرا في تحقيق هذه الكمية من إنتاج الساردين[٣].

وتشير البيانات ايضا إلى أن الإنتاج السمكي انخفض في العام ١٩٧٨ إلى(٦٣,١) ألف طن. وذلك بسبب هبوط إنتاج سمك الحبار في المحافظات الجنوبية نتيجة للاصطياد المكثف والجائر الذي تعرض له هذا المورد خلال عامي ١٩٧٦ و ١٩٧٧ ، حيث يتسم هذا المورد بقصر

---

[١] حسن شرف الدين، مشكلة الغذاء في اليمن، ١٩٩٠،ص.

[٢] الاسكوا، والفاو، الزراعة والتنمية في غربي آسيا، الامم المتحدة، العدد ١٦، ١٩٩٤، ص١٥.

[٣] علي عبد الامير، مرجع سابق، ص٥٨، ٥٩.

© Arabic Digital Library Yarmouk University
www.manaraa.com

دورة حياته إذ لا يعمر الذكر من الحبار أكثر من ثلاث سنوات ، بينما يبلغ عمر الأنثى عاما واحدا[1] .

ويتبين أيضا من البيانات أن الإنتاج السمكي خلال الفترة من (١٩٧٩ ــ ١٩٩٥) كان متذبذبا من عام إلى آخر . ويعزى ذلك إلى عدم دقة بيانات الإنتاج لأنه كان يعتمد على الكميات المستلمة فقط أي المسجلة والتي تعتبر مؤشرا غير دقيق للإنتاج بسبب صعوبة معرفة كميات الإنتاج من قبل القطاع الخاص ، كما توجد كميات مهربة من قبل الصيادين التعاونيين إلى الصيادين الفرديين أو إلى السوق السوداء غير معروفة ولا يمكن تقديرها[2].

---

[1] علي عبد الأمير ، مرجع سابق، ص٨٤.

[2] علي عبد الأمير، مرجع سابق، ص٥٩، ٦٠.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

جدول رقم (٢ ــ ١١)

إنتاج اللحوم والحليب والبيض والأسماك في اليمن ومعدلات النمو

خلال الفترة (١٩٧٥ ــ ١٩٩٥)

بالألف طن

	اللحوم الحمراء		لحوم الدواجن		الحليب		البيض (مليون حبة)		الأسماك	
	الإنتاج	معدل النمو	الإنتاج	معدل النمو	الإنتاج	معدل النمو	الإنتاج	معدل النمو	الإنتاج	معدل النمو
١٩٧٥	٤٧,١	ــ	١,٥	ــ	١٠٣,٦	ــ	٩٣	ــ	١٤٤	ــ
١٩٧٦	٣٠,٤	٣٥,٥ ــ	٤,٥٩	٢٠٦	١١٧	١٢,٩	١٠٦	٦٨,٣	١٧٠,٦	١٨,٥
١٩٧٧	٣١,٢	٢,٦	٤,٦	٠,٢٢	١١٩,٥	٢,١	١٠٩	٢,٨	١٧٦	٣,٢
١٩٧٨	٣١,٢	٠	٥,٤	١٧,٤	١٢٤,٥	٤,٢	١١١	١,٨	٩٣,١	٦٤,٢ ــ
١٩٧٩	٣٢,٦	٤,٥	٦,٥	٢٠,٤	١٢٩	٣,١	١١٣	١,٨	٦٧,٩	٧,٦
١٩٨٠	٢٧,١	١٢,٦ ــ	٦,١	٦,٢ ــ	١١٣	١٢,٤ ــ	١١٩	٥,٣	١١٤,٣	٦٨,٣
١٩٨١	٣٣,٤	٢٣,٣	٩,٢	٥٠,٨	١٣٩	٢٣	١٢٤	٤,٢	٩٧	١٥,١ ــ
١٩٨٢	٣٣,٩	١,٥	١٦,٥	٧٩,٤	١٤٨,٨	٧,١	١٢٤	٠	٨٧,٣	١٥ ــ
١٩٨٣	٣٥,٥	٤.٧	٢٤,٩	٥٠,٩	١٥٠,٦	١,٢	١٣٠	٤,٨	٨٦,٦	٠,٨٠ ــ
١٩٨٤	٣٩	١,٤	٣١,٨	٢٧,٧	١١٩,٥	٢٠,٧ــ	١٨٠	٣٨,٥	٩٩	١٤,٣
١٩٨٥	٣٣,٧	٦,٤ ــ	٥٠,١	٥٧,٥	١٣٥	١٣	٢١٧	٢٠,٥	١٠٦	٧,١
١٩٨٦	٣٤,٨	٣.٣	٥٢,١	٣,٩٩	١٣٨,٥	٢,٦	٢٣٥	٨,٣	١١٣	٦,٦
١٩٨٧	٣٥,٢	١,٢	٥٤,٧	٤,٩٩	١٤٠,٦	١,٥	٢٩٣	٢٤,٧	١١٣	٠
١٩٨٨	٣٦,٤	٣,٤	٧٧,٣	٤١,٤	١٤٧,٦	٤,٩٧	٣١٨	٨,٥	١٠٣	٨,٩ ــ
١٩٨٩	٣٧,٤	٢,٨	٦٠	٢٢,٤ ــ	١٥٢,٢	٣,١	٣٣٨	٦,٢	١٠٦	٢,٩
١٩٩٠	٣٧,٩	١,٥	٥٨,٩	١,٨ ــ	١٥٣,٧	٠,٩٩	٣٣٥	٠,٨٨ ــ	٧٨,٣	٢٦,١ ــ
١٩٩١	٣٦,٦	٣,٠٣ ــ	٣٧,١	٣٧ ــ	١٤٥,٢	٢,٩ ــ	٤٠٥	٢٠,٩	٨٢,٥	٥,٤
١٩٩٢	٣٧,٦	٢.٢	٤٨,١	٢٩,٧	١٥٢,١	١,٩	٤٠٠	١.٢ ــ	٨٧,٤	٤,٩٩ ــ
١٩٩٣	٣٨,٧	٢,٩	٥٣,٩	١٠,٨	١٥٥,٢	٢	٣٧٠	٧,٥ ــ	٨١,٩	٤,٥
١٩٩٤	٣٩,٨	٢,٨	٣٠,١	٤٤,٢ ــ	١٥٠,٥	٣ ــ	٣٥١	٥,١ ــ	٨١,٩	٠
١٩٩٥	٤٠,٦	٢	٤٧,٢	٥٦,٨	١٥٣,٥	١,٩٩	٣٥٨	١,٩٩	٨٥,٩	٤,٩
*		٠,١٣		٢٧,٣٢		٢,٢٢		٩,٧١		٣٩,١

* متوسط معدل النمو السنوي

المصادر:

١) الجمهورية العربية اليمنية ، الجهاز المركزي للتخطيط ، كتاب الإحصاء السنوي لأعداد مختلفة.

٢) جمهورية اليمن الديمقراطية ، الجهاز المركزي للإحصاء ، كتاب الإحصاء السنوي أعداد مختلفة.

٣) الجمهورية اليمنية ، كتاب الإحصاء الجهاز المركزي للإحصاء ، السنوي ، أعداد مختلفة .

٤) الاسكوا ، المجموعة الإحصائية لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، العدد التاسع الفترة ١٩٧٥ ــ ١٩٨٤ ، والعدد الثالث عشر من الفترة ١٩٨١ ــ ١٩٩٠ ،العدد الخامس عشر ١٩٨٤ ــ ١٩٩٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

وحسب ما تشير إليه المصادر المحلية[1] حول ممارسة النشاط الاقتصادي للإنتاج السمكي في اليمن فأنه يتم من قبل القطاعات التالية :

١. **القطاع الخاص** : يتمثل في الصيادين التقليديين غير المنتمين إلى التعاونيات الإنتاجية ، ويتصدر هذا القطاع جميع القطاعات في الإنتاج السمكي ، ويقدر إنتاجه من الأسماك بحوالي (٥٦,٤) ألف طن في العام ١٩٩٤ ، أي أنه يمثل نسبة (٦٨,٨%) من إجمالي الإنتاج .

٢. **القطاع التعاوني** الإنتاجي ويمثل في التعاونيات الجنوبية والشرقية ومن أبرزها تعاونية قصيعر الإنتاجية ، وتعاونية الشحر، كما يوجد في بعض التعاونيات التي تحولت وسائل إنتاجها إلى الملكية الفردية للصيادين ، أي أصبحت تعاونيات خدماتيه إنتاجية ، ولكنها غير منظمة لان أغلبية الصيادين يعملون بشكل فردي ، وقد بلغ إنتاج القطاع التعاوني حوالي (٢٤,٥٩) ألف طن في ١٩٩٤ أي بنسبة (٣٠,١%) من إجمالي الإنتاج.

٣. **القطاع المختلط** يسهم في إنتاج الأسماك لهذا القطاع كل من الشركة اليمنية للصيد البحري ، وشركة الاستثمار للصيد البحري ، وشركة البحر الأحمر لصيد الجمبري والأسماك ، وشركة سقطرى للأسماك ، وقد كان إجمالي الإنتاج لهذا القطاع حوالي (٣٨٨,٦) طن في العام ١٩٩٤ ، أي أنها تمثل نسبة ضئيلة حيث بلغت (٠,٥%) من إجمالي الإنتاج.

٤. **القطاع العام** الذي يشكل نسبة بسيطة من الإنتاج حيث بلغ عام ١٩٩٤ نحو (٥٢٨) طن فقط أي أنه مثل (٠,٦%) من إجمالي الإنتاج ويتم الإنتاج عن طريق مؤسسة الاصطياد الساحلي.

وبمقارنة تطور الإنتاج السمكي لليمن مع الدول العربية الواقعة في قارة آسيا خلال الفترة (١٩٨٥ ــ ١٩٩٤) ، نجد أن إجمالي الإنتاج السمكي بلغ (٢٧٣,٢٧) ألف طن لعام ١٩٨٥ وارتفع إلى (٤١٩,٦١) ألف طن عام ١٩٩٤ ، أي بمعدل نمو سنوي مركب بلغ نحو(١,٢%) ، ويتبين أن اليمن كانت تحتل المركز الأول في كمية الإنتاج لعام ١٩٨٥ حيث ساهمت نحو (٢٨,٤%) من إجمالي الإنتاج ، ويليها في المركز الثاني دولة عمان التي ساهمت نحو (٢٧,١٤%) من إجمالي الإنتاج للعام نفسه ، في حين احتلت الإمارات المركز الثالث حيث ساهمت بحوالي (١٩,٤%) من إجمالي الإنتاج . انظر الجدول رقم (٢ –١٢).

وترجع زيادة الإنتاج لهذه الدول إلى الاتساع النسبي للرصيف القاري التابع لهذه الدول وقلة الصخور التي تعيق عملية الصيد بشباك الجر ، وخصوبة المياه الناتجة عن عملية مزج المياه[2].

---

[1] الجمهورية اليمنية، وزارة الثروة السمكية، النشرة الاحصائية لقطاع الاسماك لعام ١٩٩٤، ص٣.

[2] محمد علي الفرا، مرجع سابق، ص١٩١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

الجدول رقم(٢ ــ ١٢)

مقارنة الإنتاج السمكي في اليمن مع الدول العربية الموجودة في منطقة آسيا

خلال الفترة من (١٩٨٥ ــ ١٩٩٤)

بالألف طن

	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤
اليمن	١٠٦	١١٣	١١٢	١٠٣	١٠٦	٧٨,٣	٨٢,٥	٨٧,٤	٨١,٩	٨١,٩
عمان	١٠١,٣	٩٦,٥	١٣٦,٢	١٦٥,٧	١١٧,٧	١٢٠,٢	١١٧,٨	١١٢,٣	١١٦,٥	١١٨,٦
الإمارات	٧٢,٣	٧٩,٣	٨٥,٣	٨٩,٥	٩١,٢	٩٥,٢	٩٢,٣	٩٥,١	٩٥	١٠٨
العراق	٢١,٥	٢٠,٦	٢٠,٥	١٨,١	١٨,٦	١٦	١٤,٤	٢٣,٥	٣٢,٥	٢٢
السعودية	٤٣,٧	٤٥,٥	٤٧,٩	٤٧,١	٥٣,٤	٤٢,٣	٤١,٩	٤٧,٩	٤٩,٤	٥٨
سوريا	٥,٩	٥,٣	٥,٤	٥,٥	٥,١	٥,٨	٥,٨	٧,١	٧,٥	٧,٣
البحرين	٧,٨	٨,١	٧,٨	٦,٧	٩,٢	٨,١	٧,٦	٧,٩٨	٨,٩٦	٧,٦٣
الكويت	١٠,١	٧,٦	٧,٧	١٠,٨	٧,٧	٤,٥	٢,٠٣	٧,٩	٨,٥	٧,٨
قطر	٢,٥	١,٩	٢,٧	٣,١	٤,٤	٥,٧	٨,١	٧,٨	٧	٥,١
لبنان	١,٧	١,٩	١,٩	١,٨	١,٨	١,٥	١,٨	١,٨	٢,٢	٢,٤
الأردن	٠,٤٧	٠,٦٧	٠,٧٢	٠,٧٢	٠,٥٧	٠,٦٢	٠,٢٢	٠,٢٤	٠,٦٢	٠,٨٨
المجموع	٣٧٣,٢٧	٣٨٠,٤	٤٢٩,١	٤٥٢,٠	٤١٥,٧	٣٧٨,٢	٣٧٤,٤	٣٩٩,٠٢	٤٠١,٠٨	٤١٩,١

المصدر

١). FAO, Year book , Fishery Statistics , VOL 78 , 1994 , PP 551- 553

٢) أخذت بيانات اليمن من الجدول (٢ ــ١١) .

ويتضح من خلال البيانات السابقة أن الإنتاج السمكي ارتفع في كل من عمان والإمارات حيث ساهما بنحو (٢٨,٣%) و(٢٥,٧%) في العام ١٩٩٤على التوالي، بينما انخفضت مساهمة اليمن خلال الفترة (١٩٩٠ ــ ١٩٩٤)، وبلغت (١٩،٥%) من إجمالي الإنتاج في العام ١٩٩٤. ويعزى انخفاض مساهمة اليمن إلى عدم استقرار الأوضاع السياسية والحرب الاهليه التي استمرت شهرين في عام ١٩٩٤ ، والتي أدت إلى هروب المستثمرين وتوقف نشاط القطاع السمكي[١].

وفيما يخص الإنتاج السمكي في بقية الدول العربية الواقعة في تلك المنطقة فقد كانت منخفضة خلال الفترة (١٩٨٥ ــ ١٩٩٤)، حسب ما تشير إليه البيانات السابقة أيضا ، وتشمل (الأردن والبحرين والعراق والكويت ولبنان وقطر والسعودية وسوريا) ، وقد بلغ إجمالي إنتاج هذه الدول نحو (٩٣،٧) ألف طن في العام ١٩٨٥ أي بنسبة (٢٥,١%) من إجمالي الإنتاج،

[١] الجمهورية اليمنية، وزارة الثروة السمكية، النشرة الاحصائية لقطاع الأسماك، لعام ١٩٩٤، ص ٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

وارتفع الإنتاج إلى (١١١,١) ألف طن في العام ١٩٩٤ وبلغت النسبة حوالي (٢٦,٥%) من إجمالي الإنتاج.

ويعود انخفاض الإنتاج السمكي في هذه الدول إلى أن بعض الدول العربية كالأردن وسوريا ولبنان والتي تقع في منطقتي البحر الأحمر والبحر المتوسط والتي تتميز بضيق الرصيف القاري وعدم ملائمة طبيعة قاع الرصيف لعمليات إنتاج الأسماك بطريقة الجر لكثرة الصخور وعدم استواء القاع[١].

وتتميز دولة البحرين بالاكتفاء الذاتي من الأسماك[٢] . بينما يعود انخفاض الإنتاج في بعض الدول الخليجية إلى عزوف العمالة عن ممارسة النشاطات الإنتاجية واكتفائهم بأعمال هامشية كالأعمال المكتبية والخدمية والأعمال الحرة وذلك نظرا لأن اقتصاديات هذه الدول تتميز بوفرة العوائد المالية النفطية ، لذلك فإن دخل الفرد في بعض أقطار الخليج العربي قد وصل إلى مستوى يفوق نظيره في كثير من الدول الصناعية المتقدمة[٣].

© Arabic Digital Library Yarmouk University

---

[١] محمد علي ألفرا، مرجع سابق، ص١٩١

[٢] الاسكوا، والفاو، الزراعة والتنمية في غربي آسيا، الامم المتحدة ، العدد ١٦، ١٩٩٤،ص٤.

[٣] خضير عباس محمد، التنمية الزراعية في بعض أقطار الخليج العربي واقعها وآفاقها المستقبلية، منشورات مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، الطبعة الاولى، ١٩٨٢، ص٥٨-٦١.

www.manaraa.com

جدول رقم (٢ ــ ١٣)

الإنتاج الزراعي والسمكي والطلب الكلي لهما وصافي الميزان التجاري للزراعة والأسماك في اليمن (بالمليون ريال وبالأسعار الجارية)

	الإنتاج الزراعي والسمكي	الواردات الزراعية	الواردات السمكية	الصادرات الزراعية	الصادرات السمكية	الطلب الكلي* للزراعة والسمك	الميزان التجاري الزراعي	الميزان التجاري السمكي
١٩٧٥	٢٢٣٥,٨	١٠٢٤,٥	٧,١	٧٥,٧	٢٢,٣١	٣١٦٩,٩	- ٩٧١,٣	١٥,٢
١٩٧٦	٢٥٤٠,٥	١١٤٥,٧	١٦,٧	٨٨,٨	٦٠,٩	٣٥٥٣,٢	- ١٠٥٦,٩	٤٤,٢
١٩٧٧	٢٦٣٩,١	١٣٤٩,١٢	١٣,٤	١٩,٤	٨١,٦	٣٨٩٧,٦	- ١٣٢٦,٧	٦٨,٢
١٩٧٨	٣٢٨١,٧٥	١٨٨٧,٩	٢٥,٥	٣٠,٨	٣٣,٢	٥١٣١,٢	- ١٨٥٧,١	٧,٧
١٩٧٩	٣٧٥٠,٤	٢٣٨٠,٧	٣٠,٧	٥٥,٥	٤٨,٤	٦٠٥٧,٨	- ٢٣٢٥,٣	١٧,٧
١٩٨٠	٣٩٠٦,١	٣٠٥٠,٣	٣٦,٤	٦٢,١	٨٤,٢	٦٨٥٩,٦	- ٢٩٨٨,٢	٤٧,٨
١٩٨١	٤٠٢٣,٥	٢٧٢٩,٦	٢٠,٥	٦٢,٤	٣٢,٧	٧٦٧٤,٥	- ٣٦٦٧,٢	١٦,٢
١٩٨٢	٥٤١٧,٢	٢٨٣٨,٩	٢٦,٩٩	٦٩,٨	٣٧,٣	٨١٧٥,٩٥	- ٢٧٦٩,١	١٠,٣١
١٩٨٣	٥٦٤٠,٥	٢٤٧٢	٣٢,٢	٨٥,٧	٤٣,٢	٨٠١٥,٨	- ٢٧٨٦,٣	١١
١٩٨٤	٦٨٣٢,٥	٢٩٨٥,٩	٢٠,٩٥	٤٢,٨	٤٧,٠	٩٧٦٩,٥	- ٢٩٤٣,١	٢٦,١
١٩٨٥	٨٨٧٦,١	٤٢١٧,٨	١٨,٧	٨٧,٩	١١٤,٣	١٢٩١٠,٤	- ٤١٢٩,٩	٩٥,٦
١٩٨٦	١٢٢٦٧,٦	٤٧٠٧,٦	٣٥,٩	١١١,٦	١٤٠,١	١٦٧٥٩,٤	- ٤٥٩٦	١٠٤,٢
١٩٨٧	١٣٣٢٢,٣	٣٩٨١,٤	٢١,٨	٢٨٤,٢	١٢٨,٣	١٦٩١٣	- ٣٦٩٧,٢	١٠٦,٥
١٩٨٨	١٣٨٧٧,٣	٥٦٧٨,٩	٣٢,٥	٥٦٢,٥	١٢٣,١	١٨٨٩٤,١	- ٥١١٦,٤	٩٩,٦
١٩٨٩	١٤٦٨٢	٥٨٤٩	٣٤,٦	٦٠٨,٦	١٥٧,٣	١٩٧٩٩,٧	- ٥٣٤٠,٤	١٢٢,٧
١٩٩٠	٣٤٥٨٢	٧٠٢٨,٧	٢٢,٢	٢٥٩,١	١٨٤,٥	٤١١٨٩,٣	- ٦٧٦٩,٦	١٦٢,٣
١٩٩١	٣٥٧٨٩	٦٦٥٢,٢	٤١,٥	١٥٣,٩	١٢٥,٢	٤٢٢٠٠,٩	- ٦٤٩٨,٣	٨٣,٧
١٩٩٢	٤٧٢٥٧	٨٦٩٧,٧	٤٣,٩	٣٦٢,٤	٧٣,٢	٥٥٥٦٢,٦	- ٨٣٣٥,٣	٢٩,٧
١٩٩٣	٥٥٥٧٠	٨٨٠٨,٥	٤٨,٦	٤٦٥,٢	١٠٢,١	٦٣٨٥٩,٨	- ٨٣٤٢,٣	٥٣,٥
١٩٩٤	٦٩٨١٧	٨٠٣٤,٣	٧٤,٦	٦٣٦,٥	١٠٢,٦	٧٧١٨٣,٨	- ٧٣٩٧,٨	٣١
١٩٩٥	٩٦٥٦٩	١٤١٧٠,٧	٩٩,٩	١٤٢٠,١	٤٧١	١٠٩٠٤٨,٥	- ١٢٧٥٠,٦	٣٧١,١

المصادر:

١) ــ الجهاز المركزي للإحصاء ، الجمهورية اليمنية ، كتاب الإحصاء السنوي لعام ١٩٨٩ ، ص ٢١٥ ، ولعام ١٩٩٢ ص ٢٦٧ ، ولعام ١٩٩٦ ص ٣٧٨، ٣٩٥، ٣٩٩.

٢) ــ الجهاز المركزي للتخطيط ، الجمهورية العربية اليمنية ، كتاب الإحصاء السنوي لعام ١٩٧٦/١٩٧٧ ص ١٣٠-١٣٣ ، لعام ١٩٨٥ ، ص ١٩٠.

٣) ــ الجهاز المركزي للإحصاء ، جمهورية اليمن الديمقراطية ، كتاب الإحصاء السنوي لعام ١٩٨٥/١٩٨٦ ، ص ٢٢٦ ولعام ١٩٨٨ ص ٢٩٤ ، وكانت قيمة عملة اليمن الديمقراطي بالدينار وتم تحويلها بحسب سعر الصرف الرسمي إلى الريال اليمني.

٤) البنك المركزي اليمني ، تقرير البنك المركزي ، ١٩٨٣ ص ١٤٥ ، والنشرة الإحصائية المالية الربع سنوية ، أكتوبر ــ ديسمبر ١٩٨٩ ، المجلد السابع عشر (العدد الرابع).

٥) Central Bank of Yemen , Annul report , 1985 , 14th , p 127

٦) الاسكوا ، المجموعة الإحصائية لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، العدد التاسع الفترة ١٩٧٥ ــ ١٩٨٤ ، اليمن الديمقراطية ، ص ٦٠ ، ٦١ ، والجمهورية العربية اليمنية ص ٥١٩ ، ٥٢٠ ، والعدد الثالث عشر من الفترة ١٩٨١ ــ ١٩٩٠، وقد كانت قيم اليمن الديمقراطية بالدينار اليمني وتم تحويلها بحسب سعر الصرف الرسمي إلى الريال اليمني (للجمهورية اليمنية).

* الطلب الكلي للمنتجات الزراعية والسمكية = الإنتاج الزراعي والسمكي + الواردات الزراعية والسمكية - الصادرات الزراعية والسمكية.

© Arabic Digital Library-Yemen
www.manaraa.com

جدول رقم (٢ ــ ١٤)

معدلات النمو السنوية للإنتاج الزراعي والسمكي ، والواردات والصادرات الزراعية والسمكية والطلب الكلي للمنتجات الزراعية والسمكية ، والميزان التجاري الزراعي والسمكي في اليمن.

السنه	معدل نمو الإنتاج الزراعي والسمكي	معدل نمو الواردات الزراعية	معدل نمو الواردات السمكية	معدل نمو الصادرات الزراعية	معدل نمو الصادرات السمكية	معدل نمو الطلب الكلي	معدل نمو الميزان التجاري الزراعي	معدل نمو الميزان التجاري السمكي
١٩٧٥	—	—	—	—	—	—	—	—
١٩٧٦	١٣,٦٣	١١,٨	١٣٥,٢	٦٦,٩	١٧٢,٩	١٢,١	٨,٨	١٩٠,٨
١٩٧٧	٣,٨٨	١٧,٥	١٩,٨ –	٧٨,٢ –	٣٣,٩٩	٩,٧	٢٥,٢	٥٤,٣
١٩٧٨	٢٤,٣٥	٤٠,٢	٩٠,٣	٥٨,٨	٥٩,٣ –	٣١,٧	٣٩,٩	٨٨,٧ –
١٩٧٩	١٤,٢٨	٢٦,١	٢٠,٤	٧٩,٩	٤٥,٨	٢٣,٨	٢٥,٢	١٢٩,٩
١٩٨٠	٤,٢	٢٨,١	١٨,٦	١٢,١	٧٤,٤	١٣,٢	٢٨,٥	١٧٠,١
١٩٨١	٣	٢٢,٣	٤٣,٧ –	٠,٤٨	٥٦,٤ –	١١,٩	٢٢,٧	٦٦,١ –
١٩٨٢	٣٤,٦٣	٢٣,٩ –	٣,١٧	١١,٩	١,٦	٦,٥	٢٤,٥ –	٣٦,٤ –
١٩٨٣	٤,١٢	١٢,٩ –	١٤ –	٢٢,٨	٨,٣ –	١,٩٥ –	١٦ –	٦,٧
١٩٨٤	٢١,٤٨	٢٠,٨	٩,٩ –	٥٠,١ –	٣٧,٤	٢١,٩	٢٣,٣	١٤٦,٥
١٩٨٥	٢٩,٥٣	٤١,٣	١٠,٢	١٠٥,٣	١٤٣,٢	٣٢,٢	٤٠,٣	٢٦٦,٣
١٩٨٦	٣٨,٢١	١١,٦	٩١,٩	٢٦,٩	٢٢,٦	٢٩,٨	١١,٣	٨,٩٩
١٩٨٧	٨,٥٩	١٥,٤ –	٣٩,٣ –	١٥٤,٧	٨,٤ –	٩١,٧	١٩,٦ –	٢,٢
١٩٨٨	٤,٢	٤٢,٦	٧,٨	٩٧,٩	٤,١ –	١١,٧	٣٨,٤	٦,٥ –
١٩٨٩	٥,٨	٢,٩٩	٤٧,٢	٨,٢	٢٧,٨	٤,٧٩	٢,٤	٢٣,٢
١٩٩٠	١٣٥,٥٤	٢٠,٢	٣٥,٨ –	٥٧,٤ –	١٧,٣	١٠٨	٢٩,٢	٣٢,٣
١٩٩١	٣,٤٨	٥,٤ –	٨٦,٩	٤٠,٦	٣٢,١ –	٢,٤	٤ –	٤٨,٤ –
١٩٩٢	٣٢,١	٣,٧	٥,٨	١٣٥,٥	٤١,٢ –	٣١,٧	٢٨,٣	٦٤,٥ –
١٩٩٣	١٧,٦	١,٣	١٥,٧	٢٨,٤	٣٨,٧	١٢,٩	٠,١	٨٠,١
١٩٩٤	٢٥,٦	٨,٨ –	٤٧,٣	٣٦,٨	٠,٤٩	٢٠,٩	١١,٣ –	٤٢,١ –
١٩٩٥	٣٨,٣	٧٦,٤	٣٩,٥	١٢٣,١	٣٥,٩	٤١,٣	٧٣,٧	١٩,٧
متوسط معدل النمو السنوي	٢٢,٠٢	١٦,٤	٢١,٩	٤١,٢	٢٢,١	٢٥,٨	١٦,١	٣٦,٦

المصدر : احتسبت بيانات هذا الجدول من الجدول (١ ــ ١٤)

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

٣:٤:٣ . الطلب الكلي على المنتجات الزراعية والسمكية:

تعتبر اليمن من الدول ذات النمو المرتفع في عدد السكان ، حيث تشير الإحصائيات إلى أن عدد السكان ارتفع من (٦,٩٢٠) مليون نسمة في العام ١٩٧٥ إلى (١٥,٣٦٩) مليون نسمة في العام ١٩٩٥ ، أي أن معدل النمو السنوي المركب بلغ (٥,٨%) خلال فترة الدراسة[١] ، ونتيجة لذلك فقد أصبح الإنتاج الزراعي لا يفي بحاجة السكان من الغذاء كما أن التغير في العادات الغذائية والتحسن في مستوى الدخل أديا إلى زيادة الاستهلاك وجعل الدولة ترصد مبالغ كبيرة من العملات الأجنبية لاستيراد بعض المنتجات الزراعية كالقمح والدقيق[٢]

ونتج عن ذلك أيضا زيادة الطلب الكلي للمنتجات الزراعية والسمكية وباستعراض البيانات الواردة في الجدول رقم (٢ ــ ١٣) نجد أن قيمة الطلب الكلي للمنتجات الزراعية والسمكية قد ارتفع من (٣,٢) مليار ريال في العام ١٩٧٥ إلى (١٠٩,١) مليار ريال في العام ١٩٩٥ أي بمعدل نمو بلغ متوسطه (٢٥,٨%) في السنة ونستخلص من تلك البيانات ما يلي:

أ. **الميزان التجاري الزراعي** : لقد تطورت الواردات والصادرات الزراعية خلال فترة الدراسة ١٩٧٥ ــ ١٩٩٥ ، وبالأسعار الجارية حيث :

١. اتجهت قيم الواردات من جميع السلع الزراعية إلى التزايد بكميات كبيرة فقد ارتفعت من (١,٠٢٤) مليار في العام ١٩٧٥ ، إلى (١٤,٢) مليار ريال في العام ١٩٩٥ ، أي بمعدل نمو سنوي بلغ متوسطة حوالي (١٦,٤%) لفترة الدراسة. وبالرغم من أن إجمالي واردات جميع القطاعات في اليمن بلغ حوالي (٢,٥٨٠) مليار ريال في عام ١٩٧٥ ، إلا أن الواردات الزراعية تمثل اكبر نسبة حيث بلغت (٤٠,٥%) من إجمالي الواردات ، وقد ارتفعت قيمة إجمالي الواردات في اليمن إلى (٦٤,٥٩٠) مليار ريال في عام ١٩٩٥ ، في حين بلغت نسبة الواردات الزراعية بحوالي (٢٢,١%) من إجمالي الواردات . انظر الجدول رقم (٢ــ ١٥) .

ويتضح أن انخفاض نسبة الواردات الزراعية ليس بسبب زيادة الإنتاج الزراعي وإنما يعود إلى زيادة إجمالي الواردات للآلات ومعدات النقل والزيوت والشحوم الحيوانية والمواد الخام غير الصالحة للأكل بمعدل اكبر من معدل زيادة الواردات الزراعية. وتعتبر الحبوب ومشتقاتها من

---

[١] احتسب معدل النمو السنوي المركب من الملحق رقم (٣).

[٢] احمد شجاع الدين، الجغرافية الاقتصادية ، الموسوعة اليمنية، ١٩٩٢،ص٣٢٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

أهم الواردات الزراعية في اليمن ، وقد بلغت (٤,٧) مليار ريال في العام ١٩٩٥ ، أي تمثل (٣٣,١%) من الواردات الزراعية[١].

٢.ارتفعت الصادرات الزراعية من (٧٥،٢) مليون ريال في العام ١٩٧٥ إلى (١,٤٢٠) مليار ريال ، في العام ١٩٩٥ ، وبمعدل نمو سنوي بلغ متوسطه (٤١,٢%) . وبمقارنة الصادرات والواردات الزراعية نجد أن نسبة الصادرات تمثل نسبة ضئيلة جدا حيث بلغت (٧,٣%) من الواردات الزراعية عام ١٩٧٥ ، في حين بلغت (١٠,٠٢%) من الواردات الزراعية في العام ١٩٩٥ ، ونظرا لان الواردات الزراعية تفوق الصادرات الزراعية فان ذلك يشكل عبئا على الميزان التجاري اليمني .

٣.ارتفعت قيمة الفجوة في الميزان التجاري الزراعي من (٩٧١,٣) مليون ريال في العام ١٩٧٥ إلى (١٢,٧٥) مليار ريال ، وبلغ متوسط معدل النمو السنوي حوالي (١٦,١%) . ويتضح أيضا أن الفجوة الزراعية تشكل (٤٠,٦%) من إجمالي العجز في الميزان التجاري في العام ١٩٧٥ ، في حين بلغت نسبة الفجوة الزراعية حوالي (١,٢٥%) من إجمالي الميزان التجاري اليمني في عام ١٩٩٥ ، ومعنى ذلك أن قيمة الواردات الزراعية تشكل نسبة عالية .انظر الجدول (٢ــ ١٥).

ب . الميزان التجاري السمكي :

تطورت الواردات والصادرات السمكية خلال فترة الدراسة ، وبالأسعار الجارية أيضا حيث :

١. ارتفعت قيمة الواردات السمكية من (٧,١) مليون ريال ،في العام ١٩٧٥ إلى (٩٩,٩) مليون ريال في العام ١٩٩٥ و بمعدل نمو سنوي بلغ متوسطه حوالي (٢١,٩%) خلال فترة الدراسة .

٢.شهدت الصادرات السمكية تحسنا جيدا خلال فترة الدراسة حيث ارتفعت قيمة الصادرات من (٢٢,٣) مليون ريال ، في العام ١٩٧٥ إلى (٤٧١) مليون ريال ، في العام ١٩٩٥ ، وبمعدل نمو سنوي بلغ متوسطه (٢٢,١%) .

ويتبين أن قيمة الصادرات السمكية كانت تشكل ثلاثة أضعاف الواردات السمكية في العام ١٩٧٥ ، بينما أصبحت هذه القيمة في عام ١٩٩٥ تشكل أكثر من أربع أضعاف الواردات السمكية .

٣.ارتفعت قيمة الميزان التجاري السمكي من (١٥,٢) مليون ريال في العام ١٩٧٥ إلى (٣٧١,١) مليون ريال عام ١٩٩٥. ويتبين من خلال البيانات الواردة في الجدول رقم (٢ ــ ١٥) أن قيمة

---

[١] الجمهورية اليمنية، الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي لعام ١٩٩٦، صنعاء ، ص٣٩٥-٣٩٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

الصادرات أعلى من الواردات ، إلا أن الأسماك مازالت تمثل نسبة ضئيلة جـــدا مـــن إجمـــالي الصادرات حيث انخفضت من (١٦,١%) فـــي العـــام ١٩٧٥ إلـــى (٠,٦٣%) مـــن إجمـــالي الصادرات في العام ١٩٩٥ .

جدول رقم (٢ ــ ١٥)

إجمالي الواردات والصادرات في اليمن والنسبة العلوية للواردات والصادرات الزراعية والسمكية خلال الفترة (١٩٧٥ ــ ١٩٩٥) بالمليون ريال

	الواردات	الصادرات	الميزان التجاري	نسبة الواردات الزراعية %	نسبة الصادرات الزراعية %	نسبة الواردات السمكية %	نسبة الصادرات السمكية %
١٩٧٥	٢٤٢٨,٦	١٣٨,٧	- ٢٢٨٩,٩	٤٠,٥	٣٨,٤	٠,٢٨	١٦,١
١٩٧٦	٤١٥٨,١	٣٢٤,٦	- ٣٨٣٣,٥	٢٧,٦	٢٧,٤	٠,٤٠	١٨,٨
١٩٧٧	٥٥٥٧	٢٤١,٨	- ٥٧٩٨,٨	٢٤,٢	١,٠٨	٠,٢٤	٢٣,٧
١٩٧٨	٦٦٩٥,٥	١٦٨,٦	- ٦٥٢٦,٩	٤٩,٠	٢٤	٠,٣٨	٢٥,٨
١٩٧٩	٨٦٠٢,٥	١٧٥,٢	- ٨٤٢٧,٣	٤٣,٩	٣١,٦	٠,٣٥	٢٧,٩
١٩٨٠	١١٥٧٨,٩	٢٩٥,٥	- ١١٢٨٣,٤	٣٣,٧	٢١	٠,٢١	٢٨,٥
١٩٨١	١٠٤١٤,٧	٢١٥,٨	- ١٠٠٩٨,٩	٣٥,٨	١٩,٨	٠,٢٠	١١,٦
١٩٨٢	١٠٢٦٥,٤	٢٨٨,٣	- ٩٩٧٧,١	٢٧,٧	٢٤,٢	٠,٢٦	١٢,٩
١٩٨٣	١٠٧٥٩,٨	٢٥٦,٧	- ١٠٥٠٣,١	٢٢,٩	٣٣,٤	٠,٢٢	١٣,٢
١٩٨٤	١٢٧٢٩,٤	٢٣١,٥	- ١٢٤٩٧,٩	٢٣,٥	١٨,٥	٠,١٧	٢٠,٣
١٩٨٥	١٤٦٤٨,٨	٢٩٧,٥	- ١٤٢٥١,٣	٢٨,٨	٢٢,١	٠,١٣	٢٨,٨
١٩٨٦	١٥٨٣٣,٣	٣٥٦,٦	- ١٥٥٧٦,٧	٢٩,٧	٣١,٣	٠,٢٣	٣٩,٣
١٩٨٧	١٤٢٦٢,٩	١٠٤٦,٧	- ١٣٢١٦,٢	٢٧,٩	٢٧,٢	٠,١٥	١٢,٣
١٩٨٨	١٩٩٠٥,٨	٥٤٠٢,٢	- ١٤٥٠٣,٩	٢٨,٥	١٠,٤	٠,١٢	٢,٣
١٩٨٩	١٩٣٩٢,٨	٧٤٦٢,٧	- ١١٩٣٠,١	٣٠,٢	٨,٢	٠,١٩	٢,١
١٩٩٠	١٨٨٦٧,١	٨٣١٥,٥	- ١٠٥٥١,٦	٣٧,٣	٣,١	٠,١٢	٢,٢
١٩٩١	٢٢٤١٤,٣	٦٠٧٥,٩	- ١٦٣٩٦,٢	٢٧,٤	٧,٥	٠,١٧	٢,١
١٩٩٢	٣١٠٧٥,٦	٥٦٩٣,٢	- ٢٣٦٤٠,٤	٢٧,٩	٦,٤	٠,١٤	١,٣
١٩٩٣	٣٣٨٨٣,٢	٤٤٩٤,٦	- ٢٦٥٥٠,٦	٢٥,٩٩	١٠,٤	٠,١٤	٢,٣
١٩٩٤	٢٥٠٧٠,٢	٩٩٣٥,٧	- ١٣٨٥٤,٦	٣٢,١	٦,٤١	٠,٢٩	١
١٩٩٥	٦٤٥٩٠,٦	٧٤٧٨٥	١٠١٩٤,٥	٢٢,١	١,٩	٠,١٦	٠,٦٣

المصدر :

١) الجهاز المركزي للإحصاء ، الجمهورية اليمنية ، كتاب الإحصاء السنوي لعام ١٩٨٩ ، ص ٢٢٤ ، ولعام ١٩٩٢ ص ٢٦٧ ، ولعـــام ١٩٩٦ ص ٣٩٥ .

٢) الجهاز المركزي للتخطيط ، الجمهورية العربية اليمنية ، كتاب الإحصاء السنوي لعام ١٩٧٦/١٩٧٧ ص ١١٣ ، لعـــام ١٩٨٥ ، ص ١٩٠.

٣) الجهاز المركزي للإحصاء ، جمهورية اليمن الديمقراطية ، كتاب الإحصاء السنوي لعام ١٩٨٥/١٩٨٦ ، ص ٢٢٦ ولعام ١٩٨٨ ص ٢٩٤ ، وكانت القيمة بالدينار لليمن الديمقراطي وتم تحويلها بحسب سعر الصرف الرسمي إلى الريال اليمني.

٤) الاسكوا ، المجموعة الإحصائية لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، العدد التاسع الفـترة ١٩٧٥ ــ ١٩٨٤ ، اليمـــن الديمقراطية ، ص ٦٠ ، ٦١ ، والجمهورية العربية اليمنية ص ٥١٩ ، ٥٢٠ ، والعدد الثالث عشر من الفترة ١٩٨١ ــ ١٩٩٠، وقـــد كانت قيم اليمن الديمقراطية بالدينار اليمني وتم تحويلها بحسب سعر الصرف الرسمي إلى الريال اليمني (للجمهورية اليمنية).

* احتسبت نسبة الصادرات والواردات من الجدولين (٢-١٤) (٢-١٥).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

ونستخلص مما سبق أن المهمة الرئيسة التي حاول الفصل الثاني من الدراسة إيجازهـــا ، وهي التعرف على أهمية قطاعي الزراعة والأسماك أولا ، حيث اعتمدت الدراسة على تحليل أهميـة قطاعي الزراعة والأسماك بشكل عام في العالم ، ثم في اليمن بشكل خاص ، وثانيا معرفة مقومـات قطاعي الزراعة والأسماك في اليمن ، وأما ثالثا فقد تناولت تطورات قطاعي الزراعة والأسماك .

ومما لا شك فيه بأن قطاعي الزراعة والأسماك يواجهان بعض المعوقات التي تعيق زيـادة الإنتاج الزراعي والسمكي في اليمن ، وهذا يتطلب بحثها والتعرف عليـها بعمـق ، حتـى يتسـنى مناقشة وتحليل عوامل تطوير قطاعي الزراعة والأسماك في اليمن ،و سنعرض هذه المعوقات فـي الفصل الثالث .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

الفصل الثالث
معوقات قطاعي الزراعة والأسماك

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

الفصل الثالث

معوقات قطاعي الزراعة والأسماك

٣:١ تمهيد

واجه قطاعا الزراعة والأسماك في اليمن العديد من المعوقات سواء في المحافظات الشمالية أو الجنوبية أو في ظل الجمهورية اليمنية ، والبعض من هذه المعوقات طبيعي كعدم استواء السطح المتمثل في المرتفعات الجبلية التي تؤثر على إنتاجية القطاع الزراعي أو ضيق الرصيف القاري* في بعض مناطق السواحل اليمنية المؤثرة على الإنتاج السمكي أيضا ، وبعضها الأخر يمكن أن يطلق عليها عوامل داخلية كان لها التأثير في عدم تحقيق معدلات مرتفعة في الإنتاج الزراعي والسمكي مثل الاستثمارات الزراعية والسمكية ، وقصور السياسات السعرية والتسويقية .

كما أن قلة استخدام الوسائل التكنولوجية في زيادة الإنتاج الزراعي والسمكي تؤثر أيضا بشكل كبير على عدم تحقيق معدلات مرتفعة في الإنتاج الزراعي والسمكي .

وتقوم الدراسة في هذا الفصل بتحليل المعوقات الطبيعية لقطاعي الزراعة والأسماك والمعوقات الاقتصادية ، وأخيراً المعوقات التكنولوجية .

---

* الرصيف القاري: هو عبارة عن جزء من الأرض الغاطسة غمرته مياه البحر، لأنه كلما اتسع نطاق الرصيف القاري كلما كان هناك انتشار في الكائنات البحرية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

٢:٣ المعوقات الطبيعية

١:٢:٣ المعوقات الطبيعية في القطاع الزراعي

تتعدد المعوقات الطبيعية في القطاع الزراعي في اليمن ومنها :

أ ــ المرتفعات الجبلية : تتكون التقسيمات الطبيعية في اليمن من خمس مناطق ، وهي المناطق الجبلية ، والمناطق الهضبية ، والمناطق الساحلية ، والربع الخالي ، ومجموعة الجزر اليمنية [١].

وعلى الرغم من أن المناطق الجبلية في اليمن تعتبر من أهم المناطق الزراعية ، حيث تتميز بتربة خصبة قابلة للزراعة كما يزرع في المناطق الجنوبية الممطرة منها حوالي (٥٠٠) ألف هكتار ، في حين أن هذه المناطق ترتفع بحوالي (٨٠٠ ــ ٢٠٠٠) متر عن سطح البحر ، كما أن منطقة السهول الجبلية المركزية يزرع فيها حوالي (٣٥٠) ألف هكتار ، وترتفع هذه المنطقة بحوالي (٢٠٠٠ ــ ٣٠٠٠) متر عن سطح البحر [٢] .

ويصعب استخدام الآلات الحديثة في هذه المناطق ، ولذلك فإن المزارعين لا يستخدمون إلا الوسائل اليدوية التقليدية البسيطة لإصلاح الأراضي الزراعية ، وتتم الاستعانة بالحيوانات في حراثة الأرض ، ويرجع ذلك إلى ضيق المناطق الجبلية المرتفعة [٣]. كما تعاني هذه المناطق أيضا بالإضافة إلى وعورة السطح من التشتت الجغرافي ، وصعوبة الاتصال بالمناطق المرتفعة ، الأمر الذي جعل بعض السلع الزراعية المستوردة عموما ، والحبوب خصوصا ارخص من السلع المنتجة محليا [٤].

ب ــ مياه الري : يعاني اليمن من شح كمية الأمطار وتصنف حصة الفرد بأنها تحت خط الفقر المائي حسب المعايير العالمية حيث يصل نصيب الفرد اليمني إلى حوالي (١٠%) من معدل نصيب الفرد في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كما أن استخدام المياه غير رشيد وذلك بسبب الحفر العشوائي للآبار والعائد المتدني من موارد المياه لعدم توجيهها بشكل صحيح[٥] . ورغم أن اليمن يمتلك العديد من الموارد المائية سواء منها التقليدية (الأمطار) أو السطحية أو الجوفية، آلا أنها غير كافية بسبب عدم استغلالها ، وتخزينها من خلال تشييد السدود ، وخاصة القديمة منها ، حتى تكون كافية لزراعة مساحات واسعة تسد احتياجات السكان من الموارد الغذائية[٦] .

---

[١] ــ الجمهورية اليمنية ، الجهاز المركزي للإحصاء ، كتاب الإحصاء السنوي لعام ١٩٩٦ ، ص ص ٤ ــ ٥ .

[٢] ــ عادل إبراهيم هندي ، التخصص الاقتصادي للزراعة في الجمهورية العربية اليمنية ، ١٩٧٩ ، ص ص ١٧ ــ ١٩ .

[٣] ــ SHEILA CARAPICO , Yemen Agriculture in Transition , 1985 , P 242.

[٤] ــ عباس فاضل السعدي ، الميزان التجاري والأمن الغذائي في الجمهورية العربية اليمنية ، مجلة النفط والتنمية ، العدد ٣ ، ١٩٨٥ ص ص ١٢٨ ــ ١٢٩

[٥] ــ الجمهورية اليمنية ، مشروع البرنامج العام للحكومة المقر من مجلس النواب في ١٩٩٧/٦/١٢ ، ص ١٤.

[٦] ــ عبد الله محمد المجاهد ، أسس زراعة وانتاج المحاصيل الحقلية في الأراضي اليمنية " الجزء الأول" ١٩٨٧ ، ص ٥٨.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

بالإضافة إلى ذلك نقص الوعي والإرشاد في أهمية استخدام طـرق الـري المتطـورة كـالري المحوري ، والري بالتنقيط ، جعل كميات كبيرة من المياه تهدر بسبب استخدام طـرق الـري التقليدية بالغمر والري السطحي ، وبالتالي تتناقص كميات مياه الري[1] . كما أن محصول القـات يستولي على استهلاك حوالي (٢٥ %) مما تسـتهلكه المحـاصيل والمنتجـات الزراعيـة الأخرى، وهذه يؤثر على الموارد المائية[2] .

ج ـ التصحر : تشير إحدى الدراسات[3] إلى أن دولة اليمن تقع في المنطقة الشديدة التصحـر ، ولذلك تعاني المناطق الساحلية من الزحف الرملي ، كما تواجه أراضي المدرجـات الزراعيـة انجرافاً ، وتعرية بسبب السيول التي تنهمر على السـهول والوديـان ، ونظـرا لافتقـار هـذه الأراضي إلى الصيانة اللازمة بسبب غياب العمالة الزراعية وهجرتها إلى المدن ، وإلى خـارج البلاد فإن درجة التصحر ترتفع .

ورغم أن الغابات اليمنية تبلغ مساحتها حوالي (٢,٤) مليون هكتـار ، أي تمثـل نسـبة (٤%) من مساحة البلاد الكلية إلا أنها تتعرض إلى عمليات القطـع والرعـي الجـائر ، ممـا استنزف هذه الثروة الطبيعية وأدى ذلك إلى جعل الأشجار صغيرة بطيئـة التكـاثر ، وقـد أدت زيادة هذه الظاهرة السلبية إلى تدهور إنتاج الغطاء النباتي وخلق ظروف شبة صحراوية[4] .

٢:٢:٣ المعوقات الطبيعية في القطاع السمكي

أ ـ ضيق الرصيف القاري : تعاني المناطق اليمنية الساحلية المطلة على البحر الأحمـر مـن انخفاض الإنتاج في هذه المنطقة ، ويعزى ذلك إلى ضيق الرصيف القاري وعدم ملاءمة طبيعـة قاع الرصيف لعمليات إنتاج الأسماك بطريقة الصيد بشباك الجر لكثرة الصخور ، وعدم اسـتواء القاع ، وكثرة التلال والشعاب المرجانية فيه والتي تعيق عملية الصيد [5] .

ب ـ التلوث البيئي : تشير نتائج الدراسة التي أجراها مجلس حماية البيئة في اليمن بالتعاون مع قسم علوم البحار بجامعة صنعاء عام ١٩٩٤/١٩٩٥ إلى وجود بقع زيتية ، وكـرات قطرانيـة على شواطئ البحر الأحمر بالإضافة إلى وجود بقع لنفطية سوداء علـى بعـد (٧٠٠) كيلومـتر

---

[1] ـ حسن احمد شرف الدين ، مشكلة الغذاء في اليمن ، ١٩٩٠ ، ص ١٤٧.

[2] ـ الجمهورية اليمنية ، وزارة التخطيط والتنمية ، الخطة الخمسية الأولى (٩٦ ـ ٢٠٠٠) ، ص ٦٦ .

[3] ـ حسن احمد شرف الدين ، مرجع سابق ، ص ١٤٠ .

[4] ـ الجمهورية اليمنية ، الخطة الخمسية الأولى (٩٦ ـ ٢٠٠٠) ، ص ٦٨ .

[5] ـ محمد علي الفرا ، مرجع سابق ، ص ١٩١ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

طولا من الجنوب ، وأثبتت الدراسة وجود تراكيز من الهيدركربونات متعددة الانوية ذات الأصل النفطي في عضلات الأسماك التي جمعت منها العينات حيث وجد أن معدل تركيز هذه المركبات تصل إلى (٤٣٣) كيلوغرام وزن جاف ، وقد تجاوزت نسبة التركيز في اسماك البحر الأحمر النسبة المسجلة في منطقة الخليج العربي التي شهدت تلوثا نفطيا كبيرا أبان حرب الخليج الثانية في العام ١٩٩١ ، ويرجع هذا التلوث إلى عمليات الاستكشاف النفطي ، وحركة السفن المحملة عبر البحر الأحمر وخليج عدن ، حيث يصل معدل السفن التي تعبر المنطقة بحوالي (٥٠ ــ ٦٠) سفينة يوميا و (١٥٠٠- ١٨٠٠) سفينة شهريا ، وتحمل هذه السفن (٤٠٠) مليون طن سنويا من البضائع التي من أهمها النفط ومشتقاته [١] .

٣:٣ المعوقات الاقتصادية

كان النظام الاقتصادي في المحافظات الشمالية هو النظام الاقتصادي المختلط، ونظام العرض والطلب ، وهو النظام الخاضع لميكانيكية السوق [٢] . في حين أن النظام الاقتصادي في المحافظات الجنوبية كان قائما على النظام الاقتصادي الاشتراكي الذي جعل الدولة تسيطر على كل الأنشطة الإنتاجية الصناعية ، والزراعية والخدمية من خلال حركة التأميم الواسعة ، ومصادرة الأراضي ، وممتلكات السلاطين والمشائخ ، والأمراء السابقين [٣]. ومن ابرز المعوقات الاقتصادية التي اعاقت تنمية هذين القطاعين في اليمن ما يلي:

١:٣:٣ . الاستثمارات الزراعية والسمكية

تتناول الدراسة أهداف ، وحجم الاستثمارات والصعوبات التي واجهها قطاعا الزراعة والأسماك في الفترة (١٩٩٠ ــ ١٩٩٥)، وخلال الخطط الخمسية.

أ ــ الفترة (١٩٩٠ ــ ١٩٩٥)

أدى توحيد شطري اليمن إلى توفر مقومات افضل لتحقيق التنمية الاقتصادية حيث توسعت قاعدة الموارد ، وتجمعت الإمكانات الحقيقية بعد أن كانت مجزأة ، والتي يمكن من خلالها تطوير العديد من القطاعات ، وخاصة قطاع الصناعة ، وقطاعي الزراعة والأسماك ، أي توفرت المناخات الملائمة لتطوير القطاع الزراعي من خلال توسيع الكثير من المحاصيل

---

[١] مجلس حماية البيئة ، تقرير الوضع الراهن للبيئة في الجمهورية اليمنية ٢-٢ ، مجلة البيئة العدد (٥) ، ١٩٩٦ ،ص ٢٧

[٢] ــ عبد الكريم الارياني ، التنمية الاقتصادية والخطة الخمسية الأولى في الجمهورية العربية اليمنية "دراسة تحليلية" ، دراسات يمنية ، العدد ٩،٨ ، ١٩٨٢ ، ص ١٤٢ .

[٣] ــ داوود عثمان ، مرجع سابق ، ص ٤٥١ .

© Arabic Digital Library Yarmouk University
www.manaraa.com

الزراعية ، وبالمثل أصبحت البلاد تمتلك شواطئ طويلة تمتد اكثر من ألفي كيلومتر ، وهي غنية بالثروة السمكية إضافة إلى الاكتشافات النفطية والغازية[1] . وبرغم توفر كل تلك الإمكانات والمقومات بعد الوحدة اليمنية إلا أن اليمن واجه خلال الفترة (١٩٩٠ ــ ١٩٩٥) صعوبات عديدة أعاقت النشاط التنموي ومن ابرز تلك الصعوبات :ــ

١ــ تركز جهود الدولة الجديدة في دمج الهياكل والمؤسسات في جميع المجالات المملوكة للنظامين السابقين قبل الوحدة في إطار واحد للدولة الجديدة " الجمهورية اليمنية " وقد تحددت فترة الدمج بموجب اتفاقية الوحدة بعامين بدأت في ٢٢ مايو ١٩٩٠ ، وانتهت في العام ١٩٩٢ ، الأمر الذي أدى إلى انخفاض الاهتمام بالقطاعات التنموية القائمة على نظام الخطط الشاملة ، ورغم أن الحكومة سعت بعد الفترة الانتقالية إلى وضع أول خطة تنموية للجمهورية اليمنية في العام ١٩٩٣ ، إلا أن الفترة الانتقالية مددت حتى يتم إجراء الانتخابات البرلمانية في إبريل ١٩٩٣ ، مما اجل مشروع الخطة الخمسية الأولى لدولة الوحدة[2].

٢ ــ أثرت الأحداث الداخلية " الحرب الأهلية " في العام ١٩٩٤ على قطاعي الزراعة والأسماك في اليمن ، حيث سببت صعوبات كبيرة فيما يتعلق بتسويق الإنتاج وأضرت بالبنية الأساسية وعوامل الإنتاج ، كما أن الأراضي الزراعية قد أهملت نتيجة لعدم توفر الأمن الأمر الذي نتج عنه انخفاض المساحات المزروعة[3].

وتشير البيانات الواردة في الجدول (٣ ــ ١) إلى حجم الاستثمارات الموزعة على بعض القطاعات الاقتصادية إذ بلغ إجمالي الاستثمارات خلال الفترة (١٩٩٢ ــ ١٩٩٥) حوالي (١٣٢,٣٦) مليار ريال وكانت موزعة على جميع القطاعات الاقتصادية .

---

[1] ــ داوود عثمان ، مرجع سابق ، ص ٤٦١.

[2] ــ داوود عثمان ، مرجع سابق ، ص ٤٦٢.

[3] ــ الأمم المتحدة ، ومنظمة الأغذية والزراعة ، تحليل التطورات في القطاع الزراعي في بلدان الاسكوا خلال عام ١٩٩٤ ، نيويورك ، ١٩٩٥ ، ص ٦٠ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

جدول رقم (٣ ــ ١)

حجم الاستثمارات الموزعة على القطاعات الاقتصادية بالمليون ريال

خلال الفترة (١٩٩٢ ــ ١٩٩٥)

القطاعات	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	المجموع
الصناعة	٧٤٨٨,١	٨١٤٩,٥	٧٥٦٦,٤	٢٢٢٢١,١	٤٥٤٢٥,١
الزراعة	٧٨٤,١	٨٥٣,٨	٧٩٢,٨	٢٣٢٧	٤٧٥٨,٣
الأسماك	٧١٨,٤	٧٨١,٨	٧٢٥,٩	٢١٣١,٨	٤٣٥٧,٩
الخدمات	٨٧٦٠,٥	٩٥٣٤,٣	٨٨٥٢,١	٢٥٩٩٧	٥٣١٤٣,٩
السياحة	٤٠٦٧,٥	٤٤٢٦,٦	٤١١٠,١	١٢٠٧٠,٥	٢٤٦٧٤,٩
الإجمالي	٢١٨١٩	٢٣٧٤٦	٢٢٠٤٧	٦٤٧٤٨	١٣٢٣٦٠

المصدر :

الجمهورية اليمنية ، الخطة الخمسية الأولى (٩٦ ــ ٢٠٠٠) ، ص ٤٢

يتبين من خلال البيانات السابقة أن قطاع الخدمات يتصدر جميع القطاعات في الاستثمار حيث بلغ إجمالي الاستثمارات خلال الفترة (١٩٩٢ ــ ١٩٩٥) حوالي (٥٣,١٤٤) مليار ريال، أي تمثل (٤٠,٢%) من إجمالي الاستثمارات ، وكان قطاع الصناعة في المرتبة الثانية إذ بلغ إجمالي الاستثمارات لهذا القطاع خلال الفترة المذكورة سابقا حوالي (٤٥,٤٢٥) مليار ريال ، وبلغت نسبته حوالي (٣٤.٣%) من إجمالي الاستثمارات ، ويأتي في المرتبة الثالثة قطاع السياحة الذي بلغ إجمالي استثماراته حوالي (٢٤,٦) مليار ريال أي بنسبة (١٨,٦%) من إجمالي الاستثمارات ، وكان قطاعا الزراعة والأسماك معا في المرتبة الرابعة ، حيث بلغت قيمة الاستثمارات لهذين القطاعين حوالي (٩,١) مليار ريال أي بنسبة (٦,٨٩%) من إجمالي الاستثمارات خلال تلك الفترة ، ويتبين قصور الاستثمار في هذين القطاعين.

ويرجع ذلك إلى تركيز جهود الدولة في إقامة واستكمال بناء مشاريع البنى الأساسية كالطرق العامة لزيادة ربط مناطق الإنتاج والتوزيع وتسهيل انتقال عناصر الإنتاج المختلفة ، وإنشاء محطات الكهرباء ذات الطاقات الكبيرة ، وبناء السدود لتحسين الرقعة الزراعية ، ولتنمية الثروة المائية ، كما أن الحكومة تسعى لاستمرار التوسع الأفقي والراسي في التعليم الأساسي ، وتوفير الخدمات الصحية الأساسية العامة[1].

[1] ــ الجمهورية اليمنية ، الخطة الخمسية الأولى (٩٦ ــ ٢٠٠٠) ، ص ٣٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

ب ـ الخطة الخمسية الأولى

١ ـ الخطة الخمسية (١٩٧٦-١٩٨٠) في المحافظات الشمالية

وضعت الخطة الخمسية الأولى عدة أهداف كان من أبرزها نمو الناتج المحلى الإجمالي الحقيقي بمعدل (٨,٢%) سنوياً ، وتحقيق معدل نمو في القطاع الزراعي بمعدل نمو (٥.٥%) في السنة [١] . وفي القطاع السمكي بنسبة (١٠%) في السنة [٢] .

وتشير المصادر المحلية إلى أن الناتج المحلي الإجمالي لم ينم إلا بنسبة (٦%) في السنة ، ويرجع ذلك إلى أن كثيراً من الاستثمارات التي نفذت خلال سنوات الخطة الخمسية الأولى لم تدخل بعد مرحلة التشغيل والإنتاج بسبب طول الفترة الزمنية التي يحتاج إليها تنفيذ وتشغيل كثير من المشروعات بالكفاءة الاقتصادية المناسبة في الفترة المخطط لها ، بينما لازم القطاع الزراعي بعض الجمود ، حيث لم يتجاوز معدل نموه السنوي (١%) خلال الخطة الخمسية الأولى ، ويعود السبب في ذلك إلى هجرة العمال الزراعيين إلى المدن وإلى الخارج للعمل ، وإلى عدم تنفيذ بعض المشاريع الاستثمارية المخطط لها حيث لم ينفذ منها إلا بنسبة (٣٨%) خلال الخطة، وفيما يتعلق بالقطاع السمكي فقد تحقق الإنتاج حسب ما كان مخطط له في الخطة الخمسية الأولى حيث وصل في نهاية الخطة إلى (١٧,٣) ألف طن [٣] .

وقد اعتمدت الخطة الخمسية الأولى على التمويل الخارجي لتنفيذ أهداف الخطة ، أي بلغت نسبة التمويل الخارجي للقطاع الحكومي لهذه الخطة حوالي(٦٦%) ، في حين بلغت نسبة التمويل الخارجي للقطاعين العام والمختلط معا نحو (٥٣%) ، وأما التمويل الخارجي للقطاع الخاص فقد بلغ نحو (٧%) خلال سنوات الخطة الأولى [٤] .

٢ ـ الخطة الخمسية (٧٥-١٩٧٩) في المحافظات الجنوبية .

هدفت هذه الخطة إلى تحويل اقتصاد الخدمات إلى اقتصاد يعتمد على الإنتاج الزراعي والصناعي ، وإنشاء قاعدة مادية تقنية تساعد على نمو القطاعات الاقتصادية في البلاد ، وتغيير البنية الاقتصادية ، وزيادة حصة القطاع العام ، وقد حققت الخطة زيادة في الإنتاج والدخل القومي ، حيث بلغ معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي حوالي (٨,٥%) ، في حين بلغ معدل النمو السنوي للدخل القومي حوالي (٧,٤%) في السنة خلال سنوات الخطة الأولى بينما

---

[١] ـ الجمهورية العربية اليمنية ، تقييم الخطة الخمسية الأولى ، مرجع سابق ، ص ٩ .

[٢] ـ عبدالله حسين بركات ، مصادر تمويل خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الجمهورية العربية اليمنية ، ١٩٨٥ ،ص ١٤٩ .

[٣] ـ تقييم الخطة الخمسية الأولى ، مرجع سابق ، ص ٨٢٧ .

[٤] ـ عبدالكريم الارياني ، مرجع سابق ، ص ١٤٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

انخفضت مساهمة القطاعات الإنتاجية من (٦٣,٥%) في العام ١٩٧٣ إلى (٦١,٢%) في العام ١٩٧٨ [١].

ويعزى ذلك إلى أن معدل النمو للإنتاج الزراعي كان منخفضاً مقارنة بمعدلات نمو القطاعات الأخرى ، بالإضافة إلى ارتفاع القطاعات الخدمية المنتجة ، وخاصة قطاع النقل والمواصلات بمعدلات اكبر من القطاعات الأخرى ، حيث ارتفعت نسبتها من (٣٦,٥%) في العام ١٩٧٣ إلى حوالي (٣٨,٨%) في العام ١٩٧٨ [٢] .

وباستعراض هيكل توزيع الاستثمارات لقطاعي الزراعة والأسماك للخطة الخمسية الأولى ومقارنتهما ببعض القطاعات الأخرى في الجدول (٣ ــ ٢).

ويتبين من البيانات الواردة في الجدول أن حجم الاستثمارات المنفذة في المحافظات الشمالية لقطاعي الزراعة والأسماك كان في المرتبة الخامسة من بين القطاعات الأخرى حيث بلغت (٨٦٦) مليون ريال أي بنسبة (٧,٥%) ، على الرغم أن النسبة المخطط لها كانت حوالي (١٤,٥%) ، كما أن الاستثمارات المنفذة في بعض القطاعات الأخرى كانت منخفضة عما خطط لها ، والبعض الآخر من القطاعات ارتفعت استثماراتها عما خطط لها.

ويرجع ذلك إلى قلة الكوادر الفنية والإدارية ، والتأخير في الحصول على الأراضي ، وقصور التمويل اللازم لبعض المشروعات بالإضافة إلى توقف بعض المشروعات بسبب عدم الاختيار الصحيح للشركات الاستثمارية المنفذة للمشروعات [٣] .

ويتضح أيضا من البيانات أن قيمة إجمالي الاستثمارات المخططة في المحافظات الجنوبية كانت حوالي(٣٦٥٢,٣) مليون ريال ، ولم ينفذ منها إلا بقيمة (٢٥٦٥,٢) مليون ريال ، وكان قطاعا الزراعة والأسماك في المركز الأول بين كل القطاعات حيث كان إجمالي الاستثمارات المخططة لهذين القطاعين حوالي (١١٩٠,٥) مليون ريال ، ولم ينفذ منها إلا بقيمة (٩٢٨) مليون ريال ، كما انخفضت الاستثمارات في جميع القطاعات .

---

[١] ــ جعفر حامد الحداد ، التنمية في جمهورية اليمن الديمقراطية بين التخطيط والتنفيذ ، ١٩٨٦ ، ص ١٦٦ .

[٢] ــ جعفر حامد الحداد ، مرجع سابق ، ص ١٦٧.

[٣] ــ الجمهورية العربية اليمنية ، تقييم الخطة الخمسية الاول ، مرجع سابق ، ص ص ١٩ ــ ٢٠.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

جدول (٣ ـ ٢)

حجم توزيع الاستثمارات لقطاعي الزراعة والأسماك ومقارنتهما ببعض القطاعات الأخرى خلال الخطة الخمسية الأولى في المحافظات الشمالية والجنوبية.

القطاع	المحافظات الشمالية			المحافظات الجنوبية			
	إجمالي الاستثمارات بالمليون ريال	التوزيع قطاعياً %	التوزيع المخطط %	إجمالي الاستثمارات قطاعياً بالمليون ريال	التوزيع قطاعياً %	إجمالي الاستثمار المخطط بالمليون ريال	التوزيع المخطط %
الزراعة والثروة السمكية	٨٦٦	٧,٥	١٤,٣	٩٢٨	٣٦,٢	١١٩٠,٥	٣٢
الصناعة	١٠٤٠,١	٩	١٣,٦	٤٣٨,٥	١٧,١	٦٢١,١	١٧
النقل والمواصلات	٣٠٥٤,١	٢٦,٤	٣٠,٨	٧٥٠	٢٩,٢	١٠١٦,٧	٢٧,٧
الكهرباء والمياه	٨٦٣	٧.٥	٨,٦	–	–	–	–
التشييد والبناء	٨٥٠,٧	٧,٤	٢,٨	–	–	–	–
ملكية المساكن	٣٢٨٤	٢٨,٤	١٣,١	–	–	–	–
القطاعات الأخرى	١٦٠٠,١	١٣,٨	١٦,٨	٤٤٨,٧	١٧,٥	٨٢٤	٢٢,٦
المجموع	١١٥٥٨	١٠٠	١٠٠	٢٥٦٥,٢	١٠٠	٣٦٥٢,٣	١٠٠

المصدر :

١ ـ الجمهورية العربية اليمنية ، الجهاز المركزي للتخطيط ، تقييم الخطة الخمسية الاولى ، الخطة الخمسية الثانية ، ص ٢٢ .

٢ ـ جعفر حامد الحداد ، التنمية في جمهورية اليمن الديمقراطية بين التخطيط والتنفيذ ، ١٩٨٦ ، ص ١٦٧.

• ـ الاستثمارات في المحافظات الجنوبية كانت بالدينار لجمهورية اليمن الديمقراطي سابقا وتم تحويلها إلى الريال اليمني بحسب سعر الصرف لعام ١٩٧٥ حيث كان الدينار= ١٣,٢٢ ريال.

ويرجع ذلك إلى تعرض الخطة الخمسية الأولى في المحافظات الجنوبية إلى بعض الصعوبات التي أعاقت سير الخطة ، ومن أبرزها نقص البيانات والإحصاءات ، وشحة الكادر ، وقلة الخبرة ، وعدم وجود المسح الاقتصادي الإحصائي الدقيق لموارد وخيرات البلاد المادية والمالية والبشرية ، ورافق الخطة هذه أيضا انخفاض مساهمة القطاع الخاص في الاستثمار من (٦١,٣%) في العام ١٩٧٣ إلى (٣٠,٤%) في العام ١٩٧٨ ، لأن تركيز الخطة كان لزيادة مساهمة قطاع الدولة والقطاع التعاوني باعتبارهما ركيزة الاقتصاد الوطني[١] .

[١] ـ جعفر حامد الحداد ، مرجع سابق ، ص ص ١٦٦ ـ ١٧١ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

ج ــ الخطة الخمسية الثانية

١ ــ الخطة الخمسية (٨٢-١٩٨٦) في المحافظات الشمالية .

ركزت هذه الخطة على عدة أهداف أهمها أن تحقق معدل نمـــو فـــي النـــاتج المحلـــي الإجمالي مقداره (٧%) سنوياً ، ومعدل نمو في قطاعي الزراعة والأسماك بحوالـــي (٤.٢%) في السنة ، إلا أن معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي بلغ (٦.٦%) في السنة خـــلال ســـنوات الخطة ، كما أن معل النمو السنوي للدخل القومي المستهدف في الخطة كان (٦%) في الســـنة ، ولم يتحقق نموه إلا بنسبة (١,٨%) في السنة[١].

ويعود ذلك إلى نقص عوامل الإنتاج اليمنية في الخارج التي من أهمها صافي التحويلات الخاصة بالمغتربين ، حيث أنها تأثرت بالأحوال الطارئة في سوق العمل في الدول المجـــاورة ، الأمر الذي أدى إلى انخفاض دخل المحافظات الشمالية من النقد الأجنبي ، مما جعل الدولة تتخـذ بعض الإجراءات والضوابط الرامية إلى ترشيد الاستيراد ، وتحديد حصـــص ســـنوية للســـلع ، ومجاميع السلع حسب الحاجة إليها وضرورتها[٢].

ويبدو أن معدل النمو لقطاعي الزراعة والأسماك خلال الخطـــة الثانيـــة لـــم يتجـــاوز (٢,٤%) في السنة ، والسبب في ذلك الجفاف الذي تضررت بسببه المحاصيل المعتمدة في ريـــها على الأمطار ، وخاصة الحبوب التي وقع عليها اكثر الضرر حيث لم تحقق الإنتاج فحسب ، بـــل تراجعت كثيرا عن مستويات الإنتاج المتحققة في سنة الأساس ١٩٨١ [٣] .

٢ ــ الخطة الخمسية (٨١-١٩٨٥) في المحافظات الجنوبية .

اهتمت هذه الخطة بزيادة الإنتاج ، وتحسين الأهميـــة النســـبية لمســـاهمات قطاعـــات الملكية، حيث ارتفعت مساهمة قطاع الدولة والقطاع التعاوني ، في حيـــن انخفضـــت مســـاهمة القطاعين الخاص والمختلط ، ولذلك لم ينم الناتج المحلي الإجمالي إلا بمعدل نمو (٥.٥ %) فـــي السنة[٤] .

ويعود السبب في ذلك إلى محدودية الموارد المالية المتاحة خلال فـــترة الثمانينـــات ، إذ كان لها تأثيرها السلبي على نمو الناتج المحلي الإجمالي ، وعلـــى معـــدلات النمـــو للقطاعـــات الإنتاجية الأخرى ، وواجه قطاعا الزراعة والأسماك صعوبات في تحقيق التنميـــة الاقتصاديـــة

---

[١] ــ الجمهورية العربية اليمنية ، تقييم الخطة الخمسية الثانية ، تقييم الخطة الخمسية الثالثة ، ١٩٨٧ ــ ١٩٩١ ، ص ص ١٣ ــ ١٨.

[٢] ــ الجمهورية العربية اليمنية ، تقييم الخطة الخمسية الثانية ، مرجع سابق ، ص ص ١٣ ــ ١٨ .

[٣] ــ الجمهورية العربية اليمنية ، تقييم الخطة الخمسية الثانية ، مرجع سابق ، ص ص ١٣ ــ ١٨.

[٤] ــ الاسكوا ، تنمية الصناعات القائمة على الموارد الاولية في اليمن واليمن الديمقراطي ، ١٩٩٠ ، ص ١٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

بالمعدلات المستهدفة ، ومن أبرزها ندرة الأرض الصالحة للزراعة ، وندرة المياه، والجراف التربة ، وتخلف أساليب التقنيات الزراعية ، وارتفاع تكاليف استصلاح الأراضي الزراعية ، ومحدودية المواد الزراعية والحيوانية[1] .

ونظراً لان النظام الاقتصادي كان قائما على أسس ومبادئ النظام الاشتراكي فقد كانت المصانع الإنتاجية ، واغلب الأراضي الزراعية ملكا للقطاع العام والمختلط ، بينما لم يشارك القطاع الخاص إلا بعدد محدود ، ولذلك سيطرت الدولة على التجارة الخارجية وكانت (٩٨%) من الواردات الرأسمالية و الاستهلاكية و الغذائية لا تتم إلا عن طريق الدولة ، كما تقوم الدولة أيضا بتصدير المنتجات الرئيسية كالنفط المكرر والأسماك[2] .

ويوضح الجدول رقم (٣ ــ ٣) حجم توزيع الاستثمارات لقطاعي الزراعة والأسماك ومقارنتهما بالقطاعات الأخرى خلال الخطة الخمسية الثانية ، إذ يتضح أن قطاعي الزراعة والأسماك قد حظيا باهتمام خاص في المحافظات الشمالية حيث نالا (١٣,٦%) من جملة الاستثمارات ، وكان هذان القطاعان في المرتبة الثالثة من بين كل القطاعات ، حيث بلغت قيمة الاستثمارات لهذين القطاعين حوالي (٣٨٢٥) مليون ريال خلال سنوات الخطة.

وتشير المصادر المحلية[3] إلى أن مجموع الاستثمارات المنفذة لهذين القطاعين بلغت حوالي (٢٠٨٨) مليون ريال بالأسعار الثابتة للعام ١٩٨١ ، أي أن نسبة التنفيذ لم تتعد (٥٤,٨%) مما كان مستهدفا ، وذلك بسبب كثرة عدد المشاريع الزراعية التي لا تتناسب مع الإمكانات المادية والبشرية ، حيث شكلت كثرة عدد المشاريع أحد العوامل الأساسية لضعف أداء القطاع الزراعي ، وبالتالي انخفضت الاستثمارات لهذين القطاعين خلال الخطة الخمسية الثانية.

---

[1] ــ الاسكوا ، المرجع سابق ، ص ص ٩ ــ ١٠.

[2] ــ الاسكوا ، المرجع سابق ، ص ١٠ .

[3] ــ الجمهورية العربية اليمنية ، تقييم الخطة الخمسية الثانية ، مرجع سابق ، ص ١٩.

© Arabic Digital Library Yarmouk University
www.manaraa.com

جدول رقم (٣ ــ ٣)

حجم توزيع الاستثمارات لقطاعي الزراعة والأسماك ومقارنتهما ببعض القطاعات الأخرى خلال الخطة الخمسية الثانية

القطاعات	المحافظات الشمالية		المحافظات الجنوبية	
	اجمالي الاستثمارات بالمليون ريال	الأهمية النسبية	اجمالي الاستثمارات بالمليون ريال	الأهمية النسبية
الزراعة والاسماك	٣٨٢٥	١٣,٦	١٢٠٢,١	١٧,٩
الصناعة	٣٢٩٠	١١,٧	٢١٠٣,٨	٣١,٣
النقل والمواصلات	٤٦٤٠	١٦,٥	١٤٩٧,٥	٢٢,٣
التجارة والمطاعم والفنادق	٢٨٧٠	١٠,٢	٣٣٥,٩	٥
البناء والتشييد	٨٥٠	٣	١٢٦,٤	١,٩
القطاعات الأخرى	١٢٦٢٥	٤٥	١٤٥٠,٩	٢١,٦
المجموع	٢٨١٠٠	١٠٠	٦٧١٦,١	١٠٠

المصدر :

١ ــ الجمهورية العربية اليمنية ، الجهاز المركزي للتخطيط ، الخطة الخمسية الثانية ١٩٨٢ ــ ١٩٨٦ ، ص ٨٦ .

٢ ــ الاسكوا ، تنمية الصناعات القائمة على الموارد الأولية في اليمن واليمن الديمقراطي ، ١٩٩٠ ، ص ٢٦.

٣ ــ داود عثمان ، مرجع سابق ، ص ٤٥٥.

* ــ الاستثمارات في المحافظات الجنوبية كانت بالدينار لجمهورية اليمن الديمقراطي سابقا وتم تحويلها إلى الريال اليمني بحسب سعر الصرف لعام ١٩٨٠حيث كان الدينار = ١٣,٢٢ ريال .

كما كان مستهدفاً في الخطة أن ينفذ القطاعان الخاص والتعاوني معاً بنسبة (٣٥,٤%) من حجم الاستثمارات الخاصة بقطاعي الزراعة والأسماك ، إلا أن نسبة التنفيذ لهما لم تتجاوز (٣١,٣%) من المستهدف ، ويعزى ذلك إلى توجه القطاعين الخاص والعام للاستثمار في تجارة الجملة والتجزئة والتي بلغت مساهمتهما حوالي (٥٠%) من جملة الاستثمارات للتجارة وساهما أيضا بنسبة (٨٢%) من استثمارات الإسكان والخدمات العقارية ، في حين ساهما بنحو (٨٥%) من جملة الاستثمارات للصناعة التحويلية[1].

كما يتبين أيضا من البيانات السابقة أن الاستثمارات في المحافظات الجنوبية كانت موزعة على القطاعات ، وقد بلغت قيمة الاستثمارات لقطاعي الزراعة والأسماك معا حوالي (١٢٠٢،١) مليون ريال أي بنسبة (١٧,٩%) من إجمالي الاستثمارات خلال سنوات الخطة الثانية ، وبمقارنة هذين القطاعين بالقطاعات الأخرى اتضح انهما في المرتبة الرابعة من بين القطاعات ، في حين انهما كانا في المرتبة الأولى في الخطة الخمسية الأولى.

[1] ــ حسن احمد شرف الدين ، مرجع سابق ، ص ١٦٤ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

وقد اعتمدت تمويل الخطة الخمسية الثالثة في المحافظات الجنوبية على موارد خارجية بنسبة (٧٠%) من إجمالي قيمة المصروفات الاستثمارية[١].

د ــ الخطة الخمسية الثالثة

١ ــ الخطة الخمسية (٨٧-١٩٩١) في المحافظات الشمالية .

حددت هذه الخطة أهدافا عدة كان من أبرزها أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي بمعدل نمو يبلغ متوسطه (٨,١%) في السنة ، في حين هدفت الخطة إلى أن ينمو قطاعا الزراعة والأسماك بمعدل نمو يبلغ متوسطه (٣%) في السنة[٢] .

واعتمدت تمويل استثمارات هذه الخطة على القروض والمساعدات حيث ساهما معا بنسبة (٧٤%) من إجمالي الاستثمارات ، وبلغت القروض حوالي (٨٢%) من إجمالي التمويل مما أوجد آثارا سلبية تمثلت في زيادة أعباء خدمة الديون[٣] .

٢ ــ الخطة الخمسية (٨٦-١٩٩٠) في المحافظات الجنوبية .

اتسمت هذه الخطة بطابع الشمول التخطيطي لكافة القطاعات الاقتصادية ، إلا أنها واجهت عدة مشاكل من أبرزها أحداث ١٣ يناير ١٩٨٦ ، والتحولات الدولية بعد توجهات البيروسترويكا في الاتحاد السوفيتي ، والتغيرات الدولية في بقية أوروبا الشرقية (مجموعة الدول الاشتراكية) ، حيث كانت المحافظات الجنوبية تعتمد على الدول الاشتراكية ، ونتيجة لذلك فانه من خلال تقييم الخطة الخمسية الثالثة للعام الثالث بالأسعار الثابتة لعام ١٩٨٥ اتضح أن الإنتاج الاجتماعي انخفض من (١٢٦٧٤) مليون ريال في العام ١٩٨٧ إلى (١٢٠٥٧,٨) مليون ريال في عام ١٩٨٨ ، وانخفض الدخل القومي من (٧٠٧٧) مليون ريال في العام ١٩٨٧ إلى (٦٧٤٤) في العام ١٩٨٨ [٤].

وبمقارنة حجم الاستثمارات لقطاعي الزراعة والأسماك خلال سنوات الخطة الثالثة سواء في المحافظات الشمالية أو في المحافظات الجنوبية مع بعض القطاعات الأخرى من خلال الجدول رقم (٣ ــ ٤)

---

[١] ــ الاسكوا ، تنمية الصناعات القائمة على الموارد الأولية في اليمن واليمن الديمقراطي ، ١٩٩٠ ، مرجع سابق ، ص ٢٥.

[٢] ــ الجمهورية العربية اليمنية ، الخطة الخمسية الثالثة ١٩٨٧ ــ ١٩٩١ ، ص ١٩.

[٣] ــ داوود عثمان ، مرجع سابق ، ص ٤٥٣.

[٤] ــ محمد محمد قفله ،التخطيط والتنمية في الجمهورية العربية اليمنية سابقا ، جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية سابقا ، الموسوعة اليمنية،١٩٩٢، ص ٢٣٤، وقد كانت قيمة العملة في المحافظات الجنوبية بالدينار وتم تحويلها بحسب سعر الصرف لعام ١٩٨٧حيث كان ١دينار = ٢٩,٩٨ ريال وتم الحصول على اسعار الصرف من كتاب دراسات الحسابات القومية لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، النشرة (١٥) ، ١٩٩٥، ص٢٤. .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

يتضح أن قيمة الاستثمارات لقطاعي الزراعة والأسماك في المحافظات الشمالية بلغت خلال سنوات الخطة الخمسية الثالثة حوالي (٤٤٠١) مليون ريال ، أي انهما في المرتبة الرابعة من بين القطاعات وبشكلاً حوالي (١١,٤%) من إجمالي الاستثمارات.

كما يتضح أيضا من تلك البيانات أن قيمة الاستثمارات لقطاعي الزراعة والأسماك في المحافظات الجنوبية بلغت حوالي (٢٢٤١،١) مليون ريال ، وكان هذان القطاعان في المرتبة الثالثة بين القطاعات ، وقد بلغت الأهمية النسبية نحو (١٤,٨%) من إجمالي الاستثمارات.

جدول رقم (٣ ــ ٤)

حجم الاستثمارات الموزعة على القطاعات الاقتصادية خلال الخطة الخمسية الثالثة

القطاعات	المحافظات الشمالية		المحافظات الجنوبية	
	إجمالي الاستثمارات بالمليون ريال	الأهمية النسبية	إجمالي الاستثمارات بالمليون ريال	الأهمية النسبية
الزراعة والثروة السمكية	٤٤٠١	١١,٤	٢٢٤١،١	١٤,٨
الصناعة	٩٠٦٦	٢٣,٥	٦٨١٤،٦	٤٥
النقل والمواصلات	٤٥٥٠	١١,٨	٣٢٢٥,٦	٢١,٤
التربية	٣١٨٤	٨,٣	٦٣٥،٩	٤,٢
الصحة	١٠٣٧	٢,٧	٤٨٤,٥	٣,١
الإعلام والثقافة والسياحة	٧٥٨	٢	١٢١,٢٥	٠,٨
القطاعات الأخرى	١٥٥٨٦	٤٠,٣	١٦٢٠,٥	١٠,٧
المجموع	٣٨٥٨٢	١٠٠	١٥١٤٣،٥	١٠٠

المصدر :

١. الجمهورية العربية اليمنية ، الخطة الخمسية الثالثة ١٩٨٧ ــ ١٩٩١.

٢. الاسكوا ، تنمية الصناعات القائمة على الموارد الأولية في اليمن واليمن الديمقراطية ، وكانت بالدينار وتم تحويلها بالريال حسب أسعار الصرف لعام ١٩٨٦.

* ــ الاستثمارات في المحافظات الجنوبية كانت بالدينار لجمهورية اليمن الديمقراطي سابقا وتم تحويلها إلى الريال اليمني بحسب سعر الصرف لعام ١٩٨٦حيث كان الدينار = ٢٧,٩٤ ريال .

٣:٣:٣ السياسات السعرية

كانت المحافظات الشمالية تتبنى النظام الاقتصادي المختلط ، في حين كانت المحافظات الجنوبية تتبنى النظام الاقتصادي القائم على مبادئ وأسس الاقتصاد الاشتراكي ، وهذا يشير إلى التباين في الأجور ، والأسعار والاستخدام سواء في المحافظات الشمالية أو في المحافظات الجنوبية قبل الوحدة اليمنية ، ويتضح ذلك فيما يلي:

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

أ ـ تميزت السياسة السعرية في المحافظات الشمالية بالتدخل المحدود للحكومة في تحديد الأسعار ، وذلك لأهداف عديدة من أهمها:

أ ـ توفير السلع الغذائية ، ورفع مستوى معيشة الفرد ، وبصفة خاصة ذوي الدخل المحدود ، بالإضافة إلى تقديم الحوافز المؤدية إلى زيادة الإنتاج الزراعي من خلال المؤسسات العامة كالمؤسسة العامة للحبوب ، والمؤسسة الاقتصادية اليمنية ، والمؤسسة العامة للتجارة الخارجية، والجمعية الاستهلاكية لموظفي الدولة[1] .

ب ـ تتعدد صور تدخل الحكومة في الأسعار فمنها أن المؤسسات التابعة للحكومة تقوم بشراء الحبوب مباشرة من المزارعين بأسعار تخضع لظروف العرض والطلب المحلية وغالباً ما تزيد الأسعار المحلية كثيراً عن الأسعار العالمية لهذه السلع، كما تقوم شركة تسويق المنتجات الزراعية بشراء وبيع محاصيل الخضر والفاكهه بهدف التخلص من سيطرة الوسطاء وتحكمهم بالأسعار[2] .

٢ ـ تميزت السياسة السعرية في المحافظات الجنوبية بالتدخل الشامل للحكومة ، أي أن القطاع العام هو الذي كان يقوم بالإشراف في مجال الإنتاج والتوزيع والتسويق والتسعير ويمكن توضيح ذلك من خلال:-

أ ـ قانون الإصلاح الزراعي الذي يؤكد نية الدولة واتجاهها نحو السيطرة على نشاط القطاع الزراعي وتوجيهه وفقا لقراراتها بحسب خطط التنمية الزراعية ، كما أن وزارة العمل هي التي كانت تعد خطة العمل ، وتحدد الأجور بالإضافة إلى إعداد الخطط الشاملة من قبل وزارة التخطيط[3] .

ب ـ اتخذت الدولة في المحافظات الجنوبية سياسة تثبيت الأسعار لبعض السلع الزراعية واتبعت سياسة الدعم الرامية إلى توفير السلع الأساسية ، ومستلزمات الإنتاج من خلال تخفيض تكاليف الإنتاج على المزارعين[4] .

---

[1] ـ حسن احمد شرف الدين ، مرجع سابق ، ص ١٧١.

[2] ـ الاسكوا ، السياسات السعرية الزراعية في الجمهورية العربية اليمنية ، الوضع الراهن وافاق المستقبل ، الزراعة والتنمية في غربي اسيا ، العدد ٩ ، ١٩٨٦ ، ص ص ٦٧ ـ ٦٨ .

[3] ـ داوود عثمان ، مرجع سابق ، ص ص ٤٥١ ـ ٤٥٤.

[4] ـ محمد احمد حنفي ، مستقبل التنمية الزراعية في الوطن العربي حتى عام ٢٠٠٠ ، ١٩٨٦ ، ص ٦٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

٣ ــ كانت السياسة فيما يتعلق بالثروة السمكية مختلفة في كل من المحافظات الشمالية و المحافظات الجنوبية ، إذ أن الصيد البحري في المحافظات الشمالية كان متروكا أمره للقطاع الخاص أي أن الدولة لا تتدخل في شؤون الموارد السمكية سواء من ناحية الصيد أو الحفظ أو التسويق أو من ناحية التسعير ، في حين يتم الإشراف على الصيد البحري في المحافظات الجنوبية من قبل الدولة حيث تشرف على مختلف شؤون الموارد السمكية صيدا ، وحفظا وتخزينا وتعليبا وتسويقا وتسعيرا ، ولذلك واجهت الدولة (أي دولة الوحدة " الجمهورية اليمنية") بعد الوحدة في هذا القطاع العمالة الفائضة التي أثرت على المؤسسات السمكية العامة لان مرتبات العاملين في هذه المؤسسات تشكل في مجموعها مقدارا ضخما بينما اتسم الإنتاج بالانخفاض[١] .

٤ ــ تستند السياسة الاقتصادية الجديدة في ظل الدولة الجديدة " الجمهورية اليمنية " إلى مساعدة اقتصاد السوق ، وتحرير الأسعار من أية قيود إدارية ، إلا أن كل القطاعات الاقتصادية ، وخاصة قطاعي الزراعة والأسماك لا تزال تعاني من بعض التشوهات والاختلالات في الاقتصاد الوطني ، وذلك بسبب ما كانت تتبعه الدولة من سياسات سعريه مدعومة ، ومنها قضية أسعار الحبوب المستوردة التي كانت تدعم من قبل الدولة مما يؤدي إلى تدهور خطير للمنتجات المحلية من الحبوب ، وخاصة القمح ، كما أن بعض المنتجات الزراعية كالقطن كانت تعاني من تحديد سعر الرطل الواحد[٢] .

ويعتبر محصول القات من أهم المعوقات للسياسة السعرية لأنه في المرتبة الأولى بين المحاصيل الزراعية التقليدية والنقدية من حيث الربح ، وتزداد زراعة هذا المحصول بسبب انخفاض تكاليف زراعته ،واتساع سوقه ، وتعدد أنواعه ، وتباين أسعاره ، ونظرا لأنه يتميز بالطلب عليه من جميع فئات الدخل ، فقد أدى بكثير من المزارعين إلى تحويل مزارعهم إلى زراعة القات لنتيجة لما يحققه من عائد كبير ، ويقدر العائد من هذا المحصول بحوالي (٢٥٠) ألف ريال للهكتار الواحد ، بينما يقدر مردود الموز بحوالي (٨٠) ألف ريال ، والعنب حوالي (٩٠) ألف ريال ، والخضراوات (٥٠) ألف ريال للهكتار الواحد[٣] .

---

[١] ــ الاسكوا ، ابرز القضايا المعاصرة في اليمن الموحد ، الأمم المتحدة ،١٩٩٣ ، ص ١٧.

[٢] ــ الجمهورية اليمنية ، وزارة الزراعة والموارد المائية ، التقرير القطري حول التنمية الزراعية عام ١٩٩٦، مرجع سابق ، ص ٣٢.

[٣] ــ الاسكوا ، الأمم المتحدة ، القات في اليمن ، شعبة الزراعة ، ١٩٩٣ ، ص ص ١١ ــ ١٢ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

٣:٣:٣: السياسات التسويقية الزراعية والسمكية

برزت عملية تنظيم تسويق المنتجات الزراعية في اليمن في منتصف السبعينات ، وذلك من خلال إنشاء عدد من المؤسسات التسويقية ، والتي تتركز معظمها في مراكز المحافظات ، بينما كانت العمليات التسويقية في الأرياف والقرى تتم بالطريقة التقليدية ، أي تعقد خلال أحد أيام الأسبوع بصفة دورية منتظمة ، وتتميز هذه الأسواق بأنها غير متخصصة ، وتباع فيها مختلف السلع التموينية أو غير التموينية[١] . ويتم توضيح السياسات التسويقية لقطاعي الزراعة والأسماك فيما يلي :

١ ــ سياسة التسويق الزراعي

أ ــ تشير إحدى الدراسات[٢] إلى تدني الكفاءة التسويقية في المحافظات الشمالية برغم أن تدخل الحكومة كان ضئيلا في أنشطة السوق ، إلا أن التسويق الزراعي يعاني بشكل عام من نقص في توفر المعلومات لتقدير العمليات سواء في الأسواق التجارية ، أو الأسواق التقليدية ، ويعاني التسويق الزراعي أيضا بشكل خاص في الأسواق الريفية من نقص التسهيلات الضرورية للإنتاج الزراعي .

وبدأ التحول التدريجي للزراعة اليمنية من زراعة تقليدية إلى زراعة تجارية ، أي زاد الاهتمام بالتسويق الزراعي في المحافظات الشمالية ، إلا أن الكفاءة التسويقية الزراعية في اليمن منخفضة ، ويظهر ذلك في ارتفاع الهامش التسويقي* ، بالرغم من انخفاض المنافع التي تضاف إلى السلعة بعد خروجها من المزرعه ، كما ينعدم وجود أي نظام للفرز والتدريج والتصنيف السلعي[٣] .

ب ــ سيطرت الدولة في المحافظات الجنوبية على الأنشطة الإنتاجية المختلفة ومنها الصناعة والزراعة والخدمات ، ومن خلال توسع القطاع العام في العديد من المشروعات العامة تتم جميع العمليات التسويقية[٤].

ج ــ يتولى القطاع الخاص الجانب الأكبر في الإنتاج الزراعي في ظل دولة الوحدة (الجمهورية اليمنية) كما يقوم هذا القطاع بأغلب العمليات التسويقية بمختلف المجالات ، ويرجع

---

[١] ــ حسن احمد شرف الدين ، مرجع سابق ، ص ١٨٢.

[٢] ــ حسن احمد شرف الدين ، مرجع سابق ، ص ١٨٤.

* ــ الهامش التسويقي : الفرق بين سعر المنتج وسعر المستهلك .

[٣] ــ الجمهورية العربية اليمنية ، وزارة الزراعة والثروة السمكية ، ندوة مشتركة عقدت في اليمن بين حكومة الجمهورية العربية اليمنية ، ومنظمة الاغذية والزراعة التابعة للامم المتحده ، صنعاء ، ٢٩ يوليو ــ ٢ يونيو ، ١٩٨٥ ، ص ص ٧٩ ــ ٨١ .

[٤] ــ داوود عثمان ، مرجع سابق ، ص ٤٥١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

ذلك إلى توجه الدولة نحو اقتصاد السوق ، إلا أن هذا القطاع مازال يعاني من عدة مشاكل في مجال الإنتاج الزراعي ، ومن أهمها ضعف البنى الأساسية ذات العلاقة بالتسويق كالطرق ، ومخازن التبريد ، ومنافسة بعض المنتجات الزراعية المستوردة ، وانعدام المعلومات اللازمة عن كمية الإنتاج والأسعار الزراعية[1] .

٢ ــ سياسة التسويق السمكي :

تشير إحدى الدراسات[2] إلى أن الثروة السمكية في اليمن حضيت باهتمام الحكومة بعد قيام الثورة اليمنية في المحافظات الشمالية ، ونيل الاستقلال للمحافظات الجنوبية ، حيث أنشئت الهيئة العامة للثروة السمكية في عدن في العام ١٩٧٠ ، في حين أنشئت المؤسسة العامة لتنمية الثروة السمكية في الحديده في العام ١٩٨٠ ، بهدف تموين الأسواق المحلية بالأسماك الطازجة ، والمجمدة ، بالإضافة إلى تنمية صادرات البلاد من الأسماك ذات القيمة الغذائية المرتفعة إلى الأسواق العالمية كأسماك الحبار والشروخ الصخري والجمبري ، ومن أهم الصعوبات التي واجهها التسويق السمكي ما يلي :

ا ــ لم تدخل الأسماك إلى أسواق المحافظات الشمالية البعيدة عن السواحل إلا في السنوات الأخيرة من عقد الثمانينات ، ويرجع ذلك إلى الارتفاع الحاد في أسعار اللحوم ، وانخفاض مستوى إنتاجية الأرض الزراعية ، واختفاء القيم والعادات الاجتماعية التي كانت عائقا أمام استهلاك الناس للأسماك ، وكانت نسبة استهلاك المحافظات الشمالية البعيدة عن السواحل ضئيلة إذ تبلغ حوالي (٤) كيلوجرام في السنة .

ب ــ تحولت الهيئة العامة للثروة السمكية إلى وزارة الثروة السمكية التي يمتد نشاطها في (٨) محافظات ساحلية من الجمهورية ، وعلى الرغم من ارتفاع كمية الإنتاج في هذه المحافظات إلا أن الأسماك التي تسوق عالميا منخفضة ، ويعزى ذلك إلى ارتفاع متوسط الاستهلاك السنوي للفرد في المحافظات الجنوبية إذ يبلغ حوالي (٢١) كيلو غرام ، في حين أن متوسط الاستهلاك العالمي يبلغ (١٣) كيلوغرام ، ومن المعروف أن القطاع العام هو الذي كان يشرف على الإنتاج السمكي ، والتوزيع والتسويق ، فكان اكبر عائق لتنمية هذا القطاع .

---

[1] ــ الجمهورية اليمنية ، وزارة الزراعة والموارد المائية ، التقرير القطري حول التنمية الزراعية عام ١٩٩٦، مرجع سابق ، ص ٣٦ .

[2] ــ احمد البشاري ، مرجع سابق ، ص ٢٧٩ ــ ٢٩٨ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

ج – على الرغم من تعدد المؤسسات الإنتاجية للأسماك في الجمهورية اليمنية ومنها المؤسسة اليمنية للاصطياد ، والمؤسسة العامة لتنمية الثروة السمكية ، والمؤسسة اليمنية لتسويق الأسماك وغيرها إلا أن الدول الأجنبية تساهم بنصيب كبير ، وبكفاءة عالية في تسويق الأسماك ، ومن هذه المؤسسات الشركة اليمنية الليبية للصيد البحري ، والشركة اليمنية السوفيتية المشتركة للاصطياد ، كما يوجد شركة كورية تقوم بالاصطياد في السواحل اليمنية على أساس نظام الحصص ، بحيث يكون (٣٠%) من الإنتاج السمكي للجانب اليمني ، و(٧٠%) من الإنتاج للجانب الكوري ، إضافة إلى تعاون المؤسسات الإنتاجية التابعة لوزارة الثروة السمكية مع الجمعيات التعاونية والبالغ عددها (١٧) جمعية في عام (١٩٩٢) . وتشير الدراسات[١] إلى أن المخزون السمكي في المحافظات الجنوبية قد تعرض إلى الاصطياد الجائر من قبل الأساطيل السوفيتية في الفترة (١٩٧٠ ــ ١٩٨٠) وكان المستثمر الشرقي يستفيد بشكل كبير من تكاثر الأسماك ومن الصناعة السمكية في اليمن لتوفر الموارد الطبيعية في القطاع السمكي ، ويتوقع أن يكون العائد من التسويق كبيرا وخاصة مع أوروبا وأقصى الشرق. ويواجه القطاع السمكي في اليمن عدم الكفاءة التسويقية للأسماك نظرا لقلة الكوادر المدربة والمخططة لمسايرة الأسواق العالمية ، بالاضافه إلى المخاطر التي واجهها هذا القطاع من سرعة اتخاذ القرارات التسويقية ، الأمر الذي يزيد من إعاقة التنمية لهذا القطاع ، كما أن شح توفر سبل النقل للمنتجات المجمدة من الموانئ اليمنية يؤدي إلى تراكم الإنتاج السمكي فتتلف المنتجات السمكية[٢] .

٤:٣ . المعوقات التكنولوجية :

شهدت الزراعة خلال هذا القرن تحولات جذرية في العمليات الإنتاجية حيث أفرزت عنها استخدام الآلات الحديثة ، كما شهد هذا القرن تطوراً ملحوظاً في إنتاج سلالات محصوليه تتسم بالإنتاج الوفير، وبمقاومتها للأمراض، ولذلك فقد انتقلت الزراعة من زراعة تقليدية إلى زراعة متقدمة أدت إلى زيادة غلة الوحدة الأرضية ، والوحدات الإنتاجية والحيوانية، إلا أن الزراعة في اغلب الدول النامية لم تشهد إلا تقدما بطيئا حيث لم تلاحظ فيه التغيرات الكبيرة، ويرجع ذلك إلى صعوبة إقناع المزارعين بتغير نمط الإنتاج الذي اعتادوا عليه ، حيث انهم يتميزون عن غيرهم بتمسكهم بدرجة اشد في الأساليب القديمة في الزراعة[٣].

---

١ Unit Kingdom The Economist Intelligence, Ibid , P 58

٢ الجمهورية اليمنية ، وزارة الثروة السمكية ، تقرير حول الصادرات السمكية وسياستها في الجمهورية اليمنية ، ١٩٩٣، ص ٥ ــ ٦ .

٣ محمد احمد حنفي ، مرجع سابق ، ص ص ٨٢ ــ ٨٣ .

© Arabic Digital Library Yarmouk University
www.manaraa.com

كما أن مهنة الصيد لا تزال تمارس بالطرق التقليدية ، وخاصة في الوطن العربي، لذلك يمثل تخلف تكنولوجيا الصيد في البلاد العربية اكبر عائق لتطوير هذه الحرفة ، وتوجد عوامل أخرى لها آثار سلبية على حرفة الصيد في البلاد العربية مثل عدم الاهتمام بالصيد البحري والتركيز على الإنتاج التقليدي للقطاع الزراعي[١].

وتعتبر اليمن ضمن الدول التي تعاني من العديد من المعوقات التكنولوجية في قطاعي الزراعة والأسماك ، ومن أبرزها ما يلي:

١ ــ مشكلة التنظيم الإداري :

يعتبر التخلف الإداري من ابرز معوقات التنمية سواء في القطاع الزراعي أو السمكي . لذلك يعاني اليمن في القطاع الزراعي أولا من مشكلة تنظيم الحيازة الزراعية أي مشكلة تفتت الأرض الزراعية ، إذ بلغ عدد الحيازات (١,٠٠٢) مليون حيازة في عام ١٩٩٥ ، أي بلغ متوسط الحيازة الزراعية (١,٠٧) هكتار[٢].

ونظرا لان الأرض الزراعية يشترك فيها اكثر من شخص فكل قطعة ارض زراعية مقسمة إلى عدة أقسام ، وكل شخص يزرع ما يريد في الجزء الخاص به مما جعل حيازة الأرض صغيرة ، وهذا اثر بشكل سلبي على الاستثمار الزراعي ، كما سببت بعثرة الأراضي الزراعية اكبر عقبة للتنمية الزراعية ، وتلوث الأرض الزراعية، وأدى تفتت هذه الأراضي إلى انخفاض الدخل ، وبالتالي انخفاض فرص الادخار والاستثمار بالإضافة إلى أنها تعيق استخدام التقنية الحديثة[٣].

وفيما يتعلق بالقطاع السمكي فان انعدام سياسات الصيانة والإدارة الفعالة لزيادة جاذبية مصايد الأسماك ، بالإضافة إلى نقص الموارد المائية والفنية في كثير من البلدان النامية تجعل الإنتاج السمكي ينمو ببطئ ، الأمر الذي يجعل العاملين في الصيد يتركون مصايد الأسماك ، ويعملون في مجالات أخرى[٤].

وتعتبر اليمن من تلك الدول التي تعاني من سطو ومخالفة بعض الشركات الدولية في الدخول لبعض مناطق المياه الإقليمية اليمنية ، كما تقوم هذه الشركات بعملية إضرار لبعض أنواع الأسماك لأنها تعمل عملية جرف للأسماك ولا تهتم بفترات تكاثرها ، وهذا كله يعود إلى

---

١ محمد على الفرا ، مرجع سابق ، ص ١٩٦.

٢ الجمهورية اليمنية ، وزارة الزراعة والموارد المائية ، كتاب الإحصاء الزراعي لعام ١٩٩٥ .

٣ SHEILA CARAPICO,Ibid , P 241 – 244

٤ مصلحة مصايد الأسماك في منظمة الأغذية والزراعة ، حالة الموارد السمكية وتربية الأحياء المائية في العالم ، ١٩٩٦ ، ص ١٥ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

عدم اتباع القوانين والالتزام بها ، كما يقوم بعض الصيادين المحليين بعملية صيد بعض أنواع الأسماك إثناء تكاثرها مثل سمك الجمبري والشروخ وغيره ، وأحيانا يهربون بعض هذه الأسماك عن طريق بيعة بالعملة الصعبة بالتواطؤ مع الشركات المذكورة سابقا[1] .

ويعزى ذلك إلى عدم استقرار سياسات جديده في اليمن تواكب التغيرات في المنطقة ، والتغيرات الناشئة عن قيام اليمن الموحد بالإضافة إلى نقص الموارد اللازمة لتنفيذ بعض المشاريع الموجهة نحو التصدير[2] .

٢ ــ إنتاجية العاملين

تشير الإحصاءات إلى إنتاجية العاملين اليمنيين في قطاعي الزراعة والأسماك ومقارنتهما بما حققه العاملون في القطاعات الإنتاجية الأخرى ، فقد كان معدل إنتاجية العامل في القطاع الصناعي (الصناعة التحويلية) في المرتبة الأولى إذ بلغ حوالي (٣٨٨) ألف ريال في العام ١٩٩٠ ، وتأتي في المرتبة الثانية إنتاجية العامل في قطاع الخدمات إذ بلغ معدل إنتاجيته حوالي (٣٣,٥) ألف ريال للعام نفسه ، بينما كانت إنتاجية العاملين في قطاعي الزراعة والأسماك متدنية أي في المرتبة الثالثة إذ بلغت حوالي (٢٢,٣) ألف ريال للعام نفسه ، وتشير الإحصاءات أيضا إلى أن معدل الإنتاجية للعاملين في جميع القطاعات خلال الفترة (١٩٩٠ ــ ١٩٩٥) كانت في تذبذب من عام إلى آخر ، وقد ارتفع معدل إنتاجية العاملين في القطاع الصناعي إلى (٣٩٩) ألف ريال في العام ١٩٩٥ ، في حين انخفض معدل إنتاجية العامل في قطاع الخدمات إلى (١٩,٦) ألف ريال للعام نفسه ، بينما ارتفع معدل إنتاجية العاملين في قطاعي الزراعة والأسماك إلى (٢٣,١) ألف ريال للعام نفسه. انظر الجدول (٣ ــ ٥).

ويتبين من البيانات الواردة في الجدول (٣ ــ ٥) أن إنتاجية العاملين في قطاعي الزراعة والأسماك كانت تعادل (٥,٧٤%) من إنتاجية العامل في القطاع الصناعي في العام ١٩٩٠ ، وحوالي (٦٦.٥%) من إنتاجية العامل في قطاع الخدمات ، بينما كانت إنتاجية العاملين في قطاعي الزراعة والأسماك تعادل نحو (٥,٧٨%) من إنتاجية العامل في القطاع الصناعي في العام ١٩٩٥ ، وحوالي (١١٧,٨%) من إنتاجية العامل في قطاع الخدمات[3] .

ويعود انخفاض الإنتاجية للعاملين في بعض القطاعات كالزراعة والأسماك والخدمات إلى ضعف التأهيل والتدريب للسكان ، وإلى انتشار ظاهرة الأمية بشكل كبير ، حيث بلغت نسبة الأمية للسكان الذين تتراوح أعمارهم من (١٠) سنوات فأكثر حسب تعداد العام ١٩٩٤ حوالي

---

١ الجمهورية اليمنية ، وزارة الزراعة والموارد المائية ، التقرير القطري حول التنمية الزراعية عام ١٩٩٦، مرجع سابق ، ص ٦٤.

٢ الجمهورية اليمنية ، وزارة الثروة السمكية ، تقرير حول الصادرات السمكية وسياستها في الجمهورية اليمنية ، مرجع سابق ،ص٤.

٣ احتسبت نسبة انتاجية العاملين في قطاعي الزراعة والاسماك الى القطاعات الاخرى من الجدول (٣-٥).

© Arabic Digital Library Yarmouk University
www.manaraa.com

(٥٥,٩٨%) من إجمالي السكان ، وهذا يؤثر سلبيا على إنتاجية العمل في الاقتصاد ، في حين أن الكوادر المؤهلة (خريجي الجامعة) يمثلون (١,٠٦%) من إجمالي السكان ، وهي نسبة ضئيلة جدا ، وحوالي (٢٦,٧٥%) يقرأ ويكتب ، و(٦,٣٣%) تعليم أساسي و(٣,١٥%) تعليم ثانوي ، و(٦,٧٣%) تعليم إعدادي ودبلوم قبل الثانوية ودبلوم بعد الثانوية [١] .

الجدول رقم (٣ ــ ٥)

متوسط إنتاجية العاملين في قطاعي الزراعة والأسماك في اليمن ومقارنتهما بمتوسط إنتاجية العاملين في قطاعي الصناعة والخدمات

السنة	الزراعة والصيد			الصناعة التحويلية			الخدمات		
	الناتج المحلي الإجمالي	عدد العمال بالألف	متوسط قيمة الإنتاجية بالألف ريال	الناتج المحلي الإجمالي	عدد العمال بالألف	متوسط قيمة الإنتاجية بالألف ريال	الناتج المحلي الإجمالي	عدد العمال بالألف	متوسط قيمة الإنتاجية بالألف ريال
١٩٩٠	٣٤٥٨٢	١٥٥٤	٢٢,٣	١٠٠٣٧	٢٥,٨٥٧	٣٨٨	٤٠٦٨٦	١٢١٣,٧	٣٣,٥
١٩٩١	٣٢٦٢٦	١٥٩٥	٢٠,٥	١١٨٠٤	٢٦,٨٣١	٤٤٠	٤٢٨٣٤	١٢٧٦,٤	٣٣,٦
١٩٩٢	٣٨٤٢٩	١٦٣٥	٢٣,٥	١٢٨٩٤	٢٨,٤١٧	٤٥٣,٧	٤٤٧٨٥	١٣٤١,٦	٣٣,٤
١٩٩٣	٤٠٧٨٢	١٧٠٠	٢٤	١١٩٢٤	٣٠,٢٩٩	٣٩٣,٥	٤٧٢١٣	١٥٢١,٧	٣١,٠
١٩٩٤	٤٠٣٥٨	١٨٠٠	٢٢,٤٢	٩٣٢١	٢٦,٨٦٣	٣٤٧	٤٦١٩٦	١٦٧١,٦	٢٧,٦
١٩٩٥	٤٣٩٢٥	١٩٠٠	٢٣,١	١٠٨٧٧	٢٧,٢٨٢	٣٩٩	٥٠٤٥٧	٢٥٧٠,٥	١٩,٦

المصدر

* الناتج المحلي الإجمالي لجميع القطاعات بالأسعار الثابتة لعام ١٩٩٠ (وهي بالمليون ريال)

١. الجمهورية اليمنية ، وزارة الزراعة والموارد المائية ، التقرير القطري حول التنمية الزراعية عام ١٩٩٦

٢.الجمهورية اليمنية ، الجهاز المركزي للإحصاء ، كتاب الإحصاء السنوي لعام ١٩٩٦

ويتضح أيضا أن انخفاض الإنتاجية الزراعية ، وارتفاع تكلفة الإنتاج يعود إلى الأساليب والطرق السائدة في الزراعة اليمنية حيث ما تزال معظمها بالطرق القديمة المتوارثة والتي تسبب في إهدار كثير من الموارد والمدخلات الزراعية ، ومن هنا يتبين بأن زيادة الإنتاجية لابد أن يقترن بتوافر التكنولوجيا ، حيث أن غياب العامل التكنولوجي يؤدي إلى دفع المنتج الزراعي إلى خارج القطاع الزراعي وأحيانا إلى الهجرة إلى الخارج [٢] .

كما أن انخفاض الإنتاجية السمكية يعود إلى وجود فجوة بين التكنولوجيا المتطورة لصيد الأسماك القاعية ، والوسائل البدائية لصيد الأسماك السطحية ، وإلى تدني إعداد الكوادر المؤهلة [٣].

---

١ الجمهورية اليمنية ، الجهاز المركزي للاحصاء ، كتاب الاحصاء السنوي لعام ١٩٩٥ ، ص ٤٩ .

٢ حسن احمد شرف الدين ، مرجع سابق ، ص ١٥٣.

٣ علي عبد الأمير ، مرجع سابق ، ص ٤٠ .

٣ ـ البحوث الزراعية والسمكية

تلعب البحوث العلمية دورا بارزا في تأمين المعلومات والمعارف ، وتشكل الأساس السليم للعملية التكنولوجية ، كما تمثل أول مرحلة من مراحل العملية التكنولوجية ، ومن خلالها يتم التطوير والإقرار[١].

وتتعدد محطات ومراكز البحوث الزراعية والسمكية في اليمن ، فرغم انتشار في الأقاليم الزراعية ، ومنها محطة أبحاث تهامة وجهاز الإرشاد في الهيئة العامة لتطوير تهامة ، ومحطة أبحاث المرتفعات الجنوبية ، وجهاز الإرشاد في مشروع تطوير المرتفعات الجنوبية ، ومركز أبحاث الكود ، وجهاز الإرشاد في لحج و أبين ومحطة أبحاث المرتفعات الوسطى ، وجهاز الإرشاد في مشروع تطوير المرتفعات الوسطى ، ومشروع تطوير رداع ، وأيضا محطة أبحاث المناطق الشمالية ، ومركز أبحاث سيئون ، بالإضافة إلى ذلك وجود كليتين للزراعة في صنعاء وعدن ، ويوجد أيضا خمس مدارس ومعاهد زراعية في صنعاء ولحج وسيئون و سردود وتهامة[٢]. إلا أنها تعاني من انعدام العلاقة بين أجهزة الإرشاد الزراعي ومؤسسات التعليم الزراعي حيث لا تقوم إلا عن طريق المبادرات الشخصية من جانب العاملين في الجهتين ، ويرجع ذلك إلى عدم وجود علاقة رسمية منظمة بين الجهتين برغم الأهمية الكبيرة لذلك ، كما لا توجد علاقة رسمية بين أجهزة الإرشاد وبنك التسليف الزراعي ، وإذا وجدت علاقة فهي محدودة بين أجهزة الإرشاد والبنك أو فروعه في المحافظات لأنها قائمة أساسا على المبادرات الشخصية من قيادات الطرفين[٣].

وتتواجد أيضا مراكز الأبحاث والتدريب في القطاع السمكي ومنها مركز أبحاث علوم البحار ، ومعهد الثروة السمكية ، ومركز التلوث البحري ، ومركز التوثيق السمكي. وكانت معظم هذه المراكز تستعين ببعض الخبراء السوفيت في اختصاصات مختلفة ، وخبراء متخصصين من منظمة الأغذية والزراعة ضمن برنامج تنمية الثروة السمكية في البحر الأحمر وخليج عدن ، وذلك نتيجة لتدني إعداد الكوادر المؤهلة ، ونقص الموارد المالية اللازمة لتطوير الأبحاث ، ولدعم المختبرات ، وتطوير الأجهزة[٤].

---

١ عبد الرحمن إبراهيم المعقل ، البحث العلمي الزراعي في دول مجلس التعاون الخليجي : الواقع والتطلعات ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد ٦١ ، ١٩٩٠ ، ص ١٦٩.

٢ الاسكوا ، الإرشاد الزراعي في اليمن ، الوضع الراهن وأفاق المستقبل ، الأمم المتحدة ، نيويورك ،١٩٩٥ ، ص ص ١٩ ــ ٢٠.

٣ الاسكوا ، الإرشاد الزراعي في اليمن ، المرجع السابق ، ص ٢٢.

٤ علي عبد الامير ، مرجع سابق ، ص ص ١٦٠ ــ ١٦١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

٤ ــ مستلزمات الإنتاج الزراعي والسمكي

أ ــ مستلزمات الإنتاج الزراعي يعتبر القصور في استخدام مستلزمات الإنتاج الزراعي ، وخاصة الحديثة منها سواء من حيث النوع أو الكم من أهم أسباب التدهور في الإنتاجية الزراعية ، ومن أهم مستلزمات الإنتاج الزراعي ما يلي :

١ ــ الأسمدة الكيماوية :

تتوقف زيادة الإنتاج الزراعي على نوعية السماد المستخدم في الزراعة ، ونظرا لان المزارعين اليمنيين يعانون من ارتفاع أسعار الأسمدة الكيماوية الجديدة فانهم يستخدمون الأسمدة المحلية والتي تعرف بالسماد البلدي (مخلفات الحيوانات والوقود) وهذا النوع من السماد لا يمكن مقارنته بالسماد الكيماوي ، حيث تبين أن إنتاجية الأرض من البذور المحلية لمحصول الذرة الشامية عند استخدام السماد البلدي تصل إلى (٢٣٤٦) كيلو غرام لكل هكتار في حين كانت الإنتاجية عند إضافة (١٥٠) كيلوجرام لكل هكتار من السماد النيتروجيني تصل إلى (٥١٠٠) كيلوغرام لكل هكتار[١].

ولذلك تعتبر اليمن من اقل دول العالم استخداما للأسمدة الكيماوية ، مقارنة ببعض الدول الأخرى المماثلة لظروف اليمن ، حيث يتراوح نصيب كل ألف هكتار حوالي (٤,٨) كيلوغرام للفترة (١٩٨٠ ــ ١٩٩٢) ، ورغم ارتفاع كمية استخدام الأسمدة في الفترة (١٩٩٠ ــ ١٩٩٢) إلى (١١,٢) كيلو غرام لكل ألف هكتار إلا أنها لا تزال تعاني من نقص شديد في استخدام الاسمده الكيماوية وهذا يؤثر بشكل سلبي على الإنتاج الزراعي في اليمن[٢].

٢ ــ الآلات الزراعية الحديثة.

تشير الدراسات[٣] إلى أن استخدام الآلات الزراعية في اليمن اقل تكلفة من استخدام وسائل الحرث البدائية ، حيث وجد أن تكاليف الإنتاج في مزرعة قمح مساحتها هكتار واحد من خلال استخدام الآلات الزراعية ومقارنتها باستخدام الأيدي العاملة مرة، وباستخدام الحيوانات مرة أخرى، وقد اتضح بان تكاليف العمل الذي يؤديها المزارع يبلغ حوالي (٥٤٢٣) ريال، في حين أن تلك التكاليف عند استخدام الآلات تبلغ حوالي (٢٣٧٢) ريال ، أي بنسبة (٤٤%) من تكلفة

---

١ عبد الجواد عبد الصمد ثابت الصليحي ، جغرافية المحاصيل الزراعية الرئيسية في اليمن ، ١٩٨١ ، ص ٢٥٦ .

٢ الجمهورية اليمنية ، وزارة الزراعة والموارد المائية ، التقرير القطري حول التنمية الزراعية عام ١٩٩٦، مرجع سابق ، ص٤٥.

٣ ناصر العولقي ، عادل هندي ، الافاق المستقبلية لدور التعاونيات الزراعية في الجمهورية العربية اليمنية ، دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد ٤٦ ، ١٩ ، ص ص ١٦٨ ــ ١٦٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

العمل للمزارع ، كما أن تكاليف حرث الهكتار بالجرار تبلغ حوالي (٢٢١) ريال ، مقابل (٩٤٣) ريال حرثت بالثيران ، أي بنسبة (٢٥%) من تكلفة الحرث بالثيران .

وتعتبر اليمن من الدول التي بدأت بإدخال الآلة حديثا لتطوير كافة العمليات الزراعية إلا أن الميكنة الزراعية في اليمن تواجه عدة معوقات من أبرزها عدم تناسب بعض الجرارات والآلات الزراعية مع الظروف والخصائص المحلية للإنتاج ، وارتفاع تكاليفها ، وضعف الإمكانات الشرائية للمزارع[١] . بالإضافة إلى ذلك فان معظم الأراضي الزراعية في اليمن واقعة في المرتفعات ، وهذا يوضح عدم استواء سطح التربة مما يشكل عائقا لإدخال الميكنة الزراعية إلى هذه الأراضي .

٣ ــ المبيدات

يعد استخدام المبيدات الفطرية والحشرية ، ومبيدات الحشائش ضرورة لمكافحة الآفات الزراعية التي تعمل على تخفيض الإنتاجية الزراعية في اليمن ، إلا انه يوجد بعض المزارعين الذين يستخدمون المبيدات عشوائيا ، وبطرق مفرطة وبدون الرجوع إلى الإرشاد الزراعي ، مما يؤدي إلى اختلال التوازن بالنسبة للحشرات النافعة والمقاومة للحشرات الضارة ، كما يؤدي ذلك إلى تسمم بعض المزارعين ، وبعض الحيوانات ، ويرجع ذلك إلى عدم الوعي الوقائي لدى العاملين ومتداولي المبيدات للحد من الخطر الناتج عن الاستخدام العشوائي ، وإلى عدم وجود إمكانية لتغطية جميع المناطق بالمرشدين ، وعدم وجود تنسيق في مجال الخدمات لكثير من المناطق الموبوءة [٢]

٤ ــ التقنية الحيوية للثروة الحيوانية

تشير إحدى الدراسات [٣] إلى أن قطاع الثروة الحيوانية أحد فروع القطاع الزراعي في اليمن التي لم تلق الحماية ، والعناية التي تعمل على تكاثرها برغم أن مقومات التطوير ممكنة ، إلا أنها لازالت تواجه صعوبات عديدة من أهمها تعذر تلبية ما يحتاجه القطاع من المتخصصين في هذا المجال بسبب العجز الملموس في الكوادر الفنية المدربة والعجز المالي ، وغياب الدراسات والأبحاث ، والمسوحات لمعرفة الصفات الوراثية للسلالات المحلية من الحيوانات

---

[١] ــ الجمهورية اليمنية ، وزارة الزراعة والموارد المائية ، التقرير القطري حول التنمية الزراعية عام ١٩٩٦، مرجع سابق ، ص ٤٦ ــ٤٧

[٢] ــ الجمهورية اليمنية ، وزارة الزراعة والموارد المائية ، التقرير القطري حول التنمية الزراعية عام ١٩٩٦، ص ٦٥.

[٣] ــ الاسكوا ، ابرز القضايا التي تواجه اليمن الموحد ، ١٩٩٣ ، ص ٤٦.

© Arabic Digital Library Yarmouk University
www.manaraa.com

بالإضافة إلى وقف الدعم الخارجي وشحة الميزانية المعتمدة كل ذلك أدى إلى توقف بعض البرامج .

وتوضح البيانات الواردة في الجدول (٣ ــ٦) انتشار الأوبئة في الأبقار والماعز والأغنام وغيرها .

جدول (٣ ــ ٦)

أعداد الحيوانات الزراعية المصابة بالأوبئة في اليمن خلال الفترة (١٩٩١ ــ ١٩٩٥)

(ألف رأس)

نوع المرض	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥
الطاعون البقري	٣٩٧,٢	٦٣٧,١	٣٥٦,٧	٣٨٨,٧	٦٩,١
جدري الأغنام	٢١٣,٨	٢٦٦,٦	٦٣٢,٨	٣١٣,٤	٧٢,١
داء الكلب	٥٦	١١١	توقف	–	–
المن الأسود	–	٤٠٢	–	–	–

المصدر :

الجمهورية اليمنية ، وزارة الزراعة والموارد المائية ، التقرير القطري حول التنمية الزراعية عام ١٩٩٦،ص٤٨.

ب ــ مستلزمات الإنتاج السمكي

على الرغم من أن اليمن يحتل بمتوسطة الإنتاجي المركز الثالث على مستوى الوطن العربي، إلا انه يمكن مضاعفة الإنتاج إذا توفرت الوسائل العلمية الحديثة المستخدمة في الاصطياد البحري التجاري[١] . ومن أهم مستلزمات الإنتاج السمكي ما يلي :

١ ــ وسائل النقل : إن توفر وسائل نقل حديثة تؤمن وصول الأسماك إلى المستهلكين دون تلف له أهمية كبيرة ، ونظرا لتباعد مناطق إنتاج الأسماك عن مناطق استهلاكها أو تصنيعها فإن وجود وسائل حديثة لنقل المنتجات أمراً ضرورياً لان الأسماك تعتبر من السلع السريعة التلف إذ لم تتخذ الإجراءات اللازمة لحفظها[٢] . وتعاني اليمن من شحة توفر النقل الحديثة لنقل المنتجات من مراكز الصيد إلى الأسواق الرئيسة ، أو إلى مصانع الأسماك ، الأمر الذي يؤدي إلى تراكم الإنتاج ، وبالتالي قد يؤدي ذلك إلى تلف كميات كبيرة من الإنتاج[٣] .

---

[١] ــ احمد البشاري ، مرجع سابق ، ص ٢٩٦.

[٢] ــ كامل سلمان محمد ، مرجع سابق ، ص ١٩.

[٣] ــ الجمهورية اليمنية ، وزارة الثروة السمكية ، تقرير حول الصادرات السمكية وسياستها في الجمهورية اليمنية ، ١٩٩٢ ، ص ٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

٢ ـ موانئ الاصطياد: يعتبر بناء موانئ للاصطياد السمكي ضرورة قصوى لدعم طبيعة عمل الأسطول السمكي من خلال أرصفة الرسو ، والتزود بالاحتياجات الضرورية والقيام بصيانة القوارب ، إضافة إلى أن هذه الموانئ تقوم بغرض تجاري من خلال التصدير واستقبال الواردات ، لذلك فان توفر الموانئ لا تلعب دوراً في نهضة القطاع السمكي فحسب بل وفي أحداث نهوض كبير في العديد من قطاعات الاقتصاد[١] .

ورغم أن القطاع السمكي قد شهد تطورا واضحا من خلال إنشاء عدد من موانئ الصيد ، إلا انه رافق هذا التطور عدد من المشاكل والصعوبات الفنية التي حالت دون تحقيق الأهداف المرجوه من بناء هذه المرافق[٢]. ومن اشهر هذه الموانئ ميناء عدن ، وميناء الحديده ، وميناء نشطون بالمهرة ، وميناء المكلاء.

٣ ـ سفن الصيد (قوارب الصيد) : تلعب سفن الصيد دوراً كبيراً في زيادة الطاقة الإنتاجية السمكية ، حيث تتوقف هذه الطاقة على الموارد المتاحة ، وعلى أنواع السفن التي تعمل في الصيد ، وتتعدد أنواع السفن فمنها سفن الصيد الآلية الكبيرة والصغيرة (أي السفن التي تعمل حسب قوة محركها) ، ومنها أيضا سفن الصيد الشراعية ، وهي التي تعمل بالشراع والمجداف ، وقد يوجد بها محرك صغير[٣] .

ويشكل الزيادة في عدد السفن مشكلة في رفع تكاليف الإنتاج حيث تشير إحدى الدراسات[٤] إلى أن عدم تخصيص عدد معين من السفن في اليمن لاصطياد كل نوع من الأسماك يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج السمكي فعلى سبيل المثال اتضح أن الإنتاج الذي تحقق من اصطياد اسماك الحبار كان حوالي (٩٣٣٠) طن في العام ١٩٧٢ ، بواسطة (١١) سفينة ، وبرغم أن عدد السفن ارتفع إلى (٣٥) سفينة لانتاج هذا النوع في العام ١٩٨٠ ، إلا أن كمية الإنتاج لم تتغير عن العام ١٩٧٢ ، وهذا أدى إلى رفع تكلفة الإنتاج ، ومن هنا يتبين بأن الإنتاج السمكي ليس بزيادة عدد السفن ، وانما باستخدام الطرق العلمية الحديثة من اجل تحقيق الكفاءة الاقتصادية وحفاظا على هذا المورد الهام .

---

[١] ـ علي عبد الامير ، مرجع سابق ، ص ١٦٥.

[٢] ـ الجمهورية اليمنية ، الخطة الخمسية الاولى (٩٦ ـ ٢٠٠٠) ، ص ٧٠ ـ ٧٣.

[٣] ـ كامل سلمان محمد ، مرجع سابق ، ص ١٠ ـ ١١.

[٤] ـ علي عبد الامير ، مرجع سابق ، ص ٨٦.

© Arabic Digital Library Yarmouk University
www.manaraa.com

٤ ــ وسائل الاصطياد : تتعدد وسائل الاصطياد السمكي فمنها[١] الاصطياد بالصنارات (Hooks) ، والاصطياد بالشباك (Nets) ، والإصطياد بالفخاخ (Traps) ،ويعتبر الاصطياد بالشباك من افضل أنواع وسائل الاصطياد وذلك نظراً لما يحققة هذا النوع من إنتاج عالي ، كما يعتبر من افضل الاصطياد التجاري ، إلا إن هذه الطريقة تعمل على الاصطياد المكثف ، وتقضي على صغار الحبار ، وذلك نتيجة لصغر فتحات الشباك الخاصة بالاصطياد ، الأمر الذي يسبب تدهوراً في المخزون ، ولذلك طرح برنامج تنمية المصايد في البحر الاحمر وخليج عدن مقترحا تضمن زيادة حجم فتحات الشباك المخصصة للاصطياد ، وخاصة الحبار من (٨٥) ملم إلى (١٤٥) ملم بهدف حماية صغار الحبار وبالتالي الحفاظ على المخزون. ولكن ذلك يحتاج إلى مراقبة دائمة .

٥ ــ الثلاجات السمكية : تتعدد وسائل حفظ الأسماك فمنها التبريد والتجميد والتمليح ، والتجفيف ، والتدخين ، والتجعيد ، والإشعاع ، والتعليب ، ويعتبر حفظ الأسماك في الثلاجات الخاصة بالأسماك (التبريد والتجميد) من افضل أنواع الحفظ وذلك لأنها تعمل على حفظها من تكاثر البكتريا ومن النيتروجين المتطاير ومن ثلاثي مثيايل أمين[٢] .

وتتركز معظم الثلاجات السمكية في اليمن في المحافظات الجنوبية ، وذلك لان المحافظات الجنوبية تتمتع بوقوعها في سواحل بحرية ، ورغم تعدد هذه الثلاجات إلا أنها تعاني من عدة صعوبات من أبرزها بعد مواقع الثلاجات عن مراكز الإنزال السمكي ، كما تعاني من عدم إمكانية تزويدها بالماء العذب ، ونقص قطع الغيار ، إضافة إلى نقص الكوادر المدربة والمؤهلة لادارة الثلاجات ، ووعورة الطريق ، وصعوبة نقل المعدات ، وكل ذلك يؤدي إلى تباطؤ إصلاح أي عطل فني قد يحدث للثلاجات ، كما ان عدم وجود رافعات او مكائن حديثة يؤدي إلى تأخير العمل والصيانة[٣] .

٦ ــ المصانع السمكية : تلعب المصانع السمكية دوراً بارزاً في النهوض بالثروة السمكية حيث يتم من خلالها تجهيز وحفظ الأسماك (أي تجميد وتعليب وتمليح وتثليج) ، وتتم عملية تعليب الأسماك في علب مقفولة ، ومعقمة ، مع إضافة بعض المواد الحافظة كالأحماض العضوية ، وذلك بعد تنظيف الأسماك ، وإزالة كل شيء لا يستفاد منه ، كما ان وجود مصانع لتزويد

---

[١] ــ علي عبد الامير ، مرجع سابق ، ص ص ٤٤ ــ ٨٧ .

[٢] ــ عبد الحميد محمد عبد الحميد ، مرجع سابق ، ص ٤٥٥ .

[٣] ــ علي عبد الامير ، مرجع سابق ، ص ص ١٤١ ــ ١٤٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

المصايد بأرصفة ومراكز لصيانة أساطيل الصيد وصناعة الشباك أمر ضروري للنهوض بالثروة السمكية[1] .

ولذلك فإن الصناعات التقليدية للأسماك في اليمن كانت هي السائدة ومن أهمها التجفيف والتمليح ، ولم تدخل الصناعات السمكية الحديثة الطور التجاري في اليمن الا بعد منتصف السبعينات ، وتمثل صناعة تعليب الأسماك من الصناعات الهامة في اليمن ، حيث يوجد مصنعان أحدهما في (المكلا) بمحافظة حضرموت والآخر في محافظة (أبين)[2] .

ونخلص مما سبق إلى أن هذا الفصل قد استهدف مناقشة أهم المعوقات التي يعاني منها قطاعا الزراعة والأسماك في اليمن ، وقد تمثلت هذه المعوقات في : معوقات طبيعية ، واقتصادية ، وتكنولوجية، وبعد التحليل النظري لمعوقات قطاعي الزراعة والأسماك في اليمن ، تقوم الدراسة في الفصل الرابع بدراسة عوامل تطوير قطاعي الزراعة والأسماك.

---

[1] ـــ عبد الحميد محمد عبد الحميد ، مرجع سابق ، ص ص ٢٦٨ ـــ ٢٧٠.

[2] ـــ احمد البشاري ، مرجع سابق ، ص ٢٩٨ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

الفصل الرابع
عوامل تطوير قطاعي الزراعة والأسماك

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

الفصل الرابع

عوامل تطوير قطاعي الزراعة والأسماك

4:1 التمهيد

تناولت الدارسة في الفصول السابقة قطاعي الزراعة والأسماك ومعوقاتهما، ومن خلال دراسة وتحليل الفصول السابقة ، وما تم معرفته عن أهمية هذين القطاعين، ومقوماتهما وتطوراتهما خلال فترة الدراسة، وما يعانيه هذان القطاعان من معوقات فإنه لمن الضروري دراسة عوامل تطويرهما من خلال دراسة وتحليل التخطيط الاقتصادي لهما، وكيفية التغلب على معوقاتهما، وإبراز دور التعاونيات الزراعية والسمكية التي تعتبر من أهم العوامل لتطوير هذين القطاعين.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

٣:٤ التخطيط الاقتصادي لقطاعي الزراعة والأسماك

يعتبر إعداد هيكل تنظيمي واداري بشكل مخطط تخطيطا سليما من أهم أسس نجاح المشروعات واستمراريتها ، ونظرا إلى أن بعض العوامل التنظيمية أو السياسية أو الفنية من أهم عوامل فشل إنجاز المشروعات المخططة فإنه يلزم إعداد طرق تنظيمية وإدارية مناسبة وغير متخلفة ، وعدم التسرع في اتخاذ أي قرار واختيار أسلوب فني مناسب لتحقيق الأهداف، كما انه يجب الأخذ في الاعتبار توافر دراسات متأنية ومستفيضة عن كل هذه العوامل المذكورة[١] . ولبناء هيكل تنظيمي و اداري لقطاعي الزراعة والأسماك لابد من وجود سياسات للتخطيط الزراعي والسمكي .

١- التخطيط الاقتصادي للقطاع الزراعي

أ ــ متطلبات التخطيط الاقتصادي الزراعي

يتطلب التخطيط الزراعي توفر إدارة جيدة لتحقيق أهداف التخطيط ، ولايتم ذلك إلا بإعداد خطة زراعية تنفذ من قبل جهات تنفيذية وذلك بعد أن يقوم بإعدادها جهاز التخطيط ، ولكي يتم تنفيذ الخطة لابد من توفر العديد من المتطلبات لتحقيق أهداف الخطة ، حتى يتوفر لها النجاح في التنفيذ ومن ابرز تلك المتطلبات[٢] .

١ ــ يلزم توفر قدر كاف من البيانات والمعلومات الزراعية سواء منها الاقتصادية أو الفنية أو الإحصائية ، وخاصة إذا كانت في الخطة الزراعية مجموعة من البيانات المتدفقة .

٢ ــ أن يكون هناك جهاز يملك طابع القرار الملزم لتنفيذ ما يتم إعداده من قرارات ذات قدر عالٍ من الكفاءة (أي أن صياغة القرارات تكون ذات قدر عالي من الكفاءة لإعداد الخطة الزراعية).

٣ ــ يتطلب وجود سياسات ووسائل تسعى لتحقيق الخطة الزراعية من خلال وجود خبرات في مستويات مختلفة للقطاع تتناسب وطبيعة تلك المستويات بدءاً من الوحدة الإنتاجية والاقتصادية ، وانتهاءاً إلى مستوى القطاع الزراعي ، وان يوجد جهاز له القدرة على متابعة وتنفيذ الخطة الزراعية وفق الإطار الزمني المحدد لها .

ويمكن تطوير التخطيط الاقتصادي الزراعي في اليمن من خلال اتخاذ سياسات تهدف إلى التركيز على التوسع الرأسي للإنتاج الزراعي بهدف زيادة إنتاجية الوحدة المساحية ، وتحقيق الاستخدام الفعال للمساحات الصالحة للزراعة ، وزيادة المساحة المحصولية بالإضافة إلى تنمية الثروة الحيوانية التي تعتبر الجانب الثاني من القطاع الزراعي ، والمحافظة عليها من خلال

---

[١] ــ حلال الملاح ، تخطيط وتقييم المشروعات الزراعية نماذج وامثلة من الزراعة السعودية ، دار المريخ للنشر ١٩٩١ ، ص ١٨،١٩ .

[٢] ــ سالم توفيق النجفي واسماعيل عبيد حمادي، مرجع سابق، ص١٢٨.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

تقديم الخدمات البيطرية سواء معالجة الأمراض أو مكافحة الأوبئة لإنتاج اللحوم والألبان والدواجن بطريقة سليمة وخالية من أية أمراض ، ووضع تشريعات لحماية الثروة الحيوانية ومنع ذبح الإناث والصغار ، وضرورة الاهتمام بتنمية الريف من خلال خلق مشروعات تنموية متكاملة في المناطق التي لم توجه لها أي تنمية سابقة ، والسعي نحو تطوير العملية التجارية التسويقية ، والاستمرار في حظر استيراد الخضراوات والفواكه بمختلف أنواعها ، ومكافحة تهريبها لحماية المنتجات الزراعية ، وهذا لن يتحقق إلا بتكوين فريق عمل من الاختصاصين والالتزام بتحقيق كل ما خطط له من خلال المتابعة والرقابة المستمرة[1] .

ولتحقيق أهداف أي خطة لتنمية القطاع الزراعي يلزم تحقيق الشروط التالية[2] :

١. يجب إيقاف الفئة الاجتماعية التقليدية التي تعيق عملية التنمية الزراعية وتقف عقبة أمام استمراريتها بدون أن يتاح لها الفرصة للتحول إلى الفئات المستقلة في مجالات اقتصادية أخرى .

٢. لتحقيق الإصلاح الزراعي ينبغي دمج هذا الإصلاح مع التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة في الدولة ، أي يتم تأهيل العمال ، وتأمين الخدمات العامة كلها والتي تتطلبها الحياة الاجتماعية .

٣. يجب العمل على تحرير المزارعين البدائيين في التفكير ، وتعريفهم بالوسائل الحديثة المتنوعة التي تساعدهم على زيادة إنتاجية الأراضي (أي بتوفر الأدوية ، والأسمدة ، علف الدواجن ، والحيوانات والبذور) ، وإيجاد طرق حديثة لتسويق المنتجات الزراعية ووسائل نقل حديثة ، وتأهيل المزارعين على حرف أخرى يلجئون إليها أثناء الفراغ ، وتأمين شبكات ري حديثة ، وهذا كله بهدف زيادة الإنتاجية كماً ونوعاً .

٤. يلزم لعملية الإصلاح الزراعي تنظيم شئون المياه لان لها في بعض المناطق أهمية كبيرة ، كأهمية الأرض وهذا يتطلب السيطرة على المياه منعا لاستغلالها من بعض الملاكين ، وحرمان الملاكين الصغار منها .

٥. لابد من الاستعانة بخبراء زراعيين من اجل وضع خطط تتناسب وظروف كل مجتمع على حده لان التخطيط من أهم العوامل لعملية إنماء النشاط الزراعي إنماء كاملا ، أي انه يمكن رفع مستوى الدخل للمزارعين ومساواتهم بمستوى دخل السكان في المدن من خلال اتخاذ بعض السياسات وعلى سبيل المثال كتوزيع مساحات من أراضي الدولة القابلة للزراعة وتقسيمها للعديد من الأشخاص (المزارعين) ، وهذا كما عملت السويد لمساواة دخول المزارعين مع سكان المدن من خلال توزيع مساحات من الأراضي الزراعية التابعة للدولة

---

[1] ــ احمد يحيى يحي صبر ، المعالم الرئيسية للتخطيط الاقتصادي الزراعي في اطار الخطة الخمسية الثالثة ، ١٩٩٥ ، ص ١٤٥ ، ١٤٦.

[2] ــ علي وهب ، مرجع سابق ، ٢٣٤ ــ ١٣٧ .

© Arabic Digital Library Yarmouk University
www.manaraa.com

وتقسيمها بحيث تتراوح ما بين (٢٥ ــ ٥٠) هكتار لعدد من الأشخاص وبالتالي اصبح استخدام التكنولوجيا الزراعية الحديثة ، وتأمين القروض المالية بفوائد معتدلة لاستصلاح الأرض ، وتحسين المباني القائمة فيها ، وغيرها من التحسينات التقنية ذات الكفاءة الإنتاجية العالية ، وقد عملت السويد أيضا على تأهيل العمالة الزراعية من خلال تعليم العمال لبعض الحرف الزراعية والتحاق البعض منهم في الصناعات الزراعية ، وذلك لتفادي البطالة الناجمة عن استخدام الميكنة الزراعية .

ب ــ استراتيجية التخطيط الزراعي

تستهدف الاستراتيجية الزراعية في اليمن رفع متوسط الدخل الزراعي عن طريق رفع مستوى الإنتاج ، وتحسين الإنتاجية ، وذلك من خلال استخدام التقنيات الحديثة في الإنتاج ، وترشيد استخدام المياه ، وزيادة إنتاج السلع الغذائية بهدف تحقيق فائض للتصدير ، وتبرز الأهمية الاستراتيجية للمجموعات الزراعية التقليدية في الريف ، وخاصة منها المرأة الريفية التي تسهم بدور هام في الإنتاج من خلال توسيع إمكانيات التنمية في القطاع ، ومن ابرز الأهداف التي تسعى الخطة الخمسية الأولى[1] لتحقيقها للفترة (٩٦ ــ ٢٠٠٠) ما يلي :

١. السعي لتحقيق معدل نمو في الناتج المحلي الإجمالي لهذا القطاع بحوالي (٧%) سنويا ، بالإضافة إلى تخفيض استيراد السلع الزراعية ، وزيادة الاكتفاء الذاتي.
٢. معالجة مشاكل تفتيت الأراضي الزراعية ، وصغر حيازتها ، لكي يتاح رفع معدلات الإنتاجية من خلال تكثيف استخدام التقنية الحديثة ، وتحسين إنتاجية العمل .
٣. الحفاظ على الموارد المائية ، وتقييم أداء السدود ، وإنشاء عدد أخر منها بحسب ترتيب أولويتها ، وجدواها مع رفع كفاءة استخدامات القائم منها ، وإعطاء الأولوية للمشاريع الزراعية التي تهدف إلى ترشيد استهلاك المياه ، وزيادة الكفاءة الإنتاجية .
٤. تطوير المناطق الريفية ، وخلق فرص العمل ، ورفع مستويات المعيشة فيها ، وتشجيع الأنشطة المتصلة بالتصنيع الزراعي والصناعات الحرفية والحفاظ على البيئة .
٥. السعي في تنمية الموارد البشرية من خلال التدريب ، وزيادة عدد الكوادر والخدمات والبحوث الزراعية ، والحد من ظاهرة هجرة المزارعين من الريف إلى الحضر .
٦. تعزيز دور القطاع الخاص في النشاط الاستثماري الزراعي ، وخاصة في المجالات المرتبطة بالتصنيع الزراعي والتسويق ، وتوفير مستلزمات الإنتاج .

---

[1] ــ الجمهورية اليمنية ، الخطة الخمسية الأولى (٩٦ ــ ٢٠٠٠) ، ص ٦٤ ــ ٦٦ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

٣- التخطيط الاقتصادي للقطاع السمكي

أ ــ متطلبات التخطيط الاقتصادي السمكي :

يشير تقرير مشاورة الخبراء عن صيد الأسماك السطحية إلى انه يلـــزم توفـير إدارة ذات كفاءة عالية لموارد الثروة السمكية ، أي انه يستدعي ضرورة تحديد سياسة لمصـــايد الأســماك، ووضع استراتيجية لها ، وصياغة خطط لتنميتها تتضمن تدعيم القرارات في مجـــال البحـوث ، ولضمان إدارة سليمة للموارد السمكية المتعددة الأصناف ، ينبغي أن تعطي جهود هيئـــة الإدارة وجهاز البحوث جميع العناصر بطريقة منسقة لأنه بدون ذلك تصعب المعالجة الناجحة لمســـائل الصيد[١] .

وتعتبر موارد الثروة السمكية من أهم أحد الموارد الطبيعية في اليمـــن ، الأمـــر الـــذي يتطلب تحديد استراتيجية لاستغلالها من خلال وضع الخطط والبرامج اللازمة للاستثمارات بمـــا يتناسب مع تنفيذ هذه الخطط والبرامج.

ولتحقيق أهداف خطة الثروة السمكية يتطلب تطبيق السياسات[٢] والإجراءات التالية

١. لابد من إجراء معالجة المشاكل المالية والإدارية والتنظيمية للمؤسسات والمشاريع الســـمكية الحكومية القائمة ، والسعي لتشغيلها على أسس اقتصادية وتجارية .
٢. مراجعة تنظيم عمل موانئ الصيد القائمة ، ومعالجة الصعوبات الفنية التي تعاني منها .
٣. تشجيع تطوير المصانع السمكية للتعليب ، وطحن وتمليح الأســـماك ، وتحســـين معـــدلات استغلال طاقاتها الإنتاجية ، وذلك لتلبيـــة احتياجـــات الســـوق المحليـــة المـــتزايدة ولزيـــادة الصادرات.
٤. تشجيع تقديم التسهيلات للقطاع الخاص وللمنتجين الفرديين في مجالات الإنتاج والتسويق.
٥. تشجيع إدخال وسائل وطرق الصيد الحديثـــة لتطويـــر الاصطيـــاد التقليـــدي ، ولتحســـين التعاونيات السمكية ، و تفعيل دور مركز أبحاث علوم البحـــار لمتابعـــة حركـــة المخـــزون السمكي ، وتحديد الكميات القابلة للاستغلال ، وسبل الحفاظ علـــى ســـلامة النـــوع والبيئـــة البحرية.
٦. ضرورة تفعيل دور رقابة الجودة والالتزام بالمعايير والمواصفات العالميـــة فـــي عمليـــات التحضير والتعبئة والنقل .
٧. السعي من قبل الجهات التنفيذية في الحكومة نحو قيام مؤسسات مختصـــــة لتنفيـــذ برامـــج التأهيل والتدريب لرفع مستوى كفاءة العاملين في مختلف مجالات إدارة وتشـــغيل وصيانـــة

---

١ منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ، تقرير مشاورة الخبراء عن صيد الأســـماك الســـطحية بالشـــباك العائمـــة الكبـــيرة ، رومـــا ٢ــ٦/٤/١٩٩٠ ، ص ٢٦ .

٢ الجمهورية اليمنية، الخطة الخمسية الأولى (٩٩-٢٠٠٠)، ص ٧٣.

© Arabic Digital Library Yarmouk University
www.manaraa.com

المرافق ، والمؤسسات والمنشآت والمعدات المستخدمة في النشاط وتشجيع القطاع الخاص على القيام بمهمات التدريب ، والتأهيل للعاملين فيه .

ب ــ استراتيجية التخطيط السمكي

تحدد الاستراتيجية في تنمية الثروة السمكية بناءا على ما يتوفر للبلاد من مخزون سمكي يقدر بحوالي (١,٨) مليون طن يسمح هذا المخزون بزيادة الكميات المصطادة إلى حوالي (٤٠٠) ألف طن سنويا ، ولذلك تقوم الاستراتيجية[1] على ما يلي :

١. تطوير صناعة المنتجات السمكية لتلبية احتياجات السوق المحلية المتزايدة ، ولزيادة الصادرات من خلال تشجيع مختلف القطاعات العاملة في مجال استغلال الثروة السمكية ، وخاصة الشركات الخاصة مع مراعاة كاملة للحفاظ على الأنواع والبيئة .

٢. تطوير مؤسسات القطاع الخاص ، وتطوير قدراتها المالية والفنية والإدارية وفي مختلف عمليات الصيد والعمليات التجارية ، والسعي لتنظيم وتوحيد النشاط الفردي في التعاونيات أو المؤسسات أو الشركات الخاصة .

٣. التركيز على الإدارة الكفؤة ، وصيانة الأسماك بشكل صارم ودقيق لوضع حد للانتهاكات على المياه الإقليمية والاصطياد غير المشروع وذلك من خلال زيادة الإنتاج المستهدف وهو بمعدل سنوي قدرة (٦%) بحيث يصل الإنتاج إلى حوالي (١٦٧) ألف طن في السنة الأخيرة للخطة ، والعمل على تحسين دخول العاملين في الاصطياد وذلك من خلال الاهتمام بالاصطياد التقليدي ومنحة الأسبقية لضمان استقرار العاملين في مزاولة نشاط الصيد ، والاهتمام بالاصطياد الصناعي في أعماق وأعالي البحار ، كما أن تشجيع استغلال الموارد السمكية عن طريق التجميد أو التصنيع أو الطحن بوحدات صغيرة ، وتعزيز القدرات على نقل الأسماك والمنتجات السمكية بواسطة أسطول الصيد ، وتخزينها بثلاجات خاصة لتسهيل وصولها إلى يد المستهلك المحلي أو لتصديرها وهي في حالة جيدة ، ولتنمية الإنتاج السمكي لابد من تحسين الخدمات الاجتماعية في المجتمعات والقرى السمكية كتوفير المياه والطرق والكهرباء والخدمات التعليمية والصحية.

---

[1] ــ الجمهورية اليمنية ، الخطة الخمسية الأولى (٩٩ ــ ٢٠٠٠) ، ص ٧٢ ــ ٧٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

٣:٤ التغلب على معوقات قطاعي الزراعة والأسماك

تعرفنا سابقا بأن قطاعي الزراعة والأسماك واجها معوقات عديدة تمثلت في المعوقات الطبيعية والاقتصادية والتكنولوجية ، ونظرا لوجود التطورات الحديثة وتوفر التقنيات الحديثة فإنه يمكن التغلب على هذه المعوقات من خلال اتخاذ بعض السياسات والإجراءات لمعالجتها.

١:٣:٤ التغلب على المعوقات الطبيعية لقطاعي الزراعة والأسماك

أ ــ التغلب على المعوقات الطبيعية للقطاع الزراعي

يتم التغلب على المعوقات الطبيعية للقطاع الزراعي من خلال :

١. تنمية الهياكل الأساسية ، وخاصة في مجال المواصلات والاتصالات التي تعتبر من أهم العوامل التي تعمل على زيادة إنتاجية القطاع الزراعي لأنه من خلال وجود شبكات طرق تربط المناطق مع بعضها البعض يسهل نقل المنتجات الزراعية ، ويساعد المزارعين على إدخال التقنيات الحديثة ، ورغم أن شبكات الطرق وصلت إلى (٧٢٦٤) كم في عام ١٩٩٢ ، منها (٤٧١٨) كم طرق إسفلتية و (٢١٠٩) كم طرق حصوية حيث بلغ معدل النمو حوالي (٤,٣%) خلال الفترة (١٩٩١ ــ ١٩٩٢) إلا أن اغلب المناطق الزراعية واقعة في المرتفعات الجبلية ، وهذا يلزم زيادة شق الطرقات إلى هذه المناطق حتى لا يكون هناك تشتت وصعوبة لوصول التكنولوجيا الحديثة من ميكنة ووسائل نقل وغيره[١] .

٢. ينبغي على اليمن استغلال المساعدات المقدمة من المنظمات العالمية للتغلب على بعض الصعوبات بخصوص مياه الري ، حيث تقدم هذه المنظمات أنظمة الري الحديثة كأنظمة الرش الحديثة في زراعة بعض المحاصيل الزراعية كالبطاطا والعنب وكذلك التقطير للخضراوات والنافورات لأشجار البساتين ، ومن هذه المنظمات منظمة (FAO) التابعة للأمم المتحدة التي تقدم العديد من المساعدات في مشاريع الري الحديثة وهذه المشاريع تتلاءم مع مختلف المزارع وتعطي المزارعين المعرفة في اختيار الأنظمة المناسبة للتغلب على القيود ، وكذلك حل مشاكل طول المسافات من قنوات الآبار ، كما تساعد على تقديم قاعدة أساسية لتأسيس معلومات بخصوص متطلبات مياه المحاصيل ، وجدولة الري ، وهذا بهدف زيادة الإنتاج الزراعي الذي كان يقيد بانخفاض مياه الأمطار (محدودية مصادر المياه) [٢] .

ويعتبر استخدام الموارد المائية بكفاءة عالية في اليمن من الأولويات لتحقيق الأمن الغذائي ، وكذلك فإن تبني الإجراءات والسياسات الداعمة التي تحد من استنزاف المياه وتعمل على

---

[١] ــ علي صالح الحجري ، مرجع سابق ، ص ١٧٩.

[٢] ــ FAO , Annual review , Mpderm irrigation introduced in Yemen, a summary of the organization activities during 1992 , p 11.

© Arabic Digital Library-Yamnour University
www.manaraa.com

تنمية مصادرها ، ولكي يتحقق ذلك لابد من الاهتمام بالسياسات والخطط التنموية من خلال[1].

أ ــ تنظيم عملية استخدام المياه وتداولها بين القطاعات الاقتصادية المختلفة ، وإنشاء الهيئات المائية المتخصصة في تنفيذ كل ما يصدر من تشريعات وقوانين.

ب ــ إيقاف حفر الآبار التي تستخدم للأغراض الزراعية بطرق عشوائية من خلال إصدار القوانين التي تحد من حفرها ، وخاصة في المناطق التي تعاني من استنزاف ، وعجز في المخزون المائي .

ج ــ رفع كفاءة الاستخدام في الزراعة ، وذلك بتشجيع إدخال أساليب الري الحديثة ولو كان ذلك بالاستعانة بما يقدمه بنك التسليف التعاوني والزراعي من قروض ميسرة لشراء تقنيات ، وأساليب ري حديثة .

٣. تشير الخطة الوطنية لمكافحة التصحر في الجمهورية اليمنية إلى أن مشكلة التصحر تهدد كافة مناطق البلاد سواء في المحافظات الشمالية أو الجنوبية والشرقية ، حيث تهدد الموارد الطبيعية من مياه ، وتربة ، وغطاء حراجي ورعوي ، وأراضي زراعية مما يعكس ذلك سلبا على الإنتاج الزراعي والنباتي والحيواني ، ومن اكثر المناطق تعرضا للتصحر المتسارع سهول تهامة ، وميفعة ، وبيحان ، وجنوب دلتا أبين حيث تزحف الرمال على الأراضي والقرى والطرقات ، ولذلك فإنه من اجل استصلاح الأراضي المتدهورة والمتصحرة ، وحماية البيئة من التدهور المتسارع يستوجب القيام بمشاريع تعتمد على استراتيجية تقوم على أساس[2] .

أ ــ المشاركة الطوعية للقرويين والمزارعين في تخطيط ، وتنفيذ ومتابعة النشاطات المختلفة في مجالات إدارة مساقط المياه ، وصيانة التربة ، وتثبيت الكثبان الرملية ، وإنشاء مصدات الرياح ، وهذا لن يتحقق إلا بدعم جهاز الإرشاد بالكوادر اللازمة ، والوسائل الضرورية التي تسمح بالاتصال المباشر بالسكان الريفيين لمعرفة خبرتهم في مجال النظم الزراعية الحرجية، وطرق صيانة التربة والمياه .

ب ــ تطوير قدرات الإدارة العامة للغابات والمراعي في وزارة الزراعة والموارد المائية في جميع محافظات الجمهورية ، وتحسين البنية الهيكلية والمعرفة التقنية للعاملين في الإدارة حتى يستطيعون القيام بمهامهم على المستوى التخطيطي والميداني على اكمل وجه ، وهذا

---

[1] ــ إسماعيل محمد المتوكل ، أوضاع الزراعة والغذاء في الجمهورية اليمنية ، الزراعة والتنمية في الوطن العربي ، مجلة ربع سنوية ، تصدرها المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، العدد الثالث ، السنة الرابعة عشر ، ١٩٩٥ ، ص ٤٧.

[2] ــ الاسكوا ، مشروع مكافحة التصحر في اليمن ، برنامج الأمم المتحدة " المكتب الإقليمي لغربي آسيا شعبة الزراعة ١٩٩٠ ، ص ١٢

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

يتطلب إيفاد العاملين في الإدارة العامة للغابات إلى الخارج للدراسات العليا ، وإجـراء دورات تدريبية محلية ، ودورات اطلاعية لهم في الخارج .

ج ــ الاستفادة من الإمكانات المتوفرة من خلال مشروع تطوير الغابات ، ودعم جهاز الإرشـاد الحراجي في الإدارة العامة .

ب ــ التغلب على المعوقات الطبيعية في القطاع السمكي

تشير منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (مصلحة مصـايد الأسـماك فـي المنظمة) [1] إلى انه يمكن التغلب على المعوقات الطبيعية أو البيئية حيث اتخذت تدابـير علـى المستوى الدولي من اجل مواجهة خطر تدهور البيئة في المناطق الساحلية البحرية حيث عولجت مشكلة التلوث للبيئة البحرية في إعلان واشنطن لعام ١٩٩٥ من خلال خطة العمل العالمية بشـأن حماية البيئة البحرية من النشاطات البرية ، وتقرير عام ١٩٩٥ الصادر عن الاجتمـاع الثـاني لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي (صيانة التنوع البيولوجـي البحـري والسـاحلي واستخدام المستدام) ومن أهم الإجراءات التي تم التركيز عليها ما يلي :

١-جرى توسيع اختصاصات جماعة الخبراء المعنية بالجوانب العلمية لحماية البيئة البحريـة ، وهي الجماعة المشتركة بين المنظمة البحرية الدولية ، ومنظمة الأغذية والزراعة واليونسكو ، ومنظمة الأرصاد الدولية ، ومنظمة الصحة العالمية ، والوكالة الدولية للطاقـة الذريـة ، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة .

٢- يقدم جماعة الخبراء المشورة فيما يتعلق بقضايا التلوث البحري حتى تستطيع أن تسـتجيب بصورة كاملة لاحتياجات الوكالات الراعية لها بتقديم المشورة المستندة إلى العلـوم الاجتماعيـة والطبيعية فيما يخص جميع جوانب حماية البيئة البحرية وإدارتها ، وتقوم هذه الجماعـة أيضـا بإعداد وتدريب كوادر في هذا الجانب .

ومما سبق يتبين انه يمكن لليمن أن تستفيد من هذه الجماعة للقضاء على التلوث الموجود فـي بعض سواحل البحر الأحمر لحماية موارد الثروة السمكية من التلوث والاسـتفادة مـن هـذه الجماعة أيضا في إعداد ، وتأهيل كوادر محلية متخصصة في حماية البيئة البحرية .

---

[1] ــ مصلحة مصايد الأسماك في منظمة الأغذية والزراعة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة ، حالة الموارد السمكية وتربية الأحياء المائية في العالم، ١٩٩٦ ، ص ٢٢ .

© Arabic Digital Library Yarmouk University
www.manaraa.com

٤:٣:٣ – التغلب على المعوقات الاقتصادية

تشير إحدى الدراسات[١] إلى أن الإدارة الاقتصادية لا تنهض إلا بتنسيق الموارد البشرية والموارد الطبيعية ، والموارد المالية المتاحة لتحقيق أهداف معينة ، كما أنها لا تقوم إلا بإدارة عمليات الإنتاج ، وإعداد وتدريب العاملين ، ومنح الحوافز المادية والمعنوية للعاملين ، ورفع كفاءة القيادات الإدارية على كافة مستويات الاقتصاد الوطني ، بالاضافه إلى تنظيم العلاقات المختلفة بين الأجهزة والوزارات والمؤسسات ، ولذلك فإن خطط التنمية السابقة في اليمن كانت كما هو في البلدان النامية تفتقر إلى وضع الاسقاطات لمعرفة احتياجات التنمية من الكوادر الفنية المتوسطة (التعليم المهني والفني والتخصصي) وكذلك الاحتياجات من الكوادر لتلبية احتياجات التنمية من خريجي الدراسات المتوسطة والجامعية ، والذي يتطلب إعدادهم لتلبية احتياجات القطاعات الجديدة والتي لها الدور الرائد في تصحيح الاختلالات الهيكلية للاقتصاد.

ويلزم اتخاذ سياسات تساعد على التغلب على المعوقات الاقتصادية لقطاعي الزراعة والأسماك ومن ابرز تلك السياسات ما يلي :-

أ-السياسات النقدية والمالية

تشكل السياسات النقدية والمالية إحدى الأدوات الفعالة التي تسخرها العديد من الدول مع بعض الأدوات والوسائل لتحقيق التنمية الزراعية (نباتية ـ حيوانية ـ سمكية) والاقتصادية ، حيث لا يتم تطوير النظم الائتمانية والنقدية ، وتطوير الرقابة على عرض النقود واستخدامه مع الائتمان في ظروف الاستقرار النقدي المحلي إلا من خلال السياسات النقدية والمالية ، وتتناول السياسة النقدية المسائل بإدارة ومراقبة عرض النقود واستخدامها في التداول ، سواء كانت نقود ائتمانية أو قانونية مع مراقبة الصرف الأجنبي تحقيقا لغايات معينة ، ويعالج إصدار العملة الرسمية أو النقود القانونية عن طريق التمويل بالعجز في الميزانية العامة كوسيلة من وسائل السياسة المالية[٢].

حيث تلعب السياسة المالية دورا كبيرا في تنشيط الادخار ، وتقليل فوارق الدخول بين الأفراد ، وتهيئة المناخ الملائم للاستثمارات التنموية ، ويتحقق ذلك من خلال عدد من الأدوات وهي الضرائب والنفقات الحكومية التي تؤثر على توزيع الموارد في المجتمع ، وهذا يكون وفقا لعدة معايير من أهمها الكفاءة والمساواة ، وتختلف وجهات النظر حول اثر زيادة الإنفاق الحكومي على مستوى النمو الاقتصادي للدولة حيث انه في ظل تدني مستوى الادخار

---

[١] ـ حسين احمد الحسين ، الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في اليمن ، دراسات في الاقتصاد اليمني ، مرجع سابق ، ص ٥١.

[٢] ـ عزيز شاهر إسماعيل ، سياسة التنمية الزراعية ، ١٩٨١ ، ص ١٣١ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

والاستثمار فان العجز في الميزانية يؤدي إلى تدهور الحساب الجاري ، وبالتالي يؤثر سلبا على مستوى النمو الاقتصادي[1] .

وتعتبر الضرائب مصدرا أساسيا للدخل ، وتتعدد أنواع الضرائب التي تمارسها الدول في النشاط الزراعي (نباتي ــ حيواني ــ سمكي) ، وتختلف من دولة إلى أخرى حتى ضمن الدولة الواحدة ، كما تتباين الضرائب الزراعية ، وتتطور من مرحلة إلى أخرى ومن ابرز هذه الضرائب[2] :

أ ــ **ضريبة الأرض** : هذا النوع من الضرائب التي تكون من خلال فرض رسم مقطوع إلى الملكية الزراعية ، يتباين من منطقة إلى أخرى حسب خصوبة الأرض والقرب والبعد من المراكز الحضرية ، وهو لا يؤثر على الإنتاج لأنه مقطوع ويعتبره صاحب الأرض من التكاليف الثابتة ، وبحسب مبادئ النظرية الاقتصادية للتحليل الجزئي بأن التكاليف الثابتة لا تؤثر على قرار الإنتاج إلا إذا كانت مرتفعة بشكل كبير.

ب ــ **ضريبة الاستهلاك** : فرض نسبة مئوية من حاصل المبيعات الزراعية في مراكز بيع الجملة .

ج ــ **رسوم التصدير** : ضريبة تشبه ضريبة الاستهلاك ، وهي بنسبة مئوية تفرض على السلع الزراعية المصدرة إلى الخارج .

ويعتبر ضعف الاقتصاد اليمني في القدرة على السيطرة والتحكم في العجز المالي للحكومة من أهم المشاكل الاقتصادية حيث تزايد حجم العجز منذ منتصف الثمانينات حتى عام ١٩٩٤ وكانت معدلات النمو لهذا العجز عالية اثر تحقيق الوحدة ، نتيجة لانشغال الحكومة في توحيد المؤسسات العامة للدولة الجديدة ، وقد شكل العجز حوالي (١٥ %) في المتوسط من الناتج الإجمالي المحلي خلال الفترة (١٩٩٠ ــ ١٩٩٣) ، ونتيجة لزيادة النفقات الجارية بشكل ملحوظ حيث بلغت (٨٠%) من إجمالي النفقات في عام ١٩٩٤ ، الأمر الذي أدى إلى زيادة العجز المالي ، وهذا يعني أن اتجاه الإنفاق العام على هذه الصورة هو زيادة الإنفاق الاستهلاكي ، وزيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات ، ونتيجة لقصور الإنتاج في جميع القطاعات ، وخاصة في قطاعي الزراعي والأسماك ، فان العجز المالي ظهر خلال زيادة الطلب على الواردات[3]. ولذلك يمكن السيطرة والتحكم على العجز من خلال ما يلي :

---

[1] ــ مطهر عبد العزيز العباسي ، السياسات الاقتصادية وميزان المدفوعات في اليمن خلال الفترة ٩٠ ــ ١٩٩٤ ، دراسات يمنية في الاقتصاد اليمني ، مرجع سابق ، ص ٢٤٧.

[2] ــ سالم توفيق النجفي واسماعيل عبيد حمادي ، مرجع سابق ، ص ٢٧٥ ــ ٢٧٧.

[3] ــ مطهر عبد العزيز العباسي ، مرجع سابق ، ص ٢٤٨.

© Arabic Digital Library Yarmouk University
www.manaraa.com

١ – اتخاذ سياسة واضحة في حجم ونوعية التوظيف في المؤسسات العامة وتقليص الكم الهائل من المنتسبين في الوظائف الحكومية ، كما أن التوزيع القطاعي للنفقات خلال الفترة (١٩٩١ ــ١٩٩٣) يبين أن حوالي (٥٠%) من إجمالي النفقات خصص للدفاع والأمن والإدارة العامة ، بينما كانت القطاعات الإنتاجية الأخرى تشكل نسبة ضئيلة[١] ، لذلك لابد من زيادة مخصصات القطاعات الإنتاجية وخاصة قطاعي الزراعة والأسماك من خلال سياسة الائتمان التي تمكن المنتجين الزراعيين والصيادين من الحصول على القروض التي يحتاجونها سواء كانت بهدف سد الاحتياجات الاستهلاكية أو الإنتاجية.

٢ – لابد من انتهاج سياسة لتخطيط التوظيفات الاستثمارية، وذلك لتقليص الاعتماد على تمويل الخطة للموارد الخارجية ، وهذا لا يكون إلا بحشد الموارد والإمكانيات المحلية ، من خلال زيادة استخدام الطاقات الإنتاجية ، وخاصة الزراعة والأسماك حتى يؤدي ذلك إلى زيادة الناتج الإجمالي المحلي ، وبالتالي زيادة الدخل القومي ، ولكي تنجح سياسة التوظيفات الاستثمارية يلزم التأكد من الجدوى الاقتصادية لأي مشروع ، وما يمكن أن تحقق الفعالية للتوظيفات الاستثمارية ، وبتوفر منهاجيه تربط بين مختلف القطاعات في المجالات الإنتاجية وغير الإنتاجية ، لتحقيق تنمية متناسقة بين مختلف مناطق الجمهورية بما يساعد على الاستفادة من كافة الموارد الطبيعية والبشرية[٢] .

٣ – لن تستطيع الدولة تقليص الاعتماد على التمويل الخارجي لا بعد تقوية الهياكل الأساسية ، ويكون ذلك بتوفير الاستثمارات المطلوبة من خلال القروض والمساعدات التي تحصل عليها ، وزيادة نصيب القطاع الزراعي (نباتي وحيواني) من إجمالي الاستثمارات ومن القروض والمساعدات حيث لا يزال نصيب هذا القطاع منخفض مقارنة بالقطاعات الأخرى[٣] .

وبالمثل لابد من زيادة نصيب القطاع السمكي حيث مايزال نصيبه منخفضاً من إجمالي الاستثمارات، ومن القروض والمساعدات بهدف تحقيق أقصى العوائد الممكنة من مصائد الأسماك التي تمثل أغنى الموارد الطبيعية لليمن ، ويتضح من خلال المشروع الرابع لتطوير مصايد الأسماك والذي حصلت فيه الدولة على قرض بقيمة (٦,٥) مليون دولار حيث يمكن تحسين نظم تداول الأسماك وجمعها ، وتوزيعها في قرى الصيد ، وتعاونياته لان هذا المشروع سيكلف (٣٨,٤) مليون دولار تسهم فيه المؤسسة الدولية للتنمية بحوالي (١٣,٥) مليون دولار ،

---

[١] ــ مظهر عبد العزيز العباسي ، مرجع سابق ، ص ٢٤٩.

[٢] ــ حسين احمد الحسيني ، مرجع سابق ، ص ٥٥ .

[٣] ــ احمد محمد مقبل ، مشكلة البطالة في الجمهورية اليمنية ، بعض الأسباب والمعالجات ، دراسات يمنية في الاقتصاد اليمني ، مرجع سابق ، ص ٣٦٧ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

في حين يسهم صندوق النقد العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بحوالي (١١,٨) مليون دولار ، وتسهم اليمن بمبلغ (٦.٦) مليون دولار[١].

ويتضح مما سبق بان قطاعي الزراعة والأسماك يحتاجان إلى بناء الهياكل الأساسية لهما والاستفادة من القروض والمساعدات لتنميتهما وتحقيق بناء هذه الهياكل والاكتفاء الذاتي وتصدير الفائض لمساهمة هذين القطاعين في زيادة الناتج المحلي الإجمالي ، وبالتالي زيادة الدخل القومي .

ب ــ التغلب على السياسات السعرية

تلعب سياسات الأسعار دورا رئيسا على مستوى الاقتصاد الوطني لمختلف الدول ، وبغض النظر عن الاتجاه الاقتصادي للبلد ، ففي النظام الرأسمالي ينتظم الجهاز السعري تلقائيا بحسب العرض والطلب ، وفي مختلف اوجه النشاط الاقتصادي ، وتؤثر سياسة الأسعار على مستويات الدخول وتوزيعها بحسب مستويات المعيشة ، وأما في ظل الاقتصاديات المركزية فتعتبر سياسات الأسعار من أهم الأدوات التي تستخدم لتحقيق أهداف السياسات الاقتصادية ، وتسيطر الدولة سيطرة تامة على نظام الأسعار ، ومن خلال الواقع الملموس فان السياسة المتعلقة بالحرية المطلقة لجهاز السعر في الأنظمة الرأسمالية ، والسيطرة المطلقة على الأسعار في الأنظمة المركزية بعيدة كل البعد عن الواقع ، حيث لا يمكن للدولة أن تلعب دور المتفرج في الأنظمة الرأسمالية ، وأيضا لا يمكنها أن تقوم بجميع الأدوار في الأنظمة الاشتراكية ، ولذلك فإن تدخل الدولة في الجهاز السعري من الأمور المتعارف عليها في الأنظمة الرأسمالية[٢]. ومن هنا لابد من رسم خطة لوضع سياسة سعريه تكون في موضع التنفيذ للأمور الضرورية والأساسية . ومن خلال السياسات السعرية التي يتوقع تطبيقها لقطاعي الزراعة والأسماك سيتمكن هذان القطاعان من زيادة معدلات الإنتاج لهما ومن ابرز تلك السياسات :

١- الإلغاء التدريجي للدعم الحكومي لأسعار الحبوب المستوردة التي كانت تستنزف الوفورات التي يفترض توجيهها للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، والإلغاء التدريجي للدعم الحكومي المقدم لتشغيل ، وصيانة مشاريع الري من خلال الحصول على أثمان المياه من المزارعين المنتفعين ، وهذا سيؤدي إلى حسن استعمال المياه ، وزيادة المساحة المروية ، وتوزيع الإنتاج نحو زراعة المحاصيل الأكبر ربحية ، بالإضافة إلى تحرير أسعار القطن عن طريق رفع سعر الرطل ليجعل المزارعين يسعون إلى زيادة زراعته في المواسم الزراعية

---

[١] ــ التقرير السنوي للصندوق الدولي للتنمية الزراعية لعام ١٩٩٠ ، ص ٨٢ .

[٢] ــ الزراعة والتنمية في غربي اسيا ، السياسات السعرية والزراعية في الجمهورية العربية اليمنية : الوضع الراهن وافاق المستقبل ، مرجع سابق ، ص ٧٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

القادمة ، والعمل على إنتاج البذور المحسنة والتقاوي والاشتال من قبل وزارة الزراعة والموارد المائية على أسس تجارية دون دعم ، وترك الحرية للقطاع الخاص للقيام بمثل هذه النشاطات[1].

٢- تحديد أهداف واستراتيجية معينة لرعاية محصول معين لما يحتله هذا المحصول من أهمية خاصة ، عندما تكون هذه المحاصيل مصدرا أساسيا للحصول على النقد الأجنبي عن طريق التصدير أو أن يكون المحصول وسيط الإنتاج سلع صناعية[2] .

ويعتبر محصول البن في اليمن من أهم المحاصيل النقدية التي لها أهمية خاصة ويلزم على الدولة اتخاذ السياسات لزيادة إنتاج هذا المحصول ، كما ينبغي أيضا أن تكون هناك استراتيجية معينة برعاية الدولة لتقليص محصول القات الذي يستولي على نسبة عالية من كمية المياه ، ولا يتم ذلك إلا من خلال استبدال زراعة القات بزراعات بديلة ، وتوفير نشاطات إنتاجية اقتصادية للمزارعين ، وهذا يجب أن يرافقه توجه إعلامي ، وبرامج تهدف إلى التغير الاجتماعي في المجتمع اليمني من خلال[3] :

أ ــ رفع الضريبة على المساحات الحالية المغروسة بالقات ، وإصدار قوانين تشرع في وقف زراعة أراضٍ جديدة للقات أو تجديد المساحات الموجودة حاليا ، وعدم إصدار أي تراخيص لحفر آبار جوفية لاستعمالهما ماؤها لري القات .

ب ــ تحديد المساحات المغروسة بالقات من خلال التوجه الجاد للحكومة في تقديم القروض والمساعدات طويلة الأجل للمزارعين بقطع هذا المحصول ، ومساعدة المزارعين في إنشاء مشروع اقتصادي زراعي في منطقة تواجده .

ج ــ إظهار الآثار السلبية لتأثير القات على الأفراد في المجتمع اليمني من خلال تكثيف الجهود من خلال وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية .

٣- يجب الاستناد إلى بعض التجارب العالمية لتحقيق أهداف السياسات السعرية للقطاع السمكي من خلال رعاية مصالح كل من المستهلك والمنتج وتحديد استراتيجية معينة لرعاية بعض المنتجات السمكية كتولي الدولة استغلال اسماك الشروخ الصخري من قبل القطاع العام المتمثل في مؤسسة الاصطياد الساحلي ، والتعاونيات السمكية ، حيث أن السماح للجميع باصطياده سيؤدي إلى هلاك الاحتياطي منه بسبب عدم عقلانية الاصطياد والتي ستنشئ نتيجة لسعره العالي في السوق الأمر الذي سيجلب أعداد كبيرة من مختلف

---

[1] ــ الجمهورية اليمنية ، وزارة الزراعة والموارد المائية ، التقرير القطري حول التنمية الزراعية عام ١٩٩٦ ، ص ٢٣.

[2] ــ سالم توفيق النجفي ، اسماعيل عبيد حمادي ، مرجع سابق ، ص ٢٥٣ ــ ٢٥٤.

[3] ــ احمد يحيى يحيى صبر ، مرجع سابق ، ص ١٥٧ ــ ١٥٨.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

القطاعات لاصطياده وتسويقه ، وهذا بالفعل ما حدث في سلطنة عمان التي منعت مؤخرا اصطياده حفاظا على تكوينه البيولوجي بعد أن أهدر الاحتياطي منه بالاصطياد الجائر[1].

ج-التغلب على ضعف السياسيات التسويقية

يشير التقرير القطري حول التنمية الزراعية عام (١٩٩٦) إلى انه من خلال تشجيع إقامة البنية الأساسية لتسهيل التسويق الزراعي والسمكي داخليا وخارجيا يمكن رفع كفاءة التسويق الزراعي والسمكي ، وذلك يتم بتوفير البنية التحتية اللازمة كإقامة أسواق الجملة ووضع مواصفات للإنتاج والعبوات ، وتوفير المعلومات اللازمة عن الأسواق الخارجية ، والعمل على إلزام بائعي المفرق بإظهار أسعار المنتجات (الزراعية والسمكية) بوضوح لتحقيق المنافسة العادلة ولتعود المنفعة للمستهلك والمنتج معا ، وإتاحة الفرصة تدريجيا للقطاع الخاص للقيام بتسويق مستلزمات الإنتاج على أن يقوم القطاع العام بالرقابة والتفتيش ، وتقديم الخدمات اللازمة ، وتطبيق التشريعات الخاصة بمنع الاحتكار[2]. وبخلق سياسة تسويقية شاملة يمكن لليمن وكل الدول العربية مواجهة العجز المتوقع للإنتاج السمكي عن طريق المنظمة العربية للتنمية الزراعية أو الاتحاد العام لمنتجي الأسماك ، كما يمكن أيضا معالجة الوضع التي تعاني منه بعض الدول العربية والمتمثل في عجز إنتاج هذه المادة الغذائية الأساسية لشعوب المنطقة من خلال التفاوض مع أي دولة ترغب في الحصول على الفائض من موارد الثروة السمكية مقابل حصة من الأرباح أو من كمية الصيد ، وبذلك يمكن النهوض بالاقتصاد الوطني للدول العربية[3] .

د-السياسات التجارية

تتميز هذه السياسة بأنها ذات فعالية في تعبئة الموارد اللازمة للتنمية الزراعية (نباتية ــ حيوانية ــ سمكية) الاقتصادية حيث تلعب دورا رئيسا في اجتذاب وتشجيع الرأسمال الوطني والأجنبي ، ومنع هجرة راس المال إلى الخارج ، ورفع القدرة على الادخار ، وتوفير الموارد المالية للدولة ، بالإضافة إلى دعم وزيادة موارد النقد الأجنبي المتاحة ، واستغلالها في تطوير الإنتاج ، وتحقيق التوازن الخارجي[4] .

---

[1] ــ الجمهورية اليمنية، وزارة الثروة السمكية، تقرير حول الصادرات السمكية وسياستها في الجمهورية اليمنية، مرجع سابق، ص ٩،٨.

[2] ــ الجمهورية اليمنية، وزارة الزراعة والموارد المالية ، التقرير القطري حول التنمية الزراعية عام ١٩٩٦ ، ص ٣٧.

[3] ــ بدرية العوضي، مرجع سابق ، ص ١٤٧.

[4] ــ عزيز شاهو ، مرجع سابق ، ص ١٣٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

وتتأثر السياسات التجارية بسياسات سعر الصرف التي تؤثر على أنواع عديدة من الأسعار النسبية في الاقتصاد ويصنفها العباسي إلى :

١- الأسعار المحلية القابلة للتجارة نسبة إلى أسعار السلع غير القابلة للتجارة .

٢ - الأسعار بالعملة الأجنبية لصادرات الدولة نسبة إلى أسعار الصادرات المنافسة له.

٣ - الأسعار بالعملة المحلية للواردات البديلة نسبة إلى تكاليف إنتاج هذه السلع.

٤ - أسعار الصادرات أو الواردات البديلة نسبة إلى تكاليف إنتاج هذه السلع.

ولذلك فان أي تغير في مستوى سعر الصرف فانه يؤثر على حجم الصادرات والواردات للدولة وخاصة القطاعات الإنتاجية (كالزراعة والأسماك) مما يؤثر ذلك في مستوى الإنتاج والاستهلاك معا ، ويشير العديد من الاقتصاديين المهتمين إلى أن إنخفاض قيمة العمله الوطنيه له إثر على حركة سياسة التجاره (الصادرات والواردات) للدولة وفق شروط وافتراضات مسبقة ومن أهم أساليب التحليل في هذا المجال ما يسمى بطريقة المرونات لتحليل ميزان المدفوعات (Abbroach to The Balance of payment Elasticity) وهذه الطريقة عبارة عن تخفيض قيمة العملة الوطنية مما يجعل قيمة صادرات الدولة رخيصة في سوق التجارة الدولي في حين تكون أسعار الواردات عالية في السوق المحلي وهذا قد يساعد على تصحيح الاختلال ، وتحسين ميزان المدفوعات وحتى تكون سياسة تخفيض قيمة العملة ذات فعالية في تحسين المدفوعات لابد أن يكون الطلب على الصادرات للدولة متمتعا بمرونة عالية وتتعدد السياسات التجارية فمنها سياسات الرقابة التي تشمل الرسوم الجمركية على الواردات ، وسياسات دعم الصادرات ونظام حصص الاستيراد ، وسياسات الرقابة التمويلية التي تشمل القيود على حركة رؤوس الأموال ، وتنوع أسعار الصرف تبعا لنوع السلعة إذا كانت أساسية أو كمالية[١] .

وتعتبر السياسات التجارية من أهم الوسائل لتحقيق تنويع الإنتاج الزراعي ، وتطويره لأنها تلعب دورا كبيرا في رفع القدرة على الادخار ، وتساهم في تعبئة الموارد المالية لتحقيق تنمية زراعية جيدة ، ويتحقق ذلك عن طريق تقييد استيراد السلع الكمالية وشبة الكمالية ، كما أنها تسهم في زيادة موارد الأقطار النامية من العملات الأجنبية ، التي يمكن توجيهها لخدمة التنمية المنشودة ، وتقليل موازين مدفوعاتها عن طريق زيادة إيراداتها من التصدير[٢] .

ويشكل الإطار القانوني في السياسات التجارية الخارجية للسلع الزراعية والسمكية في الجمهورية اليمنية أساس النظام حيث كان العمل بالقانون رقم (٤٠) لعام ١٩٩١ الخاص

---

[١] ـــ مظهر عبد العزيز العباسي ، مرجع سابق ، ص٢٥٢.

[٢] ـــ عزيز شاهر ، مرجع سابق ، ص ١٣٧ ـــ ١٣٨.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

بسياسات التجارة الخارجية للسلع الزراعية والسمكية والغذائية دورا كبيرا في المجالات التالية[1].

١ – مجال الصادرات :

تميز هذا القانون بإعفاء الصادرات الوطنية من رخصة التصدير ، وكذلك الإعفاء من كافة الرسوم الضريبية أيا كان نوعها ، وذلك بهدف إزالة القيود الإدارية والقانونية التنظيمية التي تعيق زيادة الصادرات بشرط تنظيم التصدير للسلع الزراعية والغذائية الممكنة ، ومراعاة المواصفات والتعبئة وشهادة المنشأ.

٢ – مجال الواردات:

اتسمت سياسة الاستيراد بالتوجه نحو تحقيق توازن من خلال حماية الإنتاج المحلي بدلا عن الاستيراد ، واتخاذ سياسة الحرية الاقتصادية واليات السوق في التعامل مع التجارة الخارجية للسلع الزراعية والغذائية المستوردة بحسب الطلب والنقص في الإنتاج المحلي ، كما تتميز هذه السياسة أيضا ببقاء قانون حضر استيراد الخضار والفاكهة الذي صدر عام ١٩٨٣ من اجل استمرارية حماية المنتجات المحلية من هذه السلع ، وتشجيع زيادة إنتاجها ، وفيما يخص المحاصيل النقدية وخاصة البن فانه مقيد برخص استيراد وتحديد الكميات بالاضافه إلى محاصيل الحبوب (القمح والدقيق) ، وغيرها فإنها مقيدة برخص استيرادها حيث أن هذه المحاصيل كانت تعتبر من المحاصيل المدعومة من قبل الدولة .

٤-٣-٣ – التغلب على المعوقات التكنولوجية

يتحقق التقدم التكنولوجي من خلال وجود بنيان إداري وتنظيمي كفء ، أي من خلال توفر كوادر إدارية وتنظيمية ذات خبرات فنية لعمل تنظيم علمي متكامل ، وإعداد وتوفير العمالة الماهرة التي يمكنها أن تتكيف مع تطورات العصر وأساليبه لتحقيق تقدم واسع ، وهذا يتحقق عن طريق أساليب ووسائل عديده منها استخدام التقنيات الحديثة[2] ، ويمكن التغلب على المعوقات التكنولوجية لقطاعي الزراعة والأسماك من خلال:

أ- التنظيم الإداري

تتصف الزراعة باندماج الإدارة المزرعية مع الحيازة الزراعية ، وتلعب هذه الصفة دورا كبيرا في ارتفاع الكفاءة الإنتاجية الزراعية سواء أكان المزارع مالكا أم مستأجرا، نظرا إلى أن المزارع يستهدف تعظيم صافي دخله المزرعي ، ولهذا فانه يعتني باستثماراته المزرعية وصيانتها ، ومن خلال الاندماج يمكن للمزارع أن يتخذ قراراته المزرعية بقدر اكبر من تحمل

---

[1] – الجمهورية اليمنية ، وزارة الزراعة والموارد المائية ، التقرير القطري حول التنمية الزراعية عام ١٩٩٦ ، ص ٣٧.

[2] – محمد احمد حنفي ، مرجع سابق ، ص ٨١ – ٨٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

المخاطرة لأن اتخاذ أي قرار في إطار العمليات الإنتاجية الزراعية يكون صعب إذا لـــم يكـون هناك ارتباط وثيق بين الإدارة وتلك العمليات ، وخاصة تلك القرارات التي تـــؤدي إلـــى تغـير نمطية العمليات المزرعية[١] .

ويمكن التغلب على مشكلة تفتت الحيازة الزراعية عن طريق تجميع الأراضي الزراعيـــة المفتتة من خلال المشاركة بين أصحاب الأراضي الزراعية على شـــكل اســـهم موزعـــة بيـــن المزارعين ، وبذلك سوف تزداد المساحة الأفقية المزروعة ، وبالتـــالي يتـــم إزالـــة الجســـور والمساقي والدروب والقنوات التي تفصل الأراضي الزراعية عن بعضها البعض[٢] .

وفيما يخص التغلب على القطاع السمكي فانه يمكن استغلال الثروة السمكية مـــن خـــلال وجود وسائل النهوض بهذه الثروة بحيث تعمل على إزالة كل العقبات تدريجيا وهذا لن يكـون إلا بالحصول على الإحصاء السمكي من خلال مسح المصايد ، وتنظيم موانـــئ الصيـــد ، والتنبـــؤ بمجهود الصيد ، بالإضافة إلى خلق تشريعات تعمل على ترتيب الصيد ، وإعداد كـــوادر فنيـــة وإرشادية[٣] .

كما يمكن لليمن أن تستفيد من خلال التدابير التي تتخذهـــا المنظمـــات غـــير الحكوميـــة ومستخدمو الموارد السمكية والصناعية . حيث تم معالجة المعوقات الإدارية في القطاع الســـمكي من خلال إنشاء نظام عالمي لمنح الشهادات البيئية ، ووضع البطاقات على نظم إدارة المصـــايد والمنتجات السميكة ، كما قدمت منظمة السلام الأخضر اقتراحاً في عام ١٩٩٥ يتضمن إنشـــاء مجموعات تمثل جميع أولئك المعنيين لدعم أعمال الصيانة والإدارة البحرية من خـــلال مختلـــف النشاطات كاعتماد التدريب والتعليم وشهادات المنتج ، كما طرحت رابطـــة (قطريـــة) أوروبيـــة كبرى* لصناعة الصيد والمنتجات السمكية اقتراحاً يتضمن إلزام أعضائها بعـــدد مـــن المبـــادئ المتضمنة للصيانة والإدارة السليمتين للموارد السمكية[٤].

ب ــ رفع مستوى كفاءة العمال

يمكن رفع مستوى العمالة من خلال رفع كفاءتهم لأن ذلك سيكون له اثر كبيرا في معرفـــة البناء الاقتصادي والمستوى الاجتماعي لليمن ، وتتحدد نوعية الحرف ومستواها لدى المواطنيـــن من خلال الدرجة التي يستطيعون فيها الإسهام في أية عملية تنموية سواء كـــانت اجتماعيـــة أو

---

[١] ــ سالم توفيق النجفي ، إسماعيل عبيد حمادي ، مرجع سابق ، ص ٤٢ .

[٢] ــ ناصر عبد الله العولقي ، وعادل إبراهيم هندي ، مرجع سابق ، ص ١٦٦ .

[٣] ــ عبد الحميد محمد عبد الحميد ، مرجع سابق ، ٢٨٨ ، ٢٨٩.

* – الرابطة الأوروبية: هي الرابطة للتجارة الحرة أنشئت في عام ١٩٦٠ بعضوية (النمسا ، النرويج ، والسويد ، وسويسرا، والمملكة المتحدة ، وفنلندا، وأيسلندا) وانخفض عدد أعضاء هذه الرابطة إلى أربع دول في عام ١٩٩٦.

[٤] ــ مصلحة مصايد الأسماك في منظمة الأغذية والزراعة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة ، مرجع سابق ، ص ١٦ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

اقتصادية ، ولهذا فقد اصبح تطوير الفعل الإنساني وشد قواه لخدمة عملية الإنتاج ذا اثـــر كبـــير للوصول بالفرد إلى التطور التكنولوجي ودمجه مع الحياة الحضارية المعاصرة[1].

ولمعالجة مشكلة العمالة في قطاعي الزراعة والأسماك لابد من إعادة النظر فـــي أنمـــاط وسياسات التنمية التي لم تتعامل بشكل صحيح مع هذه الأوضاع والمشاكل ، ويمكن ذلـــك مـــن خلال ما يلي[2] :

١ – أن يتم التركيز في سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعيـــة علـــى تنميـــة القطاعـــات المنتجة من خلال تنمية متوازية ومتوازنة لقطاعي الزراعـــة (نبـــات ــ حيـــوان ــ اســـماك) والصناعة حتى يكونا متشابكان ومتكاملان مع بعضهما البعض .

٢ – يتم التركيز على تنمية المناطق الريفية ، وذلك من خلال زيادة الاستثمارات للقطاعـــات المنتجة ، ووضع تخطيط فعلي للقوى العاملة ككل ، والتركيز علـــى القـــوى العاملـــة لقطـــاعي الزراعة والأسماك من ناحية رفع مستوى وعيها ، وإعدادها مهنيا وفنيا .

٣ – مساواة القوى العاملة للزراعة والأسماك بغيرها من فئات القوى العاملـــة مـــن ناحيـــة شمولها بالضمانات والتأمينات والتشريعات الاجتماعية ، ويجب مراعاة الحـــرص علـــى عدالـــة توزيع الدخل الزراعي والسمكي بين مختلف القوى العاملة في مجال التنمية البشـــرية والســـعي نحو رفع قدرات ومؤهلات القوى العاملة(العلمية والفنية والمهنية) .

ج ــ تطوير البحوث الزراعية والسمكية

يعتبر البحث العلمي من الركائز الأساسية لرأسمال الذي ينقسم إلى قسمين حسب مـــا هـــو متعارف علية في علم الاقتصاد ، ويتمثل القسم الأول في رأس المال المادي الذي يشـــمل الآلات والمعدات والأدوات والأبنية وما عليها ، بينما يتمثل القسم الثاني برأس المال البشـــري والـــذي يشمل التراكم الحاصل في المعرفة على مختلف أنواعها ، ونظرا لان ثروة الأمم لا تتحـــدد أولا وقبل كل شيء ، وبحسب ما أشار إليه آدم سميث (إلا بالمهارات التي يتمتع بها عنصـــر العمـــل وبحسن التقدير في استخدامه) [3] .

ويعتبر التطابق بين البحث العلمي والإنتاج المادي أساس التقدم التكنولوجي ، وهذا يكـــون نتيجة لبذل جهود مكثفة من اجل التفوق ، حيث أن التقدم ليس شيئا عفويا يظهر نتيجـــة حـــدوث

---

[1] ــ خالص الاشعب ، اليمن دراسة في البناء الطبيعي والاجتماعي والاقتصادي ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام ، العراق ، سلسلة دراسات ٣١٥ ، ١٩٨٢ ، ص ١١٨ .

[2] ــ الاسكوا ، أوضاع ومشاكل القوى العاملة في القطاع الزراعي في منطقة غربي اسيا ، ١٩٩٠ ، ص ٩١ ، ٩٢ .

[3] ــ عبد الرزاق بني هاني ، وخليل حماد ، المعوقات الاقتصادية والإدارية والاجتماعية للبحث العلمي ، دراسة وصفية قياسية لحالة من الجامعات الأردنية ، المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد ٢١٢ ، ١٩٩٦ ، ص ١٠٨ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

ظاهره تلفت أو هو مجرد فكرة تخطر بذهن أحد العلماء المتخصصين ، وإنما نتيجة لتطابق البحث العلمي مع الإنتاج المادي ، كما أن تطوير البحوث اصبح ذا دور كبير حيث أن معدل نمو الناتج القومي في المجتمعات المتقدمة يتناسب طرديا مع معدل الإنفاق على البحث العلمي ، وعلى التنمية الذي يعبر عنه بالبحوث التنموية (Research and Development) ومن خلال التجارب العالمية والخبرة اتضح أن الاستثمار في البحث العلمي هو افضل أنواع الاستثمار لأنه يحقق عائد إيجابي مباشر في التنمية ، ولكن شريطة أن يتوفر للبحوث كل عوامل التقدم والتطور ، وإلا فإنها تفقد قيمتها بسرعة وتصبح غير نافعة[1] .

ونظرا للحاجة الماسة في اليمن إلى الأبحاث فانه يجب على الحكومة اليمنية أن تزود مراكز البحوث الزراعية والسمكية بالباحثين الأكفاء وان تنفق بسخاء على مختلف البحوث الزراعية والسمكية ، وان توجه الجامعات باحثيها نحو الأبحاث الزراعية والسمكية كجزء من خطة تتبناها الدولة ، وتشارك فيها الجامعات ، لأنه يمكن رفع الكفاءة التكنولوجية في اليمن عن طريق الأبحاث التي ستعمل على نشر المعلومات الحديثة بين المزارعين بطريقة مبسطة ، وتجعلهم يتعرفون على الأساليب والطرق الإنتاجية الحديثة ، وقد تنخفض تكلفة الإنتاج لمختلف المحاصيل الزراعية والمنتجات السمكية وبالتالي يمكن تضييق الفجوة الغذائية ، وكذلك فتح أسواق جديدة نتيجة لتحسين نوعية المنتجات الزراعية اليمنية بما يتطابق مع المواصفات والمقاييس العالمية التي تتطلبها الأسواق الخارجية[2] .

كما يرتبط الإرشاد الزراعي ارتباطا وثيقا بالبحوث الزراعية لذلك فان نجاح عمل الهيكل التنظيمي لأجهزة الإرشاد يعتمد أساسا على التنسيق في اتجاهات كثيرة من أهمها[3] :

١ - التنسيق بين فريق البحوث والأقسام الفنية وأخصائي المواد ، وبين المزارعين والمرشدين الزراعيين على المستوى المحلي لتنشيط العمل سويا ، كما يلزم التنسيق أيضا بين الباحثين والمرشدين والمزارعين بإقامة الحقول الإيضاحية وتنظيم أيام الحقل والمعارض والندوات والاجتماعات الإرشادية .

٢ - التنسيق بين البحوث والإرشاد والإعلام الزراعي لاستخدام الوسائل الإعلامية في نشر التقنيات الحديثة لأغراض التنمية الزراعية ، وتنسيق التدريب على المستويات المختلفة بالإضافة إلى الاهتمام بعمل المرأة الريفية ، ودمج أنشطتها الاقتصادية والبيئية في برنامج البحوث والإرشاد .

---

[1] ـ محمد احمد حنفي ، مرجع سابق ، ص ٨٦ ـ ٨٨ .

[2] ـ ناصر عبدالله العولقي ، وعادل ابراهيم هندي ، مرجع سابق ، ص ١٦٥ ـ ١٦٦ .

[3] ـ الاسكوا ، الارشاد الزراعي في اليمن ، الوضع الراهن وافاق المستقبل ، مرجع سابق ، ص ٣٢ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

٣ – التنسيق بين مشاريع التنمية ومكاتب الزراعة والمراكز والمحطات الإقليمية.

وينبغي دعم الهيئات البحثية والإرشادية سواء منها الزراعية أو السمكية أو غيرها بالإمكانات اللازمة بالقدر الذي يعينها على تخفيض الأعباء التنموية ، وزيادة معدلات الإنتاج من خلال تنمية قدرتها في استحداث طرق حديثة لزيادة الإنتاجية ، كما يلزم استغلال الهيئات البحثية من خلال مركز بحوث القات الذي اصدر قرار بشأنه في عام ١٩٩٥ لدراسة الآثار السلبية الناتجة على استمرارية التوسع في زراعة القات ، واستنزاف هذا المحصول لمياه الري، واحتلاله مساحات شاسعة من الأراضي الصالحة للزراعة وإيجاد الحلول طويلة الأمد من خلال برامج الوعي والإجراءات التنظيمية كفرض ضرائب تصاعدية على إنتاجه[١] .

د ــ توفر مستلزمات الإنتاج الزراعي والسمكي

تلعب مستلزمات الإنتاج الزراعي والسمكي دورا رئيسا في رفع مستوى الإنتاجية ، ولذلك يمكن دعم مستلزمات الإنتاج الزراعي والسمكي من خلال بنك التسليف التعاوني والزراعي ، حيث يمكن أن يقدم هذا البنك قروض عينية من مستلزمات الإنتاج الزراعي للمزارعين تشمل البذور المحسنة والاسمده والمبيدات وقطع الغيار والوقود واليات الميكنة الزراعية ، وذلك بفوائد وأسعار ميسرة ، ومن خلال فتح فروع جديده لهذا البنك في محافظات الجمهورية سيمكن المزارعين من الحصول على الخدمات الزراعية والمتنوعة ، ويسهل لهم أيضا الحصول على المستلزمات الزراعية بالأسعار والكميات المناسبة[٢] .

كما يمكن لبنك التسليف التعاوني والزراعي أن يوفر كميات كبيرة من مستلزمات الإنتاج السمكي كالمحركات البحرية بمختلف القوى ، والقوارب والشباك ، وذلك بحسب الاحتياجات حيث يمكن تقديم خدمات عديدة عن طريق البنك وتقديم قروض بهدف صناعة الصنابيق الجديدة ، وشراء بعض المعدات وإجراء الصيانة[٣] .

٤ : ٤ – التعاونيات الزراعية والسمكية

يظهر أن البيئة اليمنية يمكنها تحقيق كمية أساسية في مختلف الهياكل الإنتاجية من خلال الحركة التعاونية والتي كان لها في السابق دوراً أساسي في تطوير وتنمية العديد من القطاعات الإنتاجية ، حيث أنها عملت على شق الطرقات لربط جميع أنحاء الجمهورية بشبكة ممهدة من المواصلات البرية ، وتساعد على توفير الكوادر الفنية المتخصصة التي يتطلبها

---

[١] ــ الجمهورية اليمنية ، وزارة الزراعة والموارد المائية ، التقرير القطري حول التنمية الزراعية عام ١٩٩٦ ، ص ٣٥ .

[٢] ــ الجمهورية اليمنية ، وزارة الزراعة والموارد المائية ، التقرير القطري حول التنمية الزراعية عام ١٩٩٦ ، ص ٦٧ .

[٣] ــ الجمهورية اليمنية ، بنك التسليف التعاوني والزراعي ، التقرير السنوي ، ١٩٨٩ ، ص ١٢ .

© Arabic Digital Library Yarmouk University
www.manaraa.com

برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وذلك من خلال توسع المشاريع التعليمية ، كما أن الحركة التعاونية تعمل على توفير مشاريع مياه الشرب والمشاريع الصحية ، وتساعد القوى العاملة بتحسين الإنتاجية ، وقد أثبتت التجربة بان لهذه الحركة دورا كبيرا في قطاعات عده من أهمها الإنتاج الزراعي والصناعي والسمكي ولذلك فان تعميم الجمعيات التعاونية سيحقق كفاءة تكنولوجية واقتصادية لهذه القطاعات .

وتتصف التعاونيات الزراعية بما يلي :

١ – تتميز التعاونيات الإنتاجية عن غيرها بالتنفيذ الجماعي لعمليات الإنتاج الزراعي وتعمل على تقسيم العمل والتخصص ، لان تقسيم العمل تؤدي إلى كسب المزارع مهارة وخبرة بالعمل الواحد الذي يعتاد عليه ، وبالتالي يتمكن المزارع من الإتقان والتفوق في الأعمال التي يميل إليها في القطاع الزراعي ، وهذا يزيد من إنتاجية العمل ، ويزيد الدخل أيضا ، ويمكن نشر برامج التعليم الزراعي ، وتوعية العمال للثقافة العامة والمهنية من خلال تعاونيات الإنتاج ، كما انه من خلال هذه التعاونيات يسهل استخدام تكنولوجيا حديثة ومتطورة[١] .

٢ – تشير إحدى الدراسات إلى أن التعاونيات الزراعية كان لها دور كبير في رفع جودة الإنتاج ومكافحة الآفات ، والحصول على الخبرات والمرشدين والاسمده والبذور المحسنة ، وتوفير وسائل الري والاهتمام بالتشجير والثروة الحيوانية حيث بلغ عدد هذه الجمعيات حوالي (١١٣) جمعية في الفترة (١٩٧٣ ــ ١٩٨٦) ، وقد عملت هذه الجمعيات على توفير مستلزمات الإنتاج الزراعي ، كما أنجزت حوالي (٦٠٥) مشروعاً من المشاريع المختلفة ومن ضمنها استصلاح الأراضي وتحسين مياه الري ، بالإضافة إلى أنها اهتمت بالصناعات اليدوية والحرفية مثل صناعة الجلود ودباغتها ، أو صناعة الخناجر والحلي المتنوعة[٢] .

٣ – تساعد الجمعيات التعاونية في امتصاص فائض الأيدي العاملة من خلال إنشاء مراكز صناعية خاصة تزود بالأخصائيين والآلات اللازمة ، وبالتالي يمكن من خلال هذه المراكز امتصاص فائض الأيدي العاملة ، وهذا يساعد على تصحيح عدم التناسب بين مختلف عوامل الإنتاج حيث يتم إحلال الآلات محل العمل اليدوي أو الحيواني الذين يتميزان بعدم الكفاءة .

كما تتصف التعاونيات السمكية بما يلي :

١ – تتميز الشواطئ اليمنية بتوفر ثروة سمكية هائلة يمكن الاستفادة منها عن طريق تعاونيات الإنتاج السمكي ، ومن خلال هذه التعاونيات يمكن إدخال التكنولوجيا الحديثة لزيادة

---

[١] ــ عبد الرحمن زكي إبراهيم ، مرجع سابق ، ص ١٢٠ .

[٢] ــ عبد الرحمن زكي إبراهيم ، مرجع سابق ، ص ١٢٦ .

© Arabic Digital Library Yarmouk University
www.manaraa.com

الإنتاج السمكي ، ويمكن أيضا إنشاء مصانع صغيرة لتعليب الأسماك ، وبنـــاء معـــامل التـــبريد ومخازن حفظ المنتجات ، كما أنها تسهل على الدولة في دفع الضرائب[1] .

٢- تساهم الجمعيات السمكية التعاونية بحوالي (٠ ٦%) من إجمالي الإنتاج الســمكي ، يستهلك جزاء منه محليا ، ويصدر الباقي إلى الأسواق الخارجية كما تقوم الجمعيـــات الســمكية التعاونية والتي يبلغ عددها في عام ١٩٩٥ (٢٥) تعاونية وجمعية سمكية بتقديم مختلف الخدمـات لأعضائها ، ولبعض الصيادين الفردين ، وذلك من خلال توفير العديد من المنشـــآت الســاحلية كثلاجات حفظ الأسماك ، ومعامل إنتاج الثلج ، وورش لصيانة القوارب الصغـــيرة والمحركـــات البحرية ، ومحطات المحروقات وتوفير معدات الاصطياد المختلفة[2] .

ونستخلص مما سبق أن الدراسة قد تناولت دراسة عوامل التطوير من خلال التحليـــل الوصفـــي لأهم هذه العوامل والتي تمثلت في التخطيط الاقتصادي للقطـــاعين والتغلـــب علـــى معوقاتـــهما ودراسة دور التعاونيات في تطوير هذين القطاعين، وعليه فإن الدراسة ســـتتناول فـــي الفصـــل الخامس التحليل الاقتصادي القياسي واستقصاء أثر منظمة التجارة العالمية على هذين القطاعين.

---

[1] ـــ رؤوفة حسن الشرقي ، الخصخصة ودور القطاع الثالث ، دراسات يمنية في الاقتصاد اليمني ، مرجع سابق ، ص ٤٨٦ .

[2] ـــ الجمهورية اليمنية ، وزارة الإعلام ، ١٧ عاما من العطاء ، مرجع سابق ، ص ٢١٣ ـــ ٢١٤ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

الفصل الخامس
التحليل الاقتصادي القياسي واستقصاء أثر منظمة التجارة العالمية على قطاعي الزراعة والأسماك

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

الفصل الخامس

التحليل الاقتصادي القياسي واستقصاء أثر منظمة التجارة العالمية على قطاعي الزراعة والأسماك

1:5 تمهيد

تناولت الدراسة في الفصول السابقة قطاعي الزراعة والأسماك ومعوقاتهما، وعوامل تطويرهما على التوالي وقد تطرقت الدراسة إلى التحليل الوصفي لهذين القطاعين لمعرفة مدى أهميتهما وما يتوفر فيهما من موارد، وكيف كانت تطوراتهما خلال فترة الدراسة، كما تطرقت أيضاً إلى تحليل المعوقات الطبيعية والاقتصادية والتكنولوجية، وتناولت أيضاً عوامل تطوير هذين القطاعين من خلال التخطيط الاقتصادي لهما والتغلب على معوقاتهما ودور التعاونيات الزراعية والسمكية في تنميتهما.

ونظراً إلى أن عمليات اتخاذ القرارات الاقتصادية تتطلب معرفة الدوال الحقيقية لواقع اقتصادي معين فإنه لابد من تحليل للبيانات الإحصائية الخاصة بالواقع الاقتصادي حيث يلعب التحليل الإحصائي لدوال الإنتاج دوراً كبيراً في عملية التخطيط الاقتصادي.[1]

ولهذا فان هذا الفصل سيتناول التحليل الاقتصادي القياسي من خلال تقدير دالة الناتج الزراعي والسمكي، وتقدير دالة الطلب الكلي على المنتجات الزراعية والسمكية، وتقدير دالتي الإنتاج لكل من القمح والأسماك ، كما تتناول الدراسة أيضاً استقصاء اثر منظمة التجارة العالمية(WTO) على هذين القطاعين.

([1]) عصام عزيز شريف، مقدمة في القياس الاقتصادي، دار الطليعة للطباعة والنشر، ط٣، بيروت ، لبنان ١٩٨٣،ص١١٢-١١٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

٣:٥ التحليل الاقتصادي القياسي:

تقوم الدراسة باستخدام صيغة (Cobb-Douglas) لدالة الانتاج في حساب المرونات بين الناتج الزراعي والسمكي في اليمن وبين العوامل التي يعتمد عليها الإنتاج الزراعي والسمكي، كما يتم استخدام هذا النموذج في تقدير دالة الطلب الكلي للمنتجات الزراعية والسمكية، وأيضاً لحساب المرونات بين إنتاج القمح والعوامل التي يعتمد عليها، ومن ثم حساب المرونات بين الإنتاج السمكي والعوامل التي يعتمد عليها. وسيكون تقدير المعادلات بطريقة المربعات الصغرى (OLS) كما يلي:-

١:٣:٥- تقدير دالة الناتج الزراعي والسمكي

تشير الدراسات[1] إلى أن دالة الإنتاج الغذائي تتأثر بالعديد من العوامل، والتي من أبرزها قيمة الإنفاق السنوي على الزراعة كمؤشر للاستثمار ، والأرض المزروعة، وكمية الأمطار.

$$Fp=(LND,INV,RN) \qquad (1)$$

FP : الناتج الزراعي حيواني ونباتي.

LND : مساحة الأرض المزروعة.

INV : قيمة الإنفاق السنوي على الزراعة كمؤشر للاستثمار.

RN : كمية هطول الأمطار السنوية بالمليمتر(كمؤشر عن الأحوال المناخية).

وقد اعتمدت الدراسة على الصورة الاسية لدالة الإنتاج كالتالي

$$QW = B_0 (LND)^{B1} \ (K)^{B_2} (RN_{t-1})^{B_3} \ e^u \qquad (2)$$

وتم تبسيط هذه المعادلة باستخدام اللوغاريتم

$$LnFp=Ln(A)+\alpha Ln(LND)+\beta Ln(INV)+\gamma Ln(RN)+u \qquad (3)$$

---

[1] خليل حماد وعبد الرزاق بني هاني، مرجع سابق ، ١٩٩٣، ص٢٥٩-٢٦٠.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

وفي الدراسة الحالية سيتم إضافة عوامل أخرى كالعمالة (L) للزراعة وصيد الأسماك، واتخاذ رأس المال المقدر القطاعي الزراعة والأسماك(K)، كمؤشر للاستثمار التراكمي الزراعي والسمكي بدلا عن الإنفاق على الزراعة والأسماك، بينما سيكون معدل سقوط الأمطار للسنة (t-1) وذلك لأن موسم الأمطار في اليمن هو في الصيف حيث تسقط الأمطار في الأشهر (نيسان، وآيار)، وفي الأشهر (تموز، وآب، وأيلول) لذلك يتم تخزين جزء من كميسة الأمطار واستخدامها في السنوات اللاحقة كما سيتم إضافة المتغير الوهمي (Dummy) . بحيث تكون قيم الفترة (١٩٧٥-١٩٨٩) معبر عنها بالصفر، في حين الفترة (١٩٩٠-١٩٩٥) وتعبر عنها بالواحد الصحيح، وهي الفترة التي بدأت فيها الوحدة العام ١٩٩٥، وسوف نتابع الأن أثر هذه العوامل على الناتج الزراعي والسمكي على النحو التالي:-

١-أثر كل من المساحة المزروعة، ورأس المال المقدر والعمالة الزراعية والسمكية ومعدل سقوط الأمطار للسنة(t-1) والمتغير الوهمي (Dummy) على الناتج الزراعي والسمكي وستكون الدالة كما يلي:-

$$fp = a_0 (LND)^{a1} L^{a2} K^{a3} (RN(t-1))^{a4} e^{D+U} \qquad (4)$$

حيث أن:-

Fp : الناتج الزراعي والسمكي الحقيقي (بالمليون ريال).

K : رأس المال المقدر للزراعة والأسماك (بالمليون ريال).

L : العمالة الزراعية والسمكية.

RN (t-1) : معدل سقوط الأمطار للسنة (t-1).

LND : المساحة المزروعة (بالألف هكتار).

D : المتغير الوهمي.

U : الخطأ العشوائي.

a_0 : الثابت

(a_1,a_2,a_3,a_4) : مرونات الناتج الزراعي والسمكي بالنسبة للمساحة المزروعة والعمالة الزراعية والسمكية، ورأس المال المقدر للزراعة والأسماك، ومعدل سقوط الأمطار للسنة (t-1) .

وتم تبسيط الدالة من خلال ضرب طرفي المعادلة (4) في اللوغاريتم وستكون على النحو التالي:-

$$LnFp = Ln(a_0) + a_1 Ln(LND) + a_2 Ln(L) + a_3 Ln(K) + a_4 Ln(RN_{t-1}) + D + u \qquad (5)$$

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

وسيتم التقدير باستخدام البيانات الواردة في الملحق (٢)

وذلك بعد أن يتم تقدير رأس المال المقدر لقطاعي الزراعة والأسماك، وذلك باستخدام طريقة زيادة نسبة رأس المال إلى الإنتاج (Incremental Capital out put- Ratio) (ICOR) ، وكان أول من استخدم هذه الطريقة هو (Adelman, Irma)، وقد استخدمها أيضاً (Hammad, K) [1]

$$ICOR = \frac{\sum_{r}^{n} Nt}{GDPn - GDPr} = \frac{100483.43}{28415.09 - 17387.63} = 9.11207 \qquad (6)$$

حيث Nt: تمثل صافي التكوين الرأسمالي الحقيقي في السنة GDP, t يمثل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حيث (n,r) تمثلان بداية فترة الدراسة(r) ،ونهاية فترة الدراسة (n) ويمكن حساب رأس المال لعام ١٩٧٥ بضرب نسبة رأس المال إلى الإنتاج (9.112) في الناتج المحلي الحقيقي لعام ١٩٧٥، ثم إضافة التكوين الرأسمالي الحقيقي بشكل تراكمي، يمكن حساب رأس المال لبقية السنوات ويتضح ذلك من خلال الملحق رقم (١).

ويتضح من المعادلة رقم (6) أن قيمة زيادة نسبة راس المال إلى الإنتاج (ICOR)، ويعزي ذلك بالدرجة الأولى إلى التطور الكبير الذي طرأ على صافي التكوين الرأسمالي الحقيقي.

ولتقدير رأس المال لقطاعي الزراعة والأسماك، فإنه من خلال إيجاد نسبة مساهمة هذين القطاعين في الناتج المحلي الإجمالي لكل سنة من فترة الدراسة (١٩٧٥-١٩٩٥)، ومن ثم يتم ضرب نسبة مساهمة هذين القطاعين لكل عام في رأس المال العام المقدر للاقتصاد الكلي، وبالتالي نحصل على رأس المال المقدر لقطاعي الزراعة والأسماك (K) لفترة الدراسة، كما هو موضح في الملحق رقم (١).

[1] Khalil Hammad , " An Aggregate production function for Jordan" , METU Studies in Development. 13 (3-4), 1986, P 288.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

وقد قام الباحث بتقدير دالة الناتج الزراعي والسمكي بأشكال مختلفة باستخدام البيانات الموجودة في الملحق رقم (٢) وظهرت إشارات معظم المتغيرات المستقلة بشكل غير متوقع لها، ولذلك تم تقدير رأس المال مع الزمن [١] لوجود مشكلة (Time-Trend) في البيانات.

وبما أن معظم السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية الكلية عادة ما تكون غير مستقرة (Not Stationary) ، وأن استخدامها في تحليل الانحدار يؤدي الى جعل التقدير للمعادلة (Not Cointrgrated) ، وهذا بالتالي يعطي نتائج مضللة ، لذلك لابد من تحويل المتغيرات الى حالة الاستقرار، (Stationary) ،أو تكون (Integrated) من نفس الدرجة ليصبح تحليل الانحدار (Cointrgrated) ، وعندها تتحسن نتائج التقدير وتصبح صحيحة (Valid).[٢]

تم تعويض البواقي (Residuals) لتقدير رأس المال المقدر للقطاعين مع الزمن، والموضح في الهامش (١)، عن رأس المال المقدر للزراعة والأسماك والذي نرمز له بالرمز (ELK)، وسيتم تقدير النموذج التالي:-

$$InFp = Ln\,(a_0) + a_1 Ln\,(LND) + a_2\,Ln(L) + a_3\,(ELK) + a_4\,Ln(RN(t\text{-}1) + D + U \quad (7)$$

وحيث أن تقدير المعادلة رقم (٧) كان للفترة (١٩٧٧-١٩٩٥)، فانه يتضح من خلال نتائج التقدير في الملحق رقم (٣) وجود ارتباط ذاتي موجب، كما أن إشارات بعض المتغيرات المستقلة ظهرت بشكل غير متوقع لها، لهذا قام الباحث بإعادة التقدير بعد حذف الثابت (a_0)، وكانت نتائج التقدير كما هو في الجدول رقم (٥-١).

ونظراً لوجود فترة إبطاء في المتغير المستقل (معدل سقوط الأمطار)، فإنه يتم اختبار وجود الارتباط الذاتي باستخدام (H) [3] لداربن، حيث يتضح أن قيمة h موزعة توزيعاً طبيعياً لمتوسط حسابي قدرة صفر، وتباين قدره واحد صحيح، لذلك فإنه سيتم مقارنة (h) بالقيمة الجدولية " القيمة الحرجة" "Z " الموجودة في جدول التوزيع الطبيعي عند مستوى معنوية (٥%)،

---

[1] Ln (K)= C+a TLn (K) = 10..51+0.03T, R2 = 0.61, R2 = 0..57, t- Ratio (96.63) (3.27), D.W = 2.28, F value = 13. 32

يتضح من المؤشرات الاحصائية أن الحد الثابت (C) ومعامل (T) ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوي (١%) كما أن قيمة معامل التحديد R^2 بلغت (٥٢%) ، ولا يوجد أي ارتباط ذاتي حيث أن قيمة دار بن واشرن (٢,٢٨)

[2] Anwar Quraan, Government Expenditures and Economic Growth in Jordan: An Empirical Investigation, (Abhath Al Yarmouk , Humanities and Social Secience Series, Vol. 13, No 1.B, 1997, P45

[3] $h = p\sqrt{\frac{N}{1 - N\left[\text{var } LRN_{t-1}\right]}}$ $\quad p = 1 - (0.5 * D.W),\ = 1 - 0.5\,(1.78) = 0.11$

$$h = 0.11\sqrt{\frac{19}{1 - 19\,(0.0142)}} = 0.56$$

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

الجدولية " القيمة الحرجة" "z " الموجودة في جدول التوزيع الطبيعي عند مستوى معنوية (٥%)، وعند (٢,٥%) على التوالي حيث أن قيمة Z الجدولية تساوي (١,٦٤)،(١,٩٦)، وبما أن قيمة (h=0.56)، وهي أقل من قيمة Z الجدولية فإنه يتضح عدم وجود ارتباط ذاتي.

جدول رقم (٥-١)

نتائج تقدير دالة الناتج الزراعي والسمكي من خلال خمسة عوامل

المتغير المعتمد هو الناتج الزراعي والسمكي

المتغير المستقل	قيمة المعلمة	الخطأ المعياري	القيمة التائية	
المساحة المزروعة	0.525	0.269	1.95	R^2= 0.67
العمالة الزراعية والسمكية	0.658	0.299	2.205	$\bar{R}^2$=0.58
رأس المال المقدر للزراعة والأسماك	2.551	0.511	4.991	D.W = 1.78
معدل سقوط الأمطار للسنة(T-1)	0.102	0.119	0.85	F-value= 7.21
المتغير الوهمي	-0.619	0.112	-5.506	

ويتضح من المؤشرات الإحصائية في الجدول (٥-١) أن القيمة التائية لمعاملات كل من العمالة الزراعية والسمكية، ورأس المال المقدر للزراعة والأسماك والمساحة المزروعة، والمتغير الوهمي (Dummy) ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (٥%)، في حين أن معدل سقوط الأمطار ليس ذا دلالة إحصائية.

ويتضح من خلال النتائج السابقة أيضاً أن:-

- مرونة الناتج الزراعي والسمكي بالنسبة للعمالة الزراعية والسمكية بلغت (٠,٦٥٨)، وهذا يعني أن زيادة (١%) في العمالة الزراعية والسمكية تؤدي إلى زيادة (٠,٦٥٨%) من الناتج الزراعي والسمكي.
- مرونة الناتج الزراعي والسمكي بالنسبة لرأس المال المقدر للزراعة والأسماك بلغت (٢,٥٥) وهي مرتفعة، ويعود السبب إلى أن الآلات الزراعية الحديثة في اليمن كانت قليلة حيث بلغ عدد الجرارات الزراعية حوالي(٢٠٥٢) جرارة في العام ١٩٧٥، بينما بلغ عدد الحاصدات حوالي (٥٠) حاصدة في العام ١٩٨٨، وقد ارتفعت عدد الجرارات والحاصدات الى (١٢,٦) ألف جرارة و (١٨٦٤) حاصدة في العام ١٩٩٥، وهذا يشير الى أنه كان يعتمد بشكل رئيسي على العمالة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

- مرونة الناتج الزراعي والسمكي بالنسبة للمساحة المزروعة بلغت (٠,٥٢٥)، وهذا يشير إلى أن زيادة (١%) من المساحة المزروعة يؤدي إلى زيادة (٠,٥٢٥%) من الناتج الزراعي والسمكي.

- مرونة الناتج الزراعي والسمكي بالنسبة لمعدل سقوط الأمطار للسنة (t-1) كانت ضعيفة حيث بلغت (٠,١٠٢)، ويعود السبب إلى الجفاف الذي تعرض له اليمن في الثمانينات والتسعينات، حيث تؤثر كميات الأمطار على الإنتاج الزراعي في اليمن فكلما كانت غزيرة كان عائد الإنتاج الزراعي مرتفعاً والعكس صحيح.

- كما يتضح أيضاً بأن معلمة المتغير الوهمي كانت (-٠,٦١٩)، وهذا يشير إلى وجود الأثر السلبي على الناتج الزراعي والسمكي، ويرجع السبب في ذلك إلى ما يلي:-

- تضرر اليمن كثيراً بسبب أزمة الخليج (حرب ١٩٩١) التي سببت في عودة حوالي (٨٠٠) ألف عامل يمني من الخليج.[١]

- انشغال الدولة الجديدة (دولة الوحدة اليمنية) بدمج الهياكل والمؤسسات الحكومية وإزالة كل آثار التشطير.

- تأجيل إعداد الخطة الخمسية الأولى للجمهورية اليمنية في العام ١٩٩٣ بسبب إجراء الانتخابات البرلمانية.

- الأزمة السياسية التي واجهتها اليمن في العام ١٩٩٤ والتي سببت في حدوث الحرب الأهلية، مما أدى إلى هروب بعض المستثمرين العرب والأجانب.

٢- أثر كل من العمالة الزراعية والسمكية والمساحة المزروعة، ورأس المال المقدر للزراعة والاسماك، والمتغير الوهمي على الناتج الزراعي والسمكي.

سوف يتم إعادة تقدير دالة الناتج الزراعي والسمكي بعد استثناء معدل سقوط الأمطار للسنة (t-1) من خلال النموذج التالي:-

$$LN\,FP = LN(b_0) + b_1Ln(L) = b_2ELK = b_3LN(LND) + D + U \qquad (8)$$

وكانت نتائج التقدير الأفضل كما هي في الجدول رقم (٥-٢)

Bassam saket, The Impact of the Gulf crisis on the economies of western Asia, united Nations Economic AND Social Council, 1992, P 36.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

نتائج تقدير دالة الناتج الزراعي والسمكي من خلال أربع عوامل

المتغير المعتمد هو الناتج الزراعي والسمكي

المتغير المستقل	قيمة المعلمة	الخطأ المعياري للقيمة	القيمة التائية	ملاحظات
العمالة الزراعية والسمكية	0.807	0.241	3.355	$R^2 = 0.66$
رأس المال المقدر للزراعة والأسماك	2.628	0.498	5.271	$\overline{R}^2 = 0.59$
المساحة المزروعة	0.452	0.253	1.787	D.W =1.84
المتغير الوهمي	-0.658	0.102	-6.44	F-value= 9.54

يتبين من خلال النتائج الإحصائية في الجدول (٥-٢) أن قيمة داربن واتسون كانت (١,٨٤)، وحسب ما تشير إليه القيم الحرجة الإحصائية لـ D.W نجد أنه لا يوجد ارتباط ذاتي، كما يتبين أيضاً بأن جميع معلمات المتغيرات المستقلة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (٥%)، ويتضح ذلك من خلال القيمة التائية لكل المتغيرات المستقلة.

ويتضح أيضاً من خلال النتائج السابقة أن مرونة الناتج الزراعي والسمكي بالنسبة للعمالة الزراعية والسمكية بلغت (٠,٨٠٧)، وهذا يشير إلى أن زيادة (١%) من العمالة الزراعية والسمكية يؤدي إلي زيادة (٠,٨٠٧%) من الناتج الزراعي والسمكي، في حين بلغت مرونة الناتج الزراعي والسمكي بالنسبة لرأس المال المقدر للزراعة والأسماك حوالي (٢,٦٢٨)، وهي مرتفعة وقد ذكرنا السبب الرئيسي لارتفاعها سابقاً، وهذا يشير إلى أن زيادة (١%) في رأس المال المقدر للزراعة والأسماك يؤدي إلى زيادة (٢,٦٢٨%) من الناتج الزراعي والسمكي، ويتبين أيضاً من النتائج أن مرونة الناتج الزراعي والسمكي بالنسبة للمساحة المزروعة كانت (٠,٤٥٢) وهذا يعني أن زيادة (١%) من المساحة المزروعة تؤدي إلى زيادة (٠,٤٥٢%) من الناتج الزراعي والسمكي.

كما يتضح أيضا أن قيمة المعلمة للمتغير الوهمي كانت (-٠,٦٥٨) وهذا يوضح أن تأثير المتغير الوهمي كان سلبيا ويعود ذلك إلى الأسباب التي تم ذكرها سابقا.

٣:٣:٥- تقدير دالة الطلب الكلي على المنتجات الزراعية والسمكية.

تشير إحدى الدراسات [1] إلى أنه يمكن تقدير دالة الطلب الكلي على المواد الغذائية ويمكن توضيحها من خلال المعادلة التالية.

[1] خليل حماد، وعبد الرزاق بني هاني، مرجع سابق، ص٢٥٨

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

$$FD = f(POP, GNP, Pf) \qquad (10)$$

حيث أن :-

FD : الاستهلاك السنوي للغذاء.

PF : الأسعار النسبية للمواد الغذائية. (١٠٠=١٩٨٥)

GNP : الناتج القومي لإجمالي (كمؤشر عن الدخل)

POP : عدد السكان بالمليون نسمة.

وفي دراستنا هذه سيتم تقدير دالة الطلب الكلي على المنتجات الزراعية والسمكية من خلال الدالة التالية:-

$$QFD = f(POP, GDP, PRS) \qquad (11)$$

حيث أن:-

QFD:كمية الطلب على المنتجات الزراعية والسمكية (بالمليون ريال).

POP: عدد السكان بالمليون نسمه.

GDP : الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (كمؤشر عن الدخل) بالمليون ريال.

PRS : الأسعار النسبية للمواد الغذائية.(١٠٠=١٩٨٥)

وتم أخذ الدالة بالصورة الأسية كما في الدراسة المشار اليها سابقا كما يلي:-

$$QFD = A(POP)^{a1} (GDP)^{a2} (PRS)^{a3} e^{u} \qquad (12)$$

وتم ضرب طرفي المعادلة (12) باللوغاريتم لتبسيطها على النحو التالي:-

$$LnQFD = Ln(A) + \alpha_1 \; Ln(POP) + \alpha_2 \; Ln(GDP) + \alpha_3 Ln(PRS) \qquad (13)$$

وتم تقدير المعادلة (13) بطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) من خلال البيانات الموجودة في الملحق رقم (٤)، ويتوقع أن تكون اشارة معاملات كل من عدد السكان

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

(α_1)، والناتج المحلي الإجمالي (α_2) موجبة، بينما معامل الأسعار النسبية للمواد الغذائية سالباً، وتبين من نتائج التقدير في الملحق رقم (٥) أن إشارة بعض المعاملات غير ما كان متوقعاً لها، لذلك فقد تم إعادة التقدير بعد حذف الثابت (A)، ويظهر من خلال النتائج في الملحق رقم (٦) أنه يوجد ارتباط ذاتي موجب، لذلك تم معالجة مشكلة الارتباط الذاتي باستخدام (١) AR، ويتضح ذلك من خلال الجدول رقم (٥-٣).

جدول (٥-٣)

نتائج تقدير دالة الطلب الكلي على المنتجات الزراعية والسمكية

المتغير المعتمد هو كمية الطلب على المنتجات الزراعية والسمكية

المتغير المستقل	القيمة المقدرة	الخطأ المعياري	القيمة التائية	ملاحظات
عدد السكان	0.358	0.131	2.737	R^2 =0.88
الناتج المحلي الإجمالي	1.029	0.206	4.996	$\overline{R^2}$ =0.86
الأسعار النسبية للمواد الغذائية	-1.442	0.288	-5	D.W = 2.61
AR(1)	0.624	0.146	4.272	F-value = 39.34

ويتضح من خلال النتائج السابقة أن ظاهرة الارتباط الذاتي أصبحت غير موجودة، كما يتبين أيضاً أن القيمة التائية لمعاملات المتغيرات المستقلة لكل من الناتج المحلي الإجمالي والأسعار النسبية للمواد الغذائية ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (١%)، في حين أن معامل عدد السكان ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (٥%).

ويتضح أيضاً من خلال النتائج السابقة أن مرونة الطلب على المنتجات الزراعية والسمكية بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي بلغت (١,٠٢٩)، وهذا يعني أن زيادة (١%) من الناتج المحلي الإجمالي يؤدي إلى زيادة (١,٠٢٩%) من الطلب على المنتجات الزراعية والسمكية، وهذا يشير إلى أن مرونة الطلب بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي مرتفعة، ويعود السبب إلى أن اليمن من الدول النامية التي هي في مرحلة نمو حيث ما يزال الأفراد بحاجة إلى إشباع حاجاتهم الأساسية من المواد الغذائية (المنتجات الزراعية والسمكية) ، لذلك أي زيادة في الدخل تجعل الأفراد يقبلون على شراء أكبر من المنتجات الزراعية والسمكية.

كما يتضح أيضاً أن مرونة الطلب الكلي للمنتجات الزراعية والسمكية بالنسبة للأسعار النسبية للمواد الغذائية كانت (-١,٤٤٢)، وهذا يعني أن زيادة (١%) من الأسعار النسبية للمواد الغذائية يؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي بنسبة (١,٤٤٢%).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

في حين أن مرونة الطلب على المنتجات الزراعية والسمكية بالنسبة لعدد السكان كسالت بنحو (٠,٣٥٨)، وهذا يعني أن زيادة (١%) من السكان يؤدي الى زيادة الطلب على المنتجات الزراعية والسمكية بنحو (٠,٣٥٨%).

٣:٢:٥ تقدير دالة إنتاج القمح.

تقوم الدراسة بتقدير دالة إنتاج القمح، وذلك نظراً لأن هذه السلعة تعتبر من أهم السلع الزراعية في اليمن، كما تعد من أهم السلع الرئيسة التي ترصد لها الدولة ميزانية عاليه لدعمها.

وحسب ما تشير إليه بعض الدراسات [1] لتقدير دالة إنتاج القمح فقد أخذت الصورة التالية:

$$Qw = f\left(LND,\ K, RN_{t-1}\right) \qquad (14)$$

Qw : كمية إنتاج القمح (بالألف طن).

K : كمية رأس المال المستخدم في الزراعة والأسماك.

LND: المساحة المزروعة بالقمح (بالألف هكتار).

RN_{t-1}: معدل سقوط الأمطار للسنة(t-1) " بالمليمتر".

وسيتم تقدير دالة إنتاج القمح من خلال العوامل المذكورة سابقاً في الملحق رقم (٧)، وستكون الدالة الأسية على الصورة التالية:-

$$QW = B_0(LND)^{B1}\ (K)^{B_2}(RN_{t-1})^{B_3}\ e^{u} \qquad (15)$$

وبضرب طرفي المعادلة السابقة في اللوغاريتم نحصل على النموذج بالشكل التالي:-

$$LnQW = Ln(B_0) + B_1 Ln(LND) + B_2 Ln(K) + B_3 Ln(RN_{t-1}) + u \qquad (16)$$

وكانت نتائج التقدير على النحو التالي:-

([1]) خليل حماد وعبد الرزاق بن هاني، مرجع سابق، ص٢٥٥

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

جدول رقم (٥-٤)

نتائج تقدير دالة إنتاج القمح

المتغير المعتمد هو كمية إنتاج القمح

المتغير المستقل	قيمة المعلمة	الخطأ المعياري	القيمة الثانية	
الثابت	-5.49	2.98	-1.85	R^2 =0.80
العمالة الزراعية والسمكية	0.025	0.005	5.29	$\bar{R}^2$ =0.76
رأس المال المقدر للزراعة والأسماك	0.643	0.300	2.14	D.W=1.88
معدل سقوط الأمطار للسنة (t-1)	0.193	0.133	1.45	F-value =21.3

ويتبين من خلال المؤشرات الإحصائية في الجدول (٥-٤)أن معامل التحديد (R^2) يفسر المتغيرات المستقلة بنحو (٨٠%) من التغير في إنتاج القمح، بينما توجد عوامل أخرى تفسر (٢٠%) من التغير في إنتاج القمح، وبما أنه يوجد فترة إبطاء في المتغير المستقل (معدل سقوط الأمطار)، فإنه يتم اختبار وجود الارتباط الذاتي باستخدام اختبار (H) لدارين حيث أن قيمة H موزعة توزيعاً طبيعياً، ولذلك يتم مقارنة قيمة H بالقيمة الجدولية الحرجة لـ Z الموجودة في جدول التوزيع الطبيعي عند مستوى معلوية (٥%) حيث أن قيمة Z تساوي (١,٦٤)، وبما أن قيمة H تبلغ (٠,٣٣) [1]، وهي أقل من قيمة Z الجدولية فإنه يتضح عدم وجود ارتباط ذاتي.

ويتبين من خلال القيمة الثانية أن كل من الحد الثابت ومعامل المساحة المزروعة ومعامل راس المال المقدر للزراعة والأسماك ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (٥%) ، في حين أن القيمة الثانية لمعامل معدل سقوط الأمطار للسنة (t-1) ليس ذا دلالة إحصائية.

ويتضح أيضاً أن مرونة إنتاج القمح بالنسبة للمساحة المزروعة كانت (٠,٠٢٥)، وهذا يعني أن زيادة (١%) من المساحة المزروعة تؤدي إلى زيادة إنتاج القمح بنسبة (٠,٠٢٥%)، في حين أن مرونة إنتاج القمح بالنسبة لرأس المال المقدر للزراعة والأسماك بلغت (٠,٦٤٣)، ويشير ذلك الى أن زيادة (١%) من رأس المال المقدر للزراعة والأسماك يؤدي إلى زيادة (٠,٦٤٣%) من إنتاج القمح، في حين أن مرونة معدل سقوط الأمطار كانت (٠,١٩٣)، وهذا

---

[1] $h = p\sqrt{\frac{N}{1 - N[\text{var}\, LRN_{t-1}]}} =$ $p = 1 - 0.5(DW)$, $p = 1 - 0.5(1.88) = 0.06$,

$h = 0.06\sqrt{\frac{20}{1 - 20(0.017689)}} = 0.33$

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

يعني أن زيادة (١%) من معدل سقوط الأمطار تؤدي الى زيادة بسيطة في إنتاج القمح تبلغ (٠,١٩٣%).

٤:٣:٥ - تقدير دالة إنتاج الأسماك

تتوقف دالة إنتاج الأسماك على عوامل عديدة، وحسب ما توفر من بيانات حول بعض العوامل فقد تم تقدير هذه الدالة على حسب المعلومات المتوفرة للمتغيرات والتي من أبرزها العمالة الزراعية والسمكية ورأس المال المقدر للزراعة والأسماك ، والمتغير الوهمي (Dummy) الذي سيتم التعبير عن السنوات للفترة (١٩٧٥-١٩٨٩) بالصفر، في حين تعبر عن السنوات للفترة (١٩٩٠-١٩٩٥) بالواحد الصحيح، وذلك لتوضيح التغير الذي حصل لليمن منذ بداية الوحدة اليمنية (١٩٩٠)، وستكون الدالة على النحو التالي:-

$$QPF = f\,(L, K, D) \qquad (17)$$

$$QPF = \gamma_0 L^{\gamma_1} K^{\gamma_2} e^{D+u} \qquad (18)$$

حيث أن:-

QPF : كمية إنتاج الأسماك (بالألف طن)

L : العمالة الزراعية والسمكية.

K : رأس المال المقدر للزراعة والأسماك.

D: المتغير الوهمي.

U: الخطأ العشوائي.

γ_0: الثابت.

$\gamma_1\gamma_2$: مرونات إنتاج اسماك بالنسبة للعمالة ورأس المال المقدر للزراعة والأسماك.

وبضرب طرفي المعادلة (18) في اللوغاريتم نحصل على المعادلة التالية:-

$$LnQPF = Ln(\gamma_0)+\gamma_1 Ln(L)+\gamma_2 Ln(K)+D+u \qquad (19)$$

تم تقدير المعادلة (19) للفترة (١٩٧٨-١٩٩٥) بأشكال مختلفة وكانت أفضل النتائج كما في الجدول رقم (٥-٥)

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

جدول رقم (٥-٥)

نتائج تقدير إنتاج الأسماك

المتغير المعتمد هو كمية إنتاج الأسماك.

المتغير المستقل	قيمة المعلمة	الخطأ المعياري	القيمة الثانية	ملاحظات
الثابت	-5.29	1.33	-3.98	R^2 =0.93
العمالة الزراعية والسمكية	0.71	0.191	3.73	$\bar{R}^2$ =0.91
رأس المال المقدر للزراعة والأسماك	0.44	0.998	4.37	D.W=1.75 F-value =43.84
المتغير الوهمي	-0.386	0.0368	-10.51	
AR (2)	-0.373	0.0526	-7.087	

يتضح من النتائج الإحصائية أنه تم معالجة مشكلة الارتباط الذاتي من الدرجة الثانية باستخدام AR (2) ،

وتشير النتائج إلى أن الحد الثابت وجميع المتغيرات المستقلة ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (١%) ، وهذا واضح من القيم الثانية لجميع المتغيرات، كما أن معامل التحديد (R^2 squraed) تفسر (٩٣%) من التغير في إنتاج الأسماك.

وفيما يتعلق بقيمة داربن واتسون (١,٧٥) يتبين من خلال القيمة الجدولية (الحرجة) لـ D.W (du=0.933, DL = 1.695) أنها تقع في منطقة عدم وجود ارتباط ذاتي.

وتشير النتائج السابقة إلى أن مرونة إنتاج الأسماك بالنسبة للعمالة بلغت (٠,٧١)، وهذا يعني أن زيادة (١%) من العمالة الزراعية والسمكية تؤدي إلى زيادة (٠,٧١%) من إنتاج الأسماك، في حين أن مرونة إنتاج الأسماك بالنسبة لرأس المال المقدر للزراعة والأسماك كانت قليلة حيث بلغت (٠.٤٤) ويعزي ذلك إلى عدم تخصيص عدد معين من السفن لاصطياد كل نوع من الأسماك، حيث أن زيادة عدد السفن تشكل مشكلة في رفع تكاليف الإنتاج، ومما يدل على ذلك أن لصطياد أسماك الحبار كان حوالي (٩٣٣٠) طن في العام ١٩٧٢)، بواسطة (١١) سفينة ، وعندما ارتفع عدد السفن إلى (٣٥) سفينة في العام ١٩٨٠ لم تتغير الإنتاج وهذا أدى إلى رفع تكلفة الإنتاج، لذلك فإن زيادة (١%) من رأس المال المقدر للزراعة والأسماك لا يزيد إنتاج الأسماك إلا بنحو (٠,٤٤%) من الإنتاج الكلي للأسماك، كما أن معامل المتغير الوهمي (Dummy) كان سلبياً ويعود السبب إلى تلك الأسباب التي تم ذكرها سابقاً.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

٣:٥ استقصاء اثر منظمة التجارة العالمية على قطاعي الزراعة والأسمدة

١:٣:٥ الجات (GATT) وأهدافها :

يحتل موضوع الجات* في وقتنا الحالي مكاناً بارزاً في اهتمامات دول العالم حيث أن اكثر من مائة دولة شاركت في وضع نظام تجاري عالمي متميز وقد تحولت الجات من اتفاقية الى " المنظمة الدولية للتجارة" من خلال مجموعة من الاتفاقات تم التوصل اليها خلال سبع سنوات من المفاوضات المستمرة، على الرغم أن الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة GATT تأسست بعضوية (٢٣) دولة في ٣٠ أكتوبر ١٩٤٧، وبدأت سريانها في العام ١٩٤٨ متضمنة احكاماً خاصة بإقامة التوازن بين حماية الإنتاج المحلي وزيادة معدلات التجارة الدولية من خلال ما تم وضعه من التزامات وحقوق للأطراف المتعاقدة خاصة لتحرير التجارة الدولية.[١]

أهدافها :

تتعدد الأهداف الخاصة بالجات[٢] ومن أبرزها :

١. تحرير تجارة السلع من خلال إيجاد توازن بين حماية الصناعة المحلية واستمرار تدفق زيادة التجارة الدولية ، أي انه يتم تنظيم تجارة السلع بما يضمن حماية مناسبة للصناعة المحلية ، وقد تم توسيع هذا الهدف من خلال الجولة الأخيرة من المفاوضات بإدخال بعض الاتفاقيات حول بعض السلع التي كانت خارج إطار الجات ، ومنها على وجه الخصوص السلع الزراعية والملابس والمنسوجات .

٢.وضع مبادئ تلتزم بها جميع الدول الموقعة عليها لتحكم التجارة الدولية ، ومن أهمها مبدأ معاملة الدولة الأكثر رعاية أي مساواة جميع السلع المستوردة في المعاملة دون تمييز بينها ، وبغض النظر عن المصدر الذي تأتي منه ، كما تقوم بعقد مفاوضات تجارية متعددة الأطراف .

٣.تقوم الجات بتسوية النزاعات الخاصة بالتجارة الدولية ، أي انه يمكن لأي دولة عضو في الجات أن تشكو من الأضرار التجارية التي تنشأ بسبب عدم احترام دولة أخرى لقواعد ومبادئ الجات ، وتستفيد الدول النامية في إطار الأطراف المتعددة.

---

* الجات GATT هي اختصار لعبارة الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة General Agreement Triffs and Tread وتعتبر معاهدة دولية تلعب دوراً بارزاً في عملية التبادل التجاري بين دول الأعضاء مع بعضها البعض ومع أي دولة تقبل الانضمام لها.

[١] محسن هلال ، الجات اروغواي " النتائج والآثار" ندوة قام بتنظيمها منظمة تضامن الشعوب الأفريقية والآسيوية، الجات والبلدان النامية، مطبوعات التضامن ، تحرير أحمد عبد العليم ، القاهرة ، ١٩٩٥ ،ص١١٧-١١٩.

[٢] ـــ يسري مصطفى ، الجات والبلدان النامية ، تحرير احمد عبد العليم ، مطبوعات التضامن (١٦٩) ، القاهره ، ١٩٩٥ ، ص ٢٠ ـــ٢٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

٢:٣:٥ .الاتفاقية المتعلقة بالمنتجات الزراعية

تركز الاتفاقية على أن تأخذ الدول الأعضاء المتقدمة في الاعتبار أوضـــاع – البلـدان النامية وذلك من خلال تسهيل وزيادة تحسين فرص وشروط الوصول إلـى الأسـواق بالنسـبة للمنتجات الزراعية ذات الأهمية الخاصة والعمل على تحديد أقصى ما يمكن لتحرير التجارة فـي المنتجات الزراعية الاستوائية ، وحسب الاتفاقية الذي تم التوصل إليها فـي دولـة أورغـواي ، وينبغي أن تكون الالتزامات التي تنص عليها الاتفاقية متساوية فيما بين كافة البلدان الأعضـاء ، ومراعاة للمصالح غير التجارية ، بالإضافة إلى الأمن الغذائي والحاجة إلى حماية البيئة واعتبـار منح للمعاملة الخاصة للبلدان النامية عنصرا هاما في المفاوضات ، والأخذ في الاعتبـار الآثـار السلبية التي يحتمل أن يسفر عنها تنفيذ الاتفاقية على البلدان الأعضاء الأقـل نمـوا ، والـدول النامية المستوردة للغذاء ، وتشمل المواد الخاصة بالاتفاقية إحدى وعشرين مادة ويتبعها خمسـة ملاحق توضيح النقاط الواردة في المواد[١].

ويعتبر القطاع السمكي من القطاعات التي طرحت في جولـة أورغـواي للمفاوضـات التجارية متعددة الأطراف " الجات " في عام ١٩٩٤ حيث توصلت إلى إبرام اتفاقيـة تخفيـض الرسوم الجمركية للمنتجات السمكية بمعدل (٢٦%) ، كما أن العديد مـن البلـدان المسـتوردة ستخفض رسومها الجمركية المفروضة على عدد من المنتجات ، وسـيكون تخفيـض التعريفـة الجمركية بشكل عام وبالتدريج على مدى خمس سنوات[٢] .

ولذلك فقد أدرجت نتائج المفاوضات المتعلقة بتجارة السلع الزراعية في الاتفاقية المتعلقـة بالمنتجات الزراعية "Agriculture Agreement" حيث تم وصـف وترمـيز جميـع السـلع الزراعية ماعدا الأسماك ومنتجات الغابات كالأخشاب ومن أهم النتائج المتعلقة بـهذه الاتفاقيـة مايلي[٣]:-

١-النفاذ إلى الأسواق من خلال عدة وسائل مـن أهمـها أولاً استبدال القيـود غـير الجمركية* ، ثانياً ربط وتحرير الرسوم الجمركية حيث سترتفع نسبة عدد الرسوم الجمركية التـي ستربطهما الدول المتقدمة إلى (٩٥%) من إجمالي مستورداتها الزراعية مقارنة مع (٨١%) فـي العام ١٩٩٥ ، بينما سيتضاعف عدد الرسوم التي تربطها الدول النامية إلى خمس مرات، وثالثـاً، خفض الرسوم الجمركية حيث التزمت الدول المتقدمة بخفض رسومها الجمركيـة علـى السـلع

---

[١] ـ Abd El fattah Mourad , Ibid , pp 39- 55.

[٢] ـ مصلحة مصايد الأسماك في منظمة الأغذية والزراعة ، مرجع سابق ، ص ١٠٧.

[٣] عبد الحليم محيسن، أضواء على الاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة GATT جمعية رجال الأعمال الأردنيين ،ص٣٥-٤٢.

* القيود غير الجمركية: وهي القيود التي يتم تطبيقها من خلال مؤسسات حكومية بغرض رسوم جمركية، والقيود الكمية وتحديد أسعار للمستوردات والترخيص غير التلقائي

© Arabic Digital Library Yarmouk University
www.manaraa.com

الزراعية بنسبة (٢٤%) خلال عشر سنوات بحيث لاتقل نسبة تخفيض الرسوم الجمركية عن (١٥%) لكل بند من بنود التعرفة للسلع الزراعية للدول المتقدمة و (١٠%) للدول النامية.

٢-دعم المنتجات الزراعية : تتعدد أشكال دعم المنتجات الزراعية ومن أبرزها :-

أ- دعم الصادرات: لقد التزمت الدول المتقدمة بتخفيض قيمة الدعم المقدم للصادرات الزراعية بنسبة (٣٦%) ، وبنسبة (٢١%) خلال الفترتين (٨٦-١٩٩٠) و (٩١-١٩٩٢) على التوالي في حين أن الدول النامية التزمت بتخفيض الدعم بنسبة (٢٤%) خلال عشر سنوات.

ب- دعم الإنتاج المحلي : وينقسم إلى نوعين يتمثل النوع الأول في الدعم غير الخاضع للتخفيض كالمساعدات التي تقدم في الحالات الطارئة، وبرامج دعم الغذاء وتأمين الدخل وبرامج دعم الإصلاح الهيكلي، والمدفوعات المقدمة لحماية البنية التحتية، ودعم الدخل غير المصاحب.[أ]

كما تشير الاتفاقية إلى أن الدعم المحلي لمنتجات معينه لا يزيد عن (٥%) من القيمة الكلية للإنتاج خلال تلك السنة، وتكون النسبة للدول النامية(١٠%) ، كما أن المدفوعات المباشرة تحت برامج الحد من الإنتاج إذا كانت تلك المدفوعات بناء على مساحة ثابتة أو معدلات أو لـ (٨٥%) أو أقل من مستوى الإنتاج الأساسي[١] .

٣:٣:٥ . آثار انضمام الدول النامية

على الرغم من أن اتفاقية الزراعة اعتبرت منح المعاملة الخاصة والمتميزة للبلدان النامية عنصراً هاما في المفاوضات ، والأخذ في الاعتبار بالآثار السلبية التي يحتمل أن يسفر عنها تنفيذ برنامج الإصلاح على البلدان الأقل نموا ، والدول النامية المستوردة الصافية للغذاء إلا انه يوجد هناك آثار متوقعة فهناك من يرى الإيجابيات وآخرون يرون السلبيات على اقتصاديات الدول النامية ، وتعرض الدراسة الآثار الإيجابية والسلبية المتوقعة للاتفاقيات.

أ ــ الآثار الإيجابية :

تشير العديد من الدراسات إلى وجود آثار إيجابية لاتفاقية الجات من أبرزها ما يلي :

١. تؤدي الاتفاقية إلى انتعاش قطاعات الإنتاج في الدول النامية الأعضاء ، حيث أن تخفيض الرسوم الجمركية على احتياجات الدول النامية من السلع الأساسية ومستلزمات الإنتاج يؤدي

[أ] دعم الدخل غير المصاحب: يقصد به الدعم المقدم للمزارعين غير المرتبط بمقدارهم على الانتاج كالدعم المرتبط بعدد معين ومحدد من المساحات المزروعة المحلية، مما يسبب بعض التشوهات في التجارة كالمدفوعات المباشرة ضمن برامج تحديد الانتاج بأسعار مدعومة، وبيع المدخلات الزراعية لكبار المزارعين بأسعار مدعومة.

[١] ــ عبد الفتاح مراد ، شرح اتفاقيات الجات ، ١٩٩٦ ، ص ٧٠ ــ ٨١ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

إلى تخفيض أعباء وتكاليف الإنتاج المحلي ، وتخفيض معدلات التضخم الناشئ عن التكلفة الأمر الذي يؤدي إلى استقرار المستوى العام للأسعار وكذلك زيادة الإنتاج في تلك الدول[١] .

٢. إلغاء الدعم المقدم للمنتجين الزراعيين في الدول الصناعية له اثر إيجابي على انتعاش بعض المنتجات الزراعية في الدول النامية التي تقوم باستيرادها من الدول المتقدمة ، وخاصة الحبوب واللحوم ومنتجات الألبان ، حيث أن ارتفاع أسعار تلك السلع المستوردة من الدول المتقدمة بسبب إلغاء الدعم تدريجيا يؤدي إلى زيادة الربح لتلك المنتجات محليا وبالتالي تحفيز المنتجين الزراعيين في الدول النامية على إنتاجها ، بالإضافة إلى أن تحرير التجارة في الخدمات سيتيح لهذه الدول إمكانية الحصول على التكنولوجيا الحديثة في مجالات عديدة مثل خدمات المكاتب الاستشارية ، كما تستفيد الدول النامية من الاتفاقية في زيادة الكفاءة الإنتاجية في الدول النامية من خلال تحسن جودة الإنتاج لتتمكن من مواجهة المنافسة في الأسواق[٢].

٣. تتمتع البلدان النامية ، وخاصة الفقيرة منها بحرية كبيرة في تدريج التغيرات اللازمة لتخفيض الإعانات الزراعية ، حيث أن المنتجات الزراعية لاتشكل سوى (١٣%) من الصادرات السلعية غير الوقودية لغالبية البلدان النامية ، وتشكل صادرات المنتجات الزراعية بالنسبة لنصف عدد البلدان النامية حوالي (٥٠%) من إجمالي الصادرات[٣] .

٤. تستفيد الدول النامية من تحسين صادراتها إلى الأسواق الخارجية دون أي معوقات كمية أو زمنية ومن خلال الاهتمام بالإنتاج من اجل التصدير يمكن زيادة الاستفادة ، وخاصة في الخضراوات والفواكهة[٤].

٥. تستفيد العديد من البلدان النامية في الوقت الراهن بتصدير منتجات الأسماك إلى أسواق الاتحاد الأوروبي دون تعريفة جمركية ، حيث تعتمد بعض البلدان وخاصة بلدان أفريقيا ، والبحر الكاريبي ، والمحيط الهادي ، اعتمادا كبيرا على أسواق الاتحاد الأوروبي ، حيث تصدر إلى أسواق الاتحاد مابين (٧٥ –٨٥%) من مجموع صادراتها السمكية ، كما تصدر إليها الأسماك القاعية[٥] .

---

[١] ـــ عبد الفتاح مراد ، مرجع سابق ، ص ٧٦ .

[٢] ـــ عبد السلام عبد الحميد الشناوي ، اتفاقية الجات من خلال الآثار المختلفة على الاقتصاد المصري ، الجات والتحديات ، سلسلة إصدارات مجلة النهضة الإدارية (٤) ، مجموعة مقالات ودراسات بأقلام الزراء ، المحرر حمدي عبد العظيم ، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية ، طنطا ، ١٩٩٦ ، ص ٤١، ٤٢ .

[٣] ـــ عبد الفتاح مراد ، مرجع سابق ، ص ٧١ .

[٤] ـــ سعد نصار ، اتفاقية الجات والأثر الواقع على الزراعة في البلدان النامية ، الجات والبلدان النامية ، تحرير احمد عبد العليم ، مطبوعات التضامن (١٦٩) ، صدر الكتاب تحت إشراف قسم التنمية ، منظمة تضامن الشعوب الأفريقية الآسيوية ، القاهره ، ١٩٩٥ ، ص١٤٥.

[٥] ـــ مصلحة مصايد الأسماك في منظمة الأغذية والزراعة ، مرجع سابق ، ص١٠٧ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

ب ــ الآثار السلبية :

تشير أيضا بعض الدراسات إلى أن الدول النامية سوف تتأثر سلبيا من خلال هذه الاتفاقية حيث:

١. يؤدي الإلغاء التدريجي للدعم المقدم للمنتجين الزراعيين في الدول الصناعية إلى ارتفاع أسعار استيراد الغذاء في الدول النامية ، مما يؤثر على ميزان المدفوعات لهذه الدول ، وعلى معدلات التضخم المحلية ، بالإضافة إلى زيادة معدلات البطالة في الدول النامية ، وبجودة افضل ، وبالتالي تتأثر الصناعات الوطنية[١] .

٢. يؤدي تقليص المعادلة لمنتجات بعض الدول النامية مع دول الاتحاد الأوروبي وأمريكا تدريجيا إلى ضعف قدرتها على تصريف منتجاتها في بيئة عالمية اكثر تنافسية كما ان الانخفاض التدريجي في الرسوم الجمركية يؤدي إلى عجز أو زيادة عجز الموازنة العامة المتزايدة ، وبالتالي يؤدي ذلك إلى زيادة فرض الضرائب على الأفراد في الدول النامية ، ويكون له آثار سلبية على تكلفة الإنتاج ، وسيكون الأثر الأكبر في الدول الصغيرة التي يقل متوسط دخل الفرد فيها عن (١٠٠٠) دولار[٢].

٤،٣،٥ آثار انضمام الدول العربية :

يتمتع بالعضوية الكاملة في المنظمة العالمية للتجارة سبع دول عربية وهي مصر والكويت والمغرب وتونس والإمارات والبحرين وقطر ، وثلاث دول تأخذ صفة عضو مشارك أو منتسب وهي الجزائر (التي يدرس حاليا طلبها بشأن العضوية الكاملة) ، والسودان واليمن ، في حين أن خمس دول عربية بصفة عضو مراقب وهي السعودية والأردن (حيث يدرس حاليا طلب كل منهما في الحصول على العضوية الكاملة) ، وسوريا ولبنان والعراق[٣].

وتشير العديد من الدراسات إلى أن انضمام الدول العربية له آثار إيجابية وسلبية.

أ . الآثار الإيجابية :

تتعدد الآثار الإيجابية بالنسبة للاقتصاديات[٤] العربية ومن أبرزها :ــ

١. الاستفادة من انخفاض أسعار بعض المنتجات كالأرز والبن والكاكاو ، كما تستفيد الدول العربية من ارتفاع بعض المنتجات الأخرى التي تصدرها كالخضراوات والفواكة والموالح

---

[١] ــ عبد السلام عبد الحميد الشناوي ، مرجع سابق ، ص ٤٢ .

[٢] ــ عبد السلام عبد الحميد الشناوي ، مرجع سابق ، ص ٤٣ .

[٣] ــ عبد الفتاح مراد ، مرجع سابق ، ص٨١ .

[٤] ــ ابراهيم العيسوي ، مرجع سابق ، ص ١٣٣ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

حيث يتوقع ارتفاع قيمة فاتورة الغذاء العربية من (١,٣) مليار دولار إلى (١٥) مليار دولار سنويا .

٢. من اكثر الدول العربية استفادة هي دول الخليج والجزائر ومصر ، وذلك نظرا لأن هذه الدول تمتلك صناعات كيماوية ذات قدرة تنافسية عالية حيث يتوقع زيادة الطلب على المنتجات الكيماوية المترتبة على خفض التعريفات الجمركية بنسبة (٣٠%) .

٣. تستفيد الدول العربية المصدرة للنفط نتيجة توقع ارتفاع أسعار النفط بسبب الطلب العالمي على البتروكيماويات.

ب. الآثار السلبية

تشير بعض الدراسات إلى إن الآثار السلبية التي ستواجهها الدول العربية مايلي:

١. إن خطورة تحرير التجارة الدولية على الدول النامية والدول العربية ، يتمثل في ان هذه الدول ستتحمل عبئا يعادل (٨٧٥) مليون دولار بسبب تطبيق الاتفاقية ، وتبلغ الخسارة التي ستواجهها هذه الدول بنحو (٦٥٩) مليون دولار سنويا لان الأسعار العالمية سترتفع بسبب تطبيق اتفاقية الجات ، وتعتبر كل من مصر والجزائر والعراق والبحرين من أكثر الدول العربية تضررا ولذلك فإنه يلزم على الدول العربية أن تقوم بزيادة الإنتاج الزراعي، وخفض تكاليف المرحلة الانتقالية لتحرير التجارة الخارجية، ودعم المعونات الخارجية وإنشاء نظام جماعي لمخزون طوارئ من الحبوب الغذائية، واقامة تجمعات تجارية إقليمية عربية[١].

٢. تشير إحدى الدراسات[٢] إلى انه بسبب التحرير الجزئي للتجارة في السلع الصناعية والزراعية ستتعرض العديد من الدول إلى خسارة كبيرة فيما لوحدث تحرير كامل للتجارة في هذه السلع ، وقسمت هذه الدول إلى ثلاث مجموعات:

الأولى : تمثل إقليم البحر المتوسط الذي يضم مصر والأردن وسوريا وليبيا بالإضافة إلى دول أخرى غير عربية .

الثانية : تشمل إقليم المغرب الذي يضم ثلاث دول وهي الجزائر والمغرب وتونس.

الثالثة : تضم دول مجلس التعاون الخليجي الست بالاضافه إلى العراق واليمن ودولة إيران وهي غير عربية.

٣. يتوقع أيضا انه إذا تم تحرير كامل التجارة فانه في عام ٢٠٠٢ ، سيحدث انخفاض للناتج المحلي الإجمالي بنسبة (٠,٥%) و (٠,٤%) في إقليمي المغرب والبحر المتوسط على التوالي مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي لهذين الإقليمين فيما لو لم يتم تحرير التجارة ، كما

---

[١] ـــ عبد الفتاح مراد ، مرجع سابق ، ص ٥١١ .

[٢] ـــ إبراهيم العيسوي ، مرجع سابق ، ص ١٣١ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

يتوقع أيضا إن الكسب الكلي للعالم من تحرير التجارة بعد عشر سنوات لا يزيد عن (١%) من الدخل المحلي الإجمالي العالمي ، كما أن الدخل في إقليمي البحر المتوسط والمغرب سينخفض إلى (٢,٣%) و (٢,٤%) على التوالي ، وفيما يتعلق بإقليم الخليج فانه من المحتمل أن يتحقق زيادة في دخلة في عام ٢٠٠٢ نتيجة التحرير الجزئي للتجارة وستكون الزيادة بنسبة (٠,٥%) قياسا بالدخل الذي كان سيتحقق فيما لو لم يتم التحرير الكامل للتجارة ، ويرجع الكسب المتوقع للخليج إلى مورد النفط الذي يتزايد الطلب وعلية خلال الزيادة المتوقعة في الطلب على البتروكيماويات بسبب خفض التعريفات الجمركية عليها بنسبة (٣٠%)[١] .

ويرى الباحث أن كل من الدول النامية بشكل عام واليمن بشكل خاص ستواجه مشاكل عديدة نتيجة لانضمامها في منظمة التجارة العالمية، ويعود السبب في ذلك إلى أن تحرير التجارة الخارجية للسلع والخدمات وخاصة في المنتجات الزراعية والسمكية سيؤثر على الإنتاج المحلي، لأن هذه الدول ما زالت غير قادرة على المنافسة الكاملة في تجارة هذه السلع. كما أنه نتيجة لانخفاض أسعار السلع المستوردة، ووصولها إلى الدول الأعضاء بدون تعرفة جمركية أو بتخفيض التعرفة الجمركية من قبل البلد المستورد، فإن المستهلكين سوف يقبلون على شراء هذه السلع لأنها ذات جودة عالية مما يؤثر ذلك على الإنتاج المحلي، لذلك لا بد من بذل جهود مكثفة في كل البلدان النامية لتحسين مستوى الإنتاج حتى يكون ذات جودة عالية وقابل للمنافسة مع السلع المستوردة.

٤:٥ الدعم المحلي في اليمن

يعد القطاع الزراعي من أهم القطاعات التي يتأثر بها الاقتصاد اليمني حيث يمكن إن يلعب هذا القطاع دورا هاما في الدفع بمسيرة التنمية ، ويتمثل هذا الدور بقدرته على إمداد الصناعات المحلية بالمواد الخام سواء كانت تلك الصناعات احلالية او تصديرية ، لان الاقتصاد في كلتا الحالتين يستفيد بحصوله على وفر من العملة الأجنبية ، ونظرا لان اليمن لازالت تعاني من ضعف الإنتاجية للاقتصاد اليمني وفقا لمؤشرات الاكتفاء الذاتي ، فقد شكلت الواردات الزراعية خلال الفترة (١٩٨٩ ــ ١٩٩٢) نسبة عالية حيث بلغت في المتوسط حوالي (٢٩,٤%) في السنة من إجمالي الواردات[٢] . ولذلك فان المنتجات الزراعية في اليمن من أهم المنتجات المتوقع أن تتأثر بنتائج تطبيق مبادئ الجات في حالة انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية .

---

[١] ــ ابراهيم العيسوي ، مرجع سابق ، ص ١٣١ ــ ١٣٢.

[٢] ــ علي صالح الحجري ، سياسة التنمية الزراعية للجمهورية اليمنية ، ص ١٧١ ، ١٧٢ .

© Arabic Digital Library Yarmouk University
www.manaraa.com

وتشير الدراسات[1] إلى أن اليمن تواجه مشكلة في قضية رفع الدعم عن السلع المدعومة بما فيها السلع الأساسية (القمح والدقيق) حيث أن الدعم له آثار سلبية عديدة على الاقتصاد اليمني من أهمها سوء توزيع المواد ، وأحداث تشوهات في ظل الاقتصاد الوطني ، بالإضافة إلى انه يحمل المجتمع أعباء لايمكن له دفعها في المستقبل القريب وتتعدد أشكال الدعم في اليمن، وتختلف آثارها من حيث تكاليفها وإمكانات تبريرها على أساس الأهداف الاجتماعية والإنسانية التي ترمي إلى تحقيقها ومن أبرزها :

١. دعم السلع الاستهلاكية الأساسية من خلال اعتماد سعر الصرف الرسمي المحدد بقيمة (١٢) ريال للدولار الواحد لاستيراد السلع من الخارج، وبغض النظر عن الصرف الموازي له في السوق، وكذلك عدم تطبيق الرسوم الجمركية المحددة في بالقانون على هذه السلع .

٢. دعم واردات السلع غير الأساسية بالإضافة إلى الكمالية من خلال تحديد سعر صرف خاص لأغراض الاحتساب الجمركي ولا يمثل إلا نسبة بسيطة من سعر الصرف التوازني والسائد في السوق الموازية . كما يتم دعم المشتقات النفطية الأساسية، وخاصة البترول والديزل، إضافة إلى وقود الطائرات .

وتشير دراسات أخرى[2] إلى وجود دعم آخر بالإضافة إلى ما سبق ذكره ويتمثل في الدعم النقدي المباشر من خلال الهبات والحوالات التي تمنح من رئاسة الدولة والحكومة لاسباب سياسية ، وكذلك رواتب الموظفين الذين لا يعملون فعلا في المؤسسات المدنية والعسكرية حيث أن حجم هذا الدعم كبير، ونظراً إلى أن الدعم المحلي في اليمن له أثار سلبية وإيجابية، كما أن لرفع الدعم أيضا آثار سلبية وإيجابية وعليه تقوم الدراسة بتوضيح هذه الآثار وماهي المعالجات الممكنة لمشكلة الدعم على النحو التالي:-

1:2:5 .آثار الدعم

تختلف وجهات النظر حول آثار الدعم في اليمن ، وخاصة دعم السلع الأساسية (القمح والدقيق) حيث توجد العديد من الدراسات التي توضح الآثار الإيجابية والآثار السلبية للدعم .

أ ــ الآثار الإيجابية للدعم

يشكل الدعم في اليمن آثار إيجابية متعددة من أهمها[3] انه :

---

[1] ــ مطهر عبدالله السعيدي ، الآثار الاقتصادية والاجتماعية للدعم واتجاهات معالجتها ، دراسات يمنية في الاقتصاد اليمني ، مرجع سابق ، ص ٢٢٥.

[2] ــ سيف مهيوب العسلي، الآثار الاجتماعية والاقتصادية لرفع الدعم، دراسات يمنية في الاقتصاد اليمني، مرجع سابق ، ص ٢٦٣ــ٢٦٤ .

[3] ــ سيف مهيوب العسلي ، مرجع سابق ، ص ٢٦٥.

© Arabic Digital Library Yarmouk University
www.manaraa.com

١. يساعد الدعم أصحاب الدخول المحدودة في الحصول على الاحتياجات الأساسية ، كما يساعد على تحديد الاستقرار السياسي والاجتماعي .

٢. يعمل الدعم على تقليل الأضرار الناتجة عن فشل السوق ، وتقليل التفاوت في الدخل بين فئات المجتمع .

٣. يساعد على زيادة الإنتاج ، وخاصة عندما يصل الدعم الى منتجي السلع والخدمات التي تعتبر ضرورية من وجهة نظر المجتمع .

ب ــ الآثار السلبية للدعم

تتمثل الآثار السلبية للدعم[1] في اليمن في انه :

١. يعمل على وجود اختلال في التوازن في الميزانية العامة للدولة ، كما يحدث عجزا كبيرا في الموازنة الأمر الذي يؤدي إلى وجود تشوهات بالاقتصاد اليمني بالإضافة إلى ارتفاع التضخم ، وتدهور سعر الصرف للعملة المحلية.

٢. يعرض الأمن الغذائي للخطر الاستراتيجي ، وخاصة للسلع الأساسية حيث يشكل إرباكا للإدارة المالية والاقتصادية للدولة ، ويستنزف موارد الدولة ، فيما لا يعود بالفائدة على الأمد الطويل والمتوسط ، مما يشكل عامل إعاقة خطيرة للتنمية الصناعية لانه يجعل معدل الحماية الفاعلة للصناعات الوطنية سالبا .

ومما سبق يتضح أن آثار وجود الدعم السلبية ستكون اكبر من أثاره الإيجابية ، وذلك لانه يكلف الدولة من ميزانيتها مبالغ ضخمة وخاصة للمواد الأساسية كالحبوب (القمح والدقيق) مما يؤدي إلى وجود اختلال في توازن الميزانية ، وارتفاع التضخم ، كما انه من خلال هذا الدعم يتساوى فيه جميع أصحاب الدخول على الرغم انه يفترض بان يكون الدعم أساسا لاصحاب الدخول المحدودة ، كما أن هذا الدعم يضعف الإنتاجية لدى المزارعين وخاصة مزارعي الحبوب (القمح) حيث أن أسعار الحبوب المستوردة والمدعومة ستكون ارخص من أسعار الحبوب المحلية ، وهذا يجعل المزارعين يتركون زراعة الحبوب ، بالإضافة إلى انه يمكن توجيه قيمة هذا الدعم في التنمية الزراعية والسمكية المحلية .

---

[1] ــ مطهر عبدالله السعيدي ، مرجع سابق ، ص ٢٢٦ ــ ٢٢٨.

© Arabic Digital Library Yarmouk University
www.manaraa.com

٣:٤:٥. آثار رفع الدعم

ذكرت الدراسة بأنه تختلف وجهات النظر حول الدعم في اليمن ، كمـــا تعـــددت الآراء حول رفع الدعم في اليمن حيث تشير العديد من الدراسات إلى الآثار الإيجابية والســـلبية لرفـــع الدعم .

أ ــ الآثار الإيجابية لرفع الدعم

تتعدد الآثار الإيجابية لرفع الدعم في اليمن ومن أبرزها:

١. تؤدي إزالة الدعم إلى السيطرة على سعر الصرف ، والحد من تدهور سعر الريـــال ، كمـــا سيتيح رفع الدعم فرصة إصلاح منظومة المؤشرات الاقتصادية والتي من أهمـــها الأســـعار النسبية للسلع ، وعناصر الإنتاج وبالتالي يبدأ النشاط الاقتصادي الحقيقي بالانتعاش[١] .

٢. رفع الدعم تدريجيا سوف يخفف من الارتفاع الحاد في معدل التضخم الـــذي بلـــغ معدلـــة (١٠٣%) في عام ١٩٩٤ ، بالإضافة إلى تخفيف العجز الكبير في الموازنة العامـــة للدولـــة الذي وصل إلى حوالي (٤٦) مليار ريال للعام نفســـة ، والفوضـــى فـــي العـــرض النقـــدي والاضطراب الشديد في السوق الموازية والاختلال المستمر في ميزان المدفوعات ، وتوقـــف الاستثمار ، وتخفيف عدد العاطلين عن العمل الذيـــن وصلـــت نســـبتهم حوالـــي (٤٠%) ، والتضخم في جهاز الدولة الإداري[٢] .

٣. يؤدي رفع الدعم عن السلع الأساسية (القمح والدقيـــق) إلـــى تخفيـــض الاســـتهلاك غـــير الضروري من هذه السلع ، وبالتالي يؤدي إلى توفير العملة الصعبة اللازمة لشراء الفـــائض عن الاستهلاك غير الضروري ، وهذا يحسن في ميزان المدفوعات ، ويعمـــل علـــى زيـــادة الإنتاج من الحبوب المحلية نتيجة لزيادة أسعارها[٣] .

ب ــ الآثار السلبية لرفع الدعم

تتعدد الآثار السلبية في رفع الدعم عن السلع والخدمات ، وخاصـــة الســـلع الأساســـية كالقمح والدقيق حيث يؤدي رفع الدعم[٤] إلى :

---

[١] ــ مطهر عبدالله السعيدي ، مرجع سابق ، ص ٢٢٩.

[٢] ــ محمد احمد الافندي ، سياسة الدعم الحكومي للسلع الأساسية " دراسة تقويمية" ، دراسات يمنية في الاقتصاد اليمني، مرجع سابق، ص ٢٧٣.

[٣] ــ سيف مهيوب العسلي ، مرجع سابق ، ص ٢٦٨.

[٤] ــ سيف مهيوب العسلي ، مرجع سابق ، ص ٢٦٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

١. صعوبة الحصول على السلع الأساسية للعديد من أفراد المجتمع اليمني لانه يوجد بعض الأسر والأفراد الذين لا يحصلون على هذه السلع إلا بصعوبة في ظل السعر الرسمي ، واما عند رفع الدعم سيزيد ذلك من معاناتهم نتيجة لارتفاع الأسعار.

٢. يؤدي إلى انتشار سوء التغذية لعدد كبير من المواطنين وذلك بسبب انخفاض الدخول ، كما يؤدي ذلك إلى انخفاض الإنتاجية للعامل سواء في المزرعة أو في المصنع وهذا يؤثر سلبا على نمو الاقتصاد .

٣. ترتفع أسعار السلع التي تعتمد على السلع الأساسية كالدجاج واللحوم كما تتزايد الأجور لمواجهة غلاء المعيشة ، لذا فانه لابد وان يرتفع هذا الحد من الأجر في حال ارتفاع أسعار الخبز ، وقد يؤدي هذا إلى حدوث حالات تضخمية في البلاد .

٤. قد يؤدي تحرير السلع الأساسية إلى تلاعب المحتكرين الذين سوف يتلاعبون بأسعار هذه السلع بحجة تذبذب أسعار الصرف في السوق الموازية ، أو بسبب اختفاء السلع من الأسواق ، مما يترتب علية آثار اجتماعية وسياسية واقتصادية وخيمة ، لان طبيعة هذه السلع تختلف عن السلع الأخرى .

ومما سبق من خلال تحليل الآثار الإيجابية والآثار السلبية لرفع الدعم نجد أن الآثار الإيجابية يمكن إن تحقق بشكل ملموس للاقتصاد الوطني ولكن إذا كان رفع الدعم تدريجيا ، ويكون هناك دراسة لمعالجة الآثار الاجتماعية التي ستظهر عند رفع الدعم عن السلع وخاصة السلع الأساسية ، بحيث يتم دعم أصحاب الدخول المنخفضة لمواجهة ارتفاع الأسعار.

٣:٤:٥ المعالجات الممكنة لمشكلة الدعم

تشير العديد من الدراسات إلى انه يمكن معالجة مشكلة الدعم من خلال إجراء بعض السياسات الاقتصادية حيث يذكر العسلي[١] انه بضبط السياسة المالية والنقدية ، ومحاربة الفساد الإداري ، وتوفير نظام قضائي عادل وتحسين أداء الشرطة يمكن تحقيق السياسات الاقتصادية المرجوة ، ونظرا لوجود آثار سلبية اجتماعية واقتصادية لرفع الدعم فانه يلزم تصميم سياسة تعمل على تعجيل ظهور الآثار الإيجابية ، وتجنب أصحاب الدخول المحدودة الآثار السلبية بقدر الإمكان ويمكن ذلك من خلال الإجراءات التدريجية التالية :

---

[١] ـــ سيف مهيوب العسلي ، مرجع سابق ، ص ٢٧١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

١. تتخذ الحكومة إجراءات صارمة خلال سنة كمرحلة أولى بحيث تعمل على إزالة الدعم المباشر وإزالة دعم السلع غير الأساسية ، وذلك عن طريق وقف الصرف من الميزانية ، وتقليص عدد الذين يحصلون على رواتبهم وهم لا يعملون وترشيد الإنفاق الترفي ، ومحاربة الفساد ورفع سعر الصرف الجمركي للسلع غير الأساسية ، بالإضافة إلى رفع الدعم عن أسعار البترول بينما يبقى الدعم للديزل والمازوت فقط لان المزارعين يستخدمون الديزل والمازوت بكثرة ، وهذا يساعد المزارعين على زيادة الإنتاج الزراعي كما انه يلزم آليات توزيع السلع الأساسية .

٢. يتم تقييم ما تم تنفيذه للمرحلة الأولى في المرحلة الثانية أي بعد سنة ، ومن ثم يتم رفع الدعم عن السلع الأساسية بشرط ان يتحسن الأداء الاقتصادي ، وان تتوفر سياسات تعمل على استقرار سعر الريال ، ورفع الدخول للمواطنين ، وتخفيض البطالة ، والسعي لمساعدة الفقراء ودعمهم عن طريق جباية الزكاة ، ومن خلال إيرادات الأوقاف وتشجيع الجمعيات الخيرية .

٣. في المرحلة الثالثة ينبغي رفع الدعم عن كل السلع والخدمات بما فيها السلع الأساسية بشروط تحقيق ازدهار للاقتصاد ، وإيجاد نظام فاعل لمساعدة الفقراء .

كما تشير إحدى الدراسات[1] إلى أن الدعم يجب أن يوزع لمستحقيه من فئات الشعب الفقيرة لتحقيق توزيع عادل للدخل لان الدعم لجميع فئات الشعب لا يؤدي الهدف المرجو منه من وظيفة الأسعار (rationing Function) ، ولذلك يجب التمييز بين المستحقين ، وغير المستحقين لهذا الدعم من المواطنين حيث يعتبر وجود الدعم من المعونات المجانية التي تعمل على زيادة الطلب ، وخاصة للمواد الغذائية.

ونستخلص مما سبق أنه اتضح من خلال التحليل القياسي بأن الناتج الزراعي والسمكي يتأثر بالعديد من العوامل والتي من أهمها العمالة الزراعية والسمكية، ورأس المال المقدر للزراعة والأسماك، والأسعار النسبية للمواد الغذائية، كما أن الطلب الكلي للاستهلاك على المنتجات الزراعية والسمكية يتوقف على الناتج المحلي الإجمالي والسكان والأسعار النسبية، بالإضافة إلى ذلك فقد اتضح بأنه من خلال تقدير دالة إنتاج القمح أن هذه الدالة تخضع لقانون تزايد الغلة بينما تبين من خلال تقدير دالة إنتاج الأسماك أن هذه الدالة تخضع لقانون تناقص الغلة.

---

[1] ــ خليل حماد ، وعبدالرزاق بني هاني ، تقدير دوال الطلب والإنتاج والفجوة الغذائية وعلاقتها بالأمن الغذائي الأردني ، أبحاث اليرموك ، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية ، مجلة علمية محكمة فصلية ، العدد الرابع ، ١٩٩٣ ، ص ٢٦٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

كما تبين أيضاً من خلال استقصاء اثر منظمة التجارة العالمية على قطـــاعي الزراعـــة والأسماك وجود الآثار السلبية والإيجابية على الدول النامية والدول العربية، وذلك لأن الاتفاقيـــة تدعو إلى التحرير التدريجي للتعرفة الجمركية والى تخفيض الدعم المحلي، كما بينـــت الدراســـة بأن قضية الدعم هي من أهم المشاكل التي يواجهها اليمن وما هي الآثار السلبية والإيجابية للدعـم ولرفع الدعم، وتناولت المعالجات الممكنة لهذه المشكلة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

الفصل السادس
النتائج والتوصيات

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

الفصل السادس

النتائج والتوصيات

١،٦ النتائج:

تضمنت الدراسة خمسة فصول ناقشت الواقع الاقتصادي لقطاعي الزراعة والثروة السمكية في الجمهورية اليمنية وعوامل تطويرهما ، ومن خلال الدراسة سوف يتم استعراض النتائج التي توصلت إليها وهي تتلخص فيما يلي:-

-تبين من الدراسة أن قطاع الزراعة له أهمية نسبية في الناتج المحلي الأجمال لبعض دول العالم، وخاصة الدول المنخفضة الدخل، كما أنه يسهم في تشغيل الغالبية العظمى في الدول ذات التنمية البشرية المنخفضة والمتوسطة، في حين أن القطاع السمكي لا يزال دوره ضئيلاً في اقتصاديات معظم البلدان، وتسيطر الدول المتقدمة على التجارة الدولية لهذا القطاع، كما أنه يعتبر مصدراً كبيراً للعائدات من العملات الأجنبية في الدول النامية.

-أتضح من الدراسة أن هذين القطاعين يعتبران من أهم الركائز الأساسية للاقتصاد الوطني في اليمن، لانهما يساهمان بنسبة عالية في الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالقطاعات الأخرى، على الرغم من ذلك فإنه لا يزال هناك موارد كبيرة غير مستغلة سواء كانت طبيعية كالمساحات القابلة للزراعة أو الموارد المائية أوتنوع المناخ في العديد من المناطق، كما أن القطاع السمكي في اليمن يتميز بموقع ذي مساحات واسعة من الشواطئ البحرية غير مستغلة وفيما يتعلق بالموارد البشرية لهذين القطاعين فهي تعتبر أكثر القطاعات، مقارنة بالقطاعات الأخرى.

-أوضحت الدراسة بأن محصول الحبوب يعتبر اكثر أنواع المحاصيل إنتاجاً في اليمن إلا أن إنتاجه أنخفض بسبب تذبذب المساحة المزروعة من عام إلى أخر حيث بلغ متوسط معدل النمو للإنتاج (٢،٦%) خلال فترة الدراسة، وبينت الدراسة أيضاً أن إنتاج كل من الخضراوات والفاكهه والأعلاف والمحاصيل النقدية قد تزايدت حيث كانت معدلات النمو السنوية في المتوسط حوالي (٤،٧٣%)و (٦.٦%) و (١٧،٦%)و (٦،٦٥%) على التوالي، وفيما يتعلق بالإنتاج الحيواني فإنه اتضح بأن إنتاج لحوم الدواجن كان مرتفعاً خلال فترة الدراسة حيث بلغ معدل النمو السنوي في المتوسط (٢٧،٣٢%)، في حين أن إنتاج اللحوم كان منخفضاً حيث بلغ معدل متوسط النمو السنوي لها حوالي (٠،١٣%) ، واما إنتاج الحليب فإن معدل متوسط النمو السنوي بلغ (٢،٢%) كما اتضح أيضاً بأن إنتاج الثروة السمكية في منطقتي البحر العربي وخليج عدن تشكلان (٧٠%) من الإنتاج الكلي، بينما إنتاج هذه الثروة من البحر الأحمر يشكل (٣٠%) من

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

الإنتاج الكلي، ورغم ذلك فإن كمية الإنتاج السمكي لا تزال بسيطة مقارنة بالمخزون السمكي الكبير والذي يسمح باصطياد حوالي (٤٠٠) ألف طن في السنة.

-تؤكد الدراسة بأن الوحدة اليمنية كان لها دور كبير في توسيع حجم السوق اليمنية وزيادة إمكانات القطاعين الزراعي والسمكي، إلا أنه ونتيجة لعمليات دمج الهياكل لجميع القطاعات اتضح زيادة الطلب على المنتجات الزراعية والسمكية حيث بلغ متوسط معدل النمو حوالي (٢٥,٨%) في السنة وكما أن معدل النمو في الميزان التجاري الزراعي كان منخفضاً حيث بلغ (١٦,١%) في السنة.

-بينت الدراسة أن المعوقات الطبيعية للقطاع الزراعي تتمثل في عدم استواء السطح بسبب المرتفعات الجبلية مما يسبب في إعاقة إدخال التقنيات الحديثة للزراعة، وأيضاً شحه كمية المياه، وعدم وجود أنهار في اليمن مما يؤدي ذلك إلى انخفاض متوسط الفرد من المياه وبالإضافة إلى ذلك فإن موارد الثروة الطبيعية كالغابات التي يتم قطعها بشكل جائر والزحف الرملي بسبب السيول التي تنهمر على السهول والوديان.

-تبين أن بعض السواحل اليمنية كسواحل البحر الأحمر تعاني من وجود الصخور والتي تعيق الصيد بالشباك، وأيضاً وجود تراكيز هيدروكربونات تؤثر على تكاثر الأسماك بسبب الاستكشافات النفطية، وحركة السفن المحملة على هذه السواحل.

-تبين من الدراسة أن حصة قطاعي الزراعة والأسماك من الاستثمارات خلال الفترة (١٩٩٠-١٩٩٥) وخلال الخطط الخمسية كانت منخفضة مقارنة بالقطاعات الأخرى، وذلك بسبب قلة الكوادر الفنية والإدارية، وارتفاع تكاليف استصلاح الأراضي الزراعية، ومحدديه الموارد الزراعية والحيوانية ، بالإضافة إلى ذلك وجود بعض المشاريع التي لا تناسب مع الإمكانات المادية والبشرية، كما أن الأحداث الداخلية (الحرب الأهلية) كان لها أثر كبير على جميع القطاعات وخاصة قطاعي الزراعة والأسماك حيث تأثرت البنية الأساسية بشكل كبير سواء في التسويق أو الإنتاج.

-أوضحت الدراسة بأن السياسة الجديدة للدولة تستند إلى قاعدة اقتصاد السوق وتحرير الأسعار من أية قيود على الرغم من أن السياسات السعرية كانت مختلفة في كل من المحافظات الشمالية سابقاً أو المحافظات الجنوبية سابقاً ولذلك يتضح أن السياسة الجديدة تعاني من بعض التشوهات والاختلالات، وخاصة في قضية أسعار الحبوب المستوردة والمدعومة، وكذلك أسعار القطن، كما أن محصول القات يشكل اكبر عائق للسياسة السعرية نتيجة لزيادة انتشاره وزراعته بدلاً عن المحاصيل الاقتصادية الأخرى كالعنب والفاكهه والخضراوات.

-بينت الدراسة أن الكفاءة التسويقية في قطاعي الزراعة والأسماك ضعيفة حيث اتضح ذلك من خلال أن عمليات التسويق الزراعي كانت مركزة في مراكز المحافظات بينما كانت

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

الأرياف والقرى تتم بالطريقة التقليدية، وعلى الرغم من تركزها في مراكز المحافظات إلا أنها غير متخصصة ، كما أن البنى الأساسية ذات العلاقة بالتسويق كالطرق، ومخازن التبريد، ومناسبة المنتجات الزراعية كانت ضعيفة، وبينت الدراسة أيضاً أن التسويق السمكي كان ضعيفاً وخاصة في المحافظات الشمالية، كما أن الشركات والمؤسسات الأجنبية كانت تساهم بكفاءة عالية في مجال التسويق السمكي.

-تؤكد الدراسة أن تفتيت الأراضي الزراعية تسبب في إعاقة التكنولوجيا الحديثة ويؤدي ذلك إلى جعل العائد منخفضاً، ويؤثر على الاستثمار الزراعي بشكل سلبي، كما أن الإنتاجية تكون ضعيفة، وتؤكد أيضاً أن إنتاجية العاملين في قطاعي الزراعة والأسماك كانت منخفضة مقارنة بإنتاجية العاملين في القطاعات الاقتصادية الأخرى نتيجة لضعف التأهيل والتدريب للعاملين في هذين القطاعين.

-بينت الدراسة بأن عدم وجود للعلاقات الرسمية بين أجهزة الإرشاد الزراعي أو السمكي (مراكز الأبحاث) أو مؤسسات التعليم الخاصة بهذين القطاعين سببت في إعاقة التنمية كما بينت أيضاً أن نقص مستلزمات الإنتاج الزراعي المتمثل في الأسمدة الكيماوية والآلات الزراعية الحديثة و المبيدات بالإضافة إلى نقص الكوادر المدربة والموارد المالية تؤدي إلى انخفاض الإنتاج الزراعي، كما أن نقص مستلزمات الإنتاج السمكي المتمثلة في موانئ الصيد، والثلاجات السمكية ومبردات للاسماك، وتوفير سفن الصيد الحديثة، ووسائل الاصطياد تؤدي إلى انخفاض الإنتاج السمكي.

-بينت الدراسة أن التخطيط الاقتصادي لقطاعي الزراعة والأسماك له دور كبير في تحقيق الأهداف المرجوة، وذلك من خلال توفر الإدارة الجيدة التي تسعى إلى تحقيق سياسات الخطط الزراعية والسمكية المرسومة.

-أوضحت أيضاً أن عملية التنمية الزراعية تحتاج إلى الوقوف أمام الفئة الاجتماعية التقليدية التي تعيق عملية التنمية ، وتقف عقبة في تطويرها .

-بينت الدراسة أنه يمكن التغلب على المعوقات الطبيعية من خلال تنمية الهياكل الأساسية، وخاصة في مجال شبكات طرق تربط المناطق مع بعضها البعض، لتسهيل نقل المنتجات الزراعية والسمكية إلى مناطق التسويق، كما تسهل في إدخال التقنيات الحديثة.

يتبين من الدراسة أنه يمكن لليمن أن تستفيد من المنظمات العالمية للتغلب على بعض الصعوبات في القطاعين الزراعي والسمكي ، وبالأخص في مجال الري الحديث واختيار الأنظمة المناسبة للتغلب على القيود بالإضافة إلى الاستفادة من المنظمات العالمية في معالجة التلوث البيئي للمياه البحرية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

-بينت الدراسة بأن التصحر يهدد العديد من المناطق اليمنية، مما يعكس ذلك سلباً على الإنتاج الزراعي.

-تؤكد الدراسة بأن التغلب على المعوقات الاقتصادية لقطاعي الزراعة والأسماك لا يكون إلا بتنسيق الموارد البشرية والمادية بالإضافة الى تنظيم العلاقات المختلفة بين كافة أجهزة ومؤسسات الدولة.

-بينت الدراسة بأن السياسات النقدية والمالية لها دور فعال في تحقيق التنمية الزراعية كما أوضحت أيضاً أن العجز المالي للحكومة يشكل اكبر عائق للتنمية ويمكن التحكم على العجز من خلال اتخاذ سياسات واضحة في حجم ونوعية التوظيف في المؤسسات العامة من خلال تقليص الكم الهائل للمنتسبين في الوظائف، وكذلك زيادة مخصصات القطاعات الإنتاجية وخاصة قطاعي الزراعة والأسماك، كما بينت أيضاً بأن التوظيفات الاستثمارية أمر ضروري لتقليص تمويل الخطة على الموارد الخارجية.

-بينت الدراسة أن السياسات التجارية تلعب دوراً كبيراً في حصول الدولة على دخل من العملات الأجنبية من خلال ارتفاع مرونة الصادرات للدولة، كما أنها تلعب دوراً في زيادة الادخار، وتساعد على تنمية القطاعات الإنتاجية، وخاصة قطاعي الزراعة والأسماك.

-تؤكد الدراسة أن توفر كوادر إدارية وتنظيمية ذات خبرات فنية في استخدام التقنيات الحديثة تلعب دوراً في التغلب على المعوقات التكنولوجية، كما أن البحث العلمي يعتبر من أساسيات التقدم التكنولوجي حيث أنه من خلال تطابق البحث العلمي والإنتاج المادي يمكن التغلب على هذه المعوقات.

-بينت الدراسة أن وجود بنوك ترعى مشاريع قطاعي الزراعة والأسماك أمر ضروري لتساعد على توفير بعض المستلزمات الخاصة بالإنتاج الزراعي والسمكي، كما أن وجود التعاونيات الزراعية والسمكية أيضاً ضرورة تتطلبها برامج التنمية لمساهمتها في توفير الكوادر وتنظيم المشاريع التنموية.

-بينت الدراسة بأن الناتج الزراعي والسمكي يتوقف على العديد من العوامل حيث تبين بأنه من خلال تغير (١%) لكل من العمالة الزراعية والسمكية، ورأس المال المقدر للزراعة والأسماك، المساحة المزروعة تؤدي إلى زيادة الناتج الزراعي والسمكي بنسبة (٠,٦٥٨%) و(٢,٥٥١%) و (٠,٥٢٥%) على التوالي، بينما اتضح أن معامل معدل سقوط الأمطار كان تأثيره ضعيف، حيث أن زيادة (١%) من معدل سقوط الأمطار يؤدي إلى زيادة بسيطة في الناتج الزراعي والسمكي تقدر بنحو (٠,١٠٢%)، في حين أن تأثير معامل المتغير الوهمي (Dummy) كان سلبياً حيث بلغت قيمته حوالي (-٠,٦١٩).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

-أوضحت الدراسة من خلال تحليل أثر العوامل على الناتج الزراعي والسمكي بعد استثناء معدل سقوط الأمطار، حيث أن زيادة (١%) في كل من العمالة الزراعية والسمكية، ورأس المال المقدر للزراعة والأسماك، والمساحة المزروعة يؤدي إلى زيادة الناتج الزراعي والسمكي بنسبة (٠,٨٠٧%) و (٢,٦٢٨%) و (٠,٤٥٢%) على التوالي، وكان تأثير المتغير الوهمي أيضاً سلبياً على الناتج الزراعي والسمكي، حيث بلغت قيمة المعلمة حوالي (-٠,٦٥٨).

-تبين من تقدير دالة الطلب الكلي على المنتجات الزراعية والسمكية أن زيادة (١%) في كل من عدد السكان والناتج المحلي الإجمالي يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي على المنتجات الزراعية والسمكية بنسبة (٠,٣٥٨%) و (١,٠٢٩%) على التوالي، في حين أن زيادة (١%) من الأسعار النسبية للمواد الغذائية تؤدي إلى انخفاض (١,٤٤٢%) من الناتج الزراعي والسمكي.

-أتضح من خلال تقدير دالة إنتاج القمح بأن هذه الدالة تخضع لقانون تناقص الغلة حيث أنه كلما زادت المساحة المزروعة ورأس المال المقدر للزراعة والأسماك وكمية الأمطار بنسبة (١%) فانه يؤدي إلى زيادة كمية إنتاج القمح بنسبة (٠,٠٢٥%) و (٠,٦٤٣%) و (٠,١٩٣%) على التوالي.

-تبين من خلال تقدير دالة إنتاج الأسماك أن الدالة تخضع لقانون تناقص الغلة حيث انه كلما زاد رأس المال المقدر للزارعة والأسماك بنسبة (١%) فأنه يؤدي إلى زيادة الإنتاج بنسبة (٠,٤٤%) في حين أن زيادة (١%) في العمالة الزراعية والسمكية تؤدي إلى زيادة الإنتاج السمكي بنسبة (٠,٧١%)، وتبين أيضاً المتغير الوهمي كان سلبياً على إنتاج الأسماك.

-أوضحت الدراسة أن انضمام الدول النامية والدول العربية بشكل خاص في منظمة التجارة العالمية له آثار سلبية وإيجابية على هذه الدول، كما أن انضمام اليمن بشكل خاص في هذه المنظمة له أثار إيجابية وسلبية.

-أوضحت الدراسة أن قطاعي الزراعة والأسماك في اليمن سوف يتأثران في الأجلين، الطويل والقصير بسبب التغيرات السعرية للواردات من المنتجات الزراعية، وكفاءة تخصيص الموارد الزراعية، وتوضح الدراسة أيضاً بأن الآثار السلبية تكون في ارتفاع الأسعار للمنتجات بسبب الإلغاء التدريجي للقيود والتجارة.

-أتضح من خلال الدراسة أن اليمن تعاني من مشكلة كبيرة في قضية الدعم وإلغاءه للسلع بما فيها السلع الأساسية (القمح والدقيق)، حيث اتضح ذلك من خلال الآثار السلبية والإيجابية وقد تبين بأن آثار الدعم كبيرة على الأوضاع الاقتصادية في البلاد، كما أوضحت الدراسة بأن رفع الدعم له آثار الإيجابية على الاقتصاد الوطني.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

سبيلك الدراسة أنه يمكن معالجة مشكلة الدعم في اليمن من خلال اتخاذ بعض الإجراءات التدريجية لرفع الدعم المباشر، وتعويض هذا الدعم للإنتاج الزراعي والسمكي وإيجاد نظام فاعل لمساعدة الفقراء لتحقيق توزيع عادل للدخل.

٣:٦ التوصيات

على ضوء النتائج السابقة توصي الدراسة بما يلي:-

-إعطاء قطاعي الزراعة والأسماك الأولوية في الاستثمارات من بين القطاعات الاقتصادية الأخرى في اليمن كونهما يعتبران من أهم الركائز الأساسية وذلك من خلال استغلال الموارد المتاحة وغير المستغلة.

-تقديم الدعم الحكومي للمزارعين ، وخاصة لمزارعي الحبوب لزيادة الإنتاج المحلي بدلاً من تقديم الدعم للسلع المستوردة ، وخاصة (القمح والدقيق) ، وذلك من أجل رفع معدلات النمو للإنتاج الزراعي بالإضافة إلى تقديم الحوافز أيضاً للإنتاج الحيواني.

-إجراء دراسات موسعة لتحديد الإمكانات المتاحة في القطاعين ، وخاصة بعد الوحدة اليمنية لإتباع الأساليب التكنولوجية الحديثة في الإنتاج الزراعي والسمكي ، وضرورة إدخال الآلات الحديثة لرفع معدل الإنتاج.

-التركيز على وضع استراتيجية زراعية وسمكية واضحة بحيث يتم اختيار المشاريع التي تتناسب مع الإمكانات المتاحة والمتوفرة ، وزيادة الكوادر الماهرة والمدربة ذات الخبرات الفنية في الصيانة والزراعة والصيد.

-السعي لإقامة بنية أساسية لعمليات التسويق الزراعي والسمكي ، أي ضرورة إقامة مراكز التسويق المجهزة بالوسائل اللازمة لتسويق المنتجات الزراعية والسمكية ، وخاصة الإعداد الأولي لهذه السلع أي بتوفير الآلات ومخازن التبريد وتدريج السلع الزراعية والسمكية.

-تجميع الأراضي الزراعية المفتته من خلال إقامة مشاريع زراعية كبيرة تتم على شكل أسهم لأصحاب الأراضي الزراعية ويتم إدارتها من قبل مجموعة أو جمعية تعاونية معينة لكي تسهل عملية إدخال الآلات الحديثة ويزود الإنتاج ، وبالتالي يكون العائد عالياً.

-ضرورة توفر سياسات سعريه مناسبة بحيث تساعد على دعم السياسة الائتمانية ، وتساهم في تحديد هامش الربح للسلع الأساسية المستوردة.

- إجراء دراسات نحو إتخاذ سياسة ذات تخطيط اقتصادي يتم من خلالها تحقيق الأهداف المخططة ومتابعة تنفيذها من خلال الوقوف أمام الفئة الإجتماعية التقليدية التي تعيق عملية التنمية ، وتقف عقبة في تطويرها وأيضاً إعطاء القطاع الخاص التسهيلات الفنية والإدارية من أجل تحقيق الإستراتيجية والأهداف المرجوه.

© Arabic Digital Library Yarmouk University
www.manaraa.com

-السعي لخو دمج الإصلاح الزراعي والسمكي مع التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة في الدولة وذلك من خلال تنمية الهياكل الأساسية وخاصة في مجال شبكات الطرق التي تربط المناطق بعضها مع بعض لتسهيل نقل المنتجات الزراعية والسمكية إلى مناطق التسويق كما تسهل إدخال التقنيات الحديثة من الآلات والمعدات.

-الاهتمام في بناء مراكز التدريب والتأهيل والأبحاث والتي يتم من خلالها الإتصال بالمنظمات العالمية والإستفادة منها في التغلب على الصعوبات في هذين القطاعين وخاصة في مجالات الري أو التصحر بالنسبة للزراعة وفي معالجة التلوث البيئي بالنسبة للمياه البحرية.

-إيجاد نظام شامل يكون من خلاله وجود الترابط والتنسيق بين جميع المؤسسات والأجهزة بمعنى أن يكون هناك تنسيق بين الموارد البشرية والموارد المادية وأيضاً إيجاد سياسات واضحة لتوظيف المؤسسات العامة بما يكفل تقليص الكم الهائل للمنتسبين في الوظائف ، وزيادة حصص قطاعي الزراعة والأسماك الاستثمارية من خلال إتخاذ السياسات المناسبة.

-تقديم تسهيلات في التجارة الخارجية وجعل مرونة الصادرات مرتفعة من خلال إتخاذ سياسات تجارية ملاءمة تساعد على تنمية القطاعات الإنتاجية. بالإضافة إلى ذلك جعل بنك التسليف الزراعي والتعاوني يقدم التسهيلات للحصول على مستلزمات الإنتاج الزراعي والسمكي.

- تشجيع إنشاء الجمعيات التعاونية الزراعية والسمكية لما لها من آثار إيجابية في عملية تنمية هذين القطاعين وذلك من خلال تقديم التسهيلات والمساعدات الضرورية لتحقيق برامج التنمية.

-ضرورة الاهتمام ببرامج التنمية البشرية من خلال تدريب وتأهيل الكوادر اللازمة للقطاعين الزراعي والسمكي وكذلك التنمية المادية من خلال الاستثمارات في هذين القطاعين حيث وأن كل من العمالة الزراعية والسمكية ورأس المال المقدر للزراعة والأسماك والأسعار النسبية للمواد الغذائية من أهم العوامل المؤثرة على التنمية البشرية والمادية.

-ضرورة التركيز على سياسات توظيف العوامل المؤثرة على الناتج الزراعي والسمكي اليمني من خلال إدخال الأساليب الإنتاجية المستخدمة لإحداث دفعة قوية لتنمية الاقتصاد الزراعي والسمكي اليمني ، وبالتالي زيادة الصادرات الزراعية والسمكية وزيادة الناتج الزراعي والسمكي ، وتعويض الطلب الزائد من هذه المنتجات.

-ضرورة الاهتمام بالعوامل المؤثرة على الطلب الكلي على المنتجات الزراعية والسمكية عن طريق وضع التصورات السليمة لتخفيض الإنفاق، الذي يؤثر على الميزان التجاري الزراعي.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

- الاهتمام بالعوامل المؤثرة على إنتاج القمح كونها ذات تأثير إيجابي وذلك من خلال دعم هذه العوامل لزيادة الإنتاج وتخفيض الاستيراد.

- الاهتمام بتأهيل وتدريب الكوادر لصيد الأسماك حتى يكون تأثير العمالة على الإنتاج بشكل إيجابي وذلك من خلال توفير مراكز التدريب والتأهيل.

- ضرورة الاهتمام بعوامل الإنتاج في الدول العربية بشكل عام وفي اليمن بشكل خاص وذلك من خلال تكثيف الجهود لتحسين مستوى الإنتاج لمواجهة المنافسة على جميع السلع والخدمات كالسلع الزراعية والسمكية وخاصة إذا تم انضمام الدول العربية واليمن إلى منظمة التجارة العالمية التي يتميز فيها دول الإعضاء بمستوى قادر على المنافسة.

-أن يتم القيام برفع الدعم عن جميع السلع وخاصة السلع الأساسية تدريجياً وذلك بعد إجراء دراسات لإيجاد سياسات تعالج مشكلة الدعم في اليمن ، وتجعل القطاع الخاص يساهم بشكل ملحوظ في خلق المنافسة على السلع الزراعية والسمكية الجيدة حتى لا تتأثر السلع المحلية بسبب السلع المنافسة وخاصة السلع المستوردة من الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية.

- تقديم نوع من الدعم لأولئك الأفراد الذين يستحقون الدعم من الفقراء ومن ذوي الدخل المحدود لتحقيق توزيع عادل للدخل وخاصة دعمهم في المواد الغذائية.

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

www.manaraa.com

المراجع:

١- إبراهيم ، عبد الرحمن زكي، تعاونيات الإنتاج ودورها في تنمية الزراعة في الجمهورية العربية اليمنية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية العدد(٤١) ،١٩٨٥.

٢- الأرياني، عبد الكريم، التنمية الأقتصادية والخطة الخمسية الأولى في الجمهورية العربية اليمنية "دراسة تحليلية"، صنعاء، دراسات يمنية العدد ٨،٩، ١٩٨٢.

٣- إسماعيل ، عزيز شاهو، سياسة التنمية الزراعية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي،العراق ١٩٨١.

٤- الأفندي ، محمد أحمد، سياسة الدعم الحكومي للسلع الأساسية ، دراسة تقويمية ، دراسات في الاقتصاد اليمني، ط١، صنعاء، مجلة الثوابت، ١٩٩٦.

٥- بركات، عبد الله حسين، مصادر تمويل خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الجمهورية العربية اليمنية رسالة دكتوراه منشورة، جامعة القاهرة ، ١٩٨٥.

٦- البشاري، أحمد، الثروة السمكية، الموسوعة اليمنية، مؤسسة العفيف الثقافية،ط١، بيروت، دار الفكر المعاصر، ١٩٩٢.

٧- بني هاني، عبد الرزاق وحماد، خليل، تقدير دوال الطلب والإنتاج والفجوة الغذائية وعلاقتها بالأمن الغذائي الأردني، أبحاث اليرموك، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، اربد، مجلة علمية فصلية ، العدد الرابع، ١٩٩٣.

٨- بني هاني، عبد الرزاق، وحماد خليل، المعوقات الاقتصادية والاجتماعية للبحث العلمي ، دراسة وصفية قياسية من الجامعات الأردنية، مجلة المستقبل العربي مركز دراسات الوحدة العربية العدد ٢١٢، ١٩٩٦.

- بيسو، فؤاد أحمد، أفاق تنمية الزراعة والثروة السمكية في أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد ٣٨،١٩٨٤.

٨- الحداد، جعفر حامد، التنمية في جمهورية اليمن الديموقراطية الشعبية بين التخطيط والتنفيذ، ندوة التنمية بين التخطيط والتنفيذ في الوطن العربي ٢٥-٢٨ تشرين أول/ أكتوبر ١٩٨٦، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي والمعهد العربي للتخطيط بالكويت، والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، ١٩٨٨.

٩- الحسيني، حسين احمد، الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في اليمن، دراسات الاقتصاد اليمني، بحوث وأدبيات المؤتمر الاقتصادي للتنمية في الفترة ٢-٤ مايو ١٩٩٥، ط١، صنعاء، مجلة الثوابت، ١٩٩٦.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

www.manaraa.com

١٠- حنفي، محمد أحمد، مستقبل التنمية الزراعية في الوطن العربي حتى عام ٢٠٠٠، ط١، بيروت، دار الجيل،١٩٨٦.

١١-الحجري، على صالح، سياسات التنمية الزراعية في الجمهورية اليمنية، دراسات في الاقتصاد اليمني، بحوث وأدبيات المؤتمر الاقتصادي اليمني، صنعاء ، مجلة الثوابت ، ١٩٩٦.

١٢-الرفيق ، أحمد يحيى، أثر التحويلات على المتغيرات الاقتصادية والأساسية في الجمهورية اليمنية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية ، قسم البحوث والدراسات الاقتصادية، القاهرة،١٩٩٣.

١٣- السعدي، عباس فاضل، الميزان التجاري والأمن الغذائي في الجمهورية العربية اليمنية، مجلة النفط والتنمية العدد (٣) ،١٩٨٥.

١٤-السعدي، عباس فاضل ، التحليل الجغرافي لمشكلة الغذائي في اليمن، مجلة دارسات الخليج والجزيرة العربية، العدد (٤٣) .

١٥-السعيدي، مظهر عبد الله، الآثار الاقتصادية والإجتماعية للدعم واتجاهات معالجتها في الاقتصاد اليمني بحوث وأدبيات المؤتمر الاقتصادي اليمني، ط١، صنعاء،١٩٩٦.

١٦- شجاع الدين، احمد ،الجغرافية الاقتصادية ، الموسوعة اليمنية ، ط١، بيروت، دار الفكر المعاصر ، ١٩٩٢.

١٧- شرف الدين، حسن، مشكلة الغذاء في اليمن، رسالة دكتوراه، منشوره، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة القاهرة،١٩٩٠.

١٨- الشرقي، رؤوفة حسن، الخصخصة ودور القطاع الثالث، دراسات يمنية في الاقتصاد اليمني في الفترة ٢-٤ مايو ١٩٩٥، ط١ ، صنعاء ١٩٩٦.

١٩- الاشعب، خالص، دراسة في البناء الطبيعي والاجتماعي والاقتصادي، سلسلة دراسات رقم(٣١٥)، بغداد،العراق، وزارة الثقافة والأعلام،١٩٨٢.

٢٠- الشناوي، عبد السلام عبد الحميد، الآثار المختلفة على الاقتصاد المصري، الجات والتحديات، مجموعة مقالات ودراسات بأقلام البراء، المحرر حمدي عبد العظيم، طنطا، سلسلة إصدارات مجلة النهضة الإدارية(٤) (أكاديمية السادات) ١٩٩٦.

٢١-الشور بجي، مجدي، الاقتصاد القياسي النظرية والتطبيق، الدار المصرية اللبنانية، ط١،١٩٩٤.

٢٢- الاصبحي، أحمد، إطلالة على البحر الأحمر والنزاع اليمني الارتيري، ط١، بيروت، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

٢٣- صبر، أحمد يحي، المعالم الرئيسية للتخطيط الاقتصادي في إطار الخطة الخمسية الثالثة لجمهورية اليمنية ٨٦/١٩٨٧- ٩٠/١٩٩١م " دراسات تحليلية قياسية" رسالة ماجستير غير منشورة، الأردن – عمان، الجامعة الأردنية، ١٩٩٥.

٢٤- الصليحي، عبد الجواد، عبد الصمد ثابت، جغرافية المحاصيل الزراعية الرئيسية في اليمن، " رسالة ماجستير ، جامعة عين شمس، كلية الآداب قسم الجغرافيا"، القاهرة ، ١٩٨١.

٢٥- العباسي، مظهر عبد العزيز، السياسات الاقتصادية وميزان المدفوعات في اليمن خلال الفترة ٩٠-٩٤ ، دراسات يمنية في الاقتصاد اليمني، بحوث وأدبيات المؤتمر الاقتصادي اليمني، الفترة ٢-٤ مايو ١٩٩٥ ،ط١، صنعاء، مجلة الثوابت، ١٩٩٦.

٢٦- عبد الحميد، محمد عبد الحميد ، الأسس العلمية لإنتاج الأسماك ورعايتها، ط١، القاهرة، دار النشر للجامعات المصرية مكتبة الوفاء، ١٩٩٤.

٢٧- عبد الأمير، علي، الثروة السمكية في جمهورية اليمن الديموقراطية، عدن، دار الحمداني للنشر، ١٩٨٣.

٢٨- عثمان، داوود، مستقبل التخطيط الاقتصادي في اليمن في ضوء التغيرات المحلية والإقليمية والدولية" مستقبل التخطيط في الأقطار العربية – بحوث ومناقشات ندوة عقدت في تونس ٢٠-٢٢/إبريل/ ١٩٩٣" ، تحرير جميل طاهر، صالح العصفور، الكويت، المعهد العربي للتخطيط، ١٩٩٣.

٢٩- العسلي، سيف مهيوب، الآثار الاجتماعية والاقتصادية لرفع الدعم، دراسات في الاقتصاد اليمني بحوث وأدبيات المؤتمر الاقتصادي، ط١، صنعاء، مجلة الثوابت، ١٩٩٦.

٣٠- العوضي، بدرية، تأثير اتفاقية البحار الجديدة لعام ١٩٨٢ على الثروة السمكية العربية ، ط١، الصفاة- الكويت، مجلة الحقوق، السنة (١) والعدد (١) تصدرها كلية الحقوق بجامعة الكويت ، ١٩٨٧.

٣١-العيسوي، ابراهيم ، النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية، ط١، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٥.

٣٢- الفرا، محمد علي، مشكلة إنتاج الغذاء في الوطن العربي، سلسلة عالم المعرفة ، الكويت ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، ١٩٧٩.

٣٣- قفلة، محمد محمد، التخطيط والتنمية في الجمهورية العربية اليمنية سابقاً وجمهورية اليمن الديموقراطية الشعبية سابقاً، الموسوعة اليمنية، مؤسسة العفيف الثقافية، ط١، بيروت، دار الفكر المعاصر، ١٩٩٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

٣٤- المتوكل، إسماعيل محمد، أوضاع الزراعة والغذاء في الجمهورية اليمنية، الزراعة والتنمية في الوطن العربي، مجلة ربع سنوية المنظمة العربية لتنمية الزراعة، العدد الثالث السنة (١٤)، ١٩٩٥.

٣٥- المتوكل، إسماعيل محمد والغشم ، محمد يحي، زراعة محاصيل، الموسوعة اليمنية، مؤسسة العفيف الثقافية، ط١، بيروت، دار الفكر المعاصر، ١٩٩٢.

٣٦- محمد، خضير عباس، التنمية الزراعية في بعض أقطار الخليج العربي واقعها وآفاقها المستقبلية، ط١، البصرة، منشورات مركز دراسات الخليج العربي، ١٩٨٢.

٣٧- محمد، كامل سلمان، الثروة السمكية وأزمة الغذاء في الوطن العربي، مجلة الاقتصاد العدد(٢٠٥) ١٩٨١.

٣٨-محيسن ، عبد الحليم، أضواء على الاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة " GATT"، جمعية رجال الأعمال الأردنيين.

٣٩- المجاهد، عبد الله محمد، أسس زراعة وانتاج المحاصيل الحقلية في الأرض اليمنية، الجزء الاول، دمشق، مطبعة الكاتب العربي، ١٩٨٧.

٤٠- مراد، عبد الفتاح، شرح النصوص الإنجليزية لاتفاقيات الجات ومنظمة التجارة العالمية ١٩٩٦.

٤١- مصطفى، يسري، مشاركة في الندوة التي نظمتها الشعوب الأفريقية الآسيوية، الجات والبلدان النامية القاهرة مطبوعات التضامن (١٦٩) ١٩٩٥.

٤٢- المعقل ، عبد الرحمن إبراهيم، البحث العلمي الزراعي في دول مجلس التعاون الخليجي الواقع والتطلعات، الكويت، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العدد ٦١ تصدر عن مجلس النشر العلمي – جامعة الكويت، ١٩٩٠.

٤٣- مقبل، أحمد محمد، مشكلة البطالة في الجمهورية اليمنية بعض الاسباب، والمعالجات، دراسات يمنية في الاقتصاد اليمني، بحوث وأدبيات المؤتمر الاقتصادي اليمني في الفترة ٢-٤ مايو ١٩٩٥،ط١، صنعاء، مجلة الثوابت، ١٩٩٦.

٤٤- مقبل، محمد صالح، مياه(موارد) ، الموسوعة اليمنية ، مؤسسة العفيف الثقافية، ط١، دار الفكر المعاصر، ١٩٩٢.

٤٥- النجفي، سالم توفيق وحمادي، إسماعيل عبيد- التخطيط الزراعي تخطيط التنمية السياسات الزراعية- الموصل- العراق، مديرية دار الكتب للطباعة، ١٩٨٩.

٤٦- النجفي، سالم توفيق، إشكالية الزراعة العربية رؤية معاصرة، ط١، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

٤٧- نصار، سعد، اتفاقية الجات والأثر الواقع على الزراعة في البلدان النامية، الجات والبلدان النامية تحرير احمد عبد العليم، القاهرة، مطبوعات التضامن تحت إشراف منظمة تضامن الشعوب الأفريقية والآسيوية، ١٩٩٥.

٤٨- وهب ، علي ، مقومات الإنتاج والإنماء الاقتصادي" أسس جغرافية الإنتاج" ،الجامعة اللبنانية، ط١، بيروت، دار الفكر اللبناني، ١٩٩٦.

٤٩- الهويش، أمين أحمد، التعاون الزراعي في جمهورية اليمن الديموقراطية الشعبية، مجلة الاقتصاد، العدد (٢٢٨), ١٩٨٣.

٥٠- هندي، عادل إبراهيم، التخصص الاقتصادي الزراعي في الجمهورية العربية اليمنية، بغداد، مطبعة الإرشاد ، منشورات مركز دراسات الخليج العربي ، ١٩٧٩.

٥١-هندي، عادل إبراهيم، دور التمويل في تطوير وتنمية القطاع الزراعي في الجمهورية العربية اليمنية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية العدد (٤٨)، ١٩٨٦ تصدر عن جامعة الكويت، ١٩٨٦.

٥٢- هندي، عادل إبراهيم والعويضي، ناصر، الآفاق المستقبلية لدور التعاونيات الزراعية في الجمهورية العربية اليمنية، دراسات الخليج والجزيرة العربية العدد(٤٦) ١٩٨٥.

٥٣-هلال ، محسن، الجات وجولة أوروغواي " النتائج والآثار " ندوة قسام بتنظيمها منظمة تضامن الشعوب الأفريقية والأسيوية ، الجات والبلدان النامية، مطبوعات التضامن ، تحرير أحمد عبد العليم، القاهرة،١٩٩٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

المصادر الرسمية:

١-وزارة التخطيط والتنمية، الجمهورية اليمنية، الخطة الخمسية الأولى (٩٦-٢٠٠٠)، مدخل إلى التجديد الحضاري والانطلاق نحو آفاق القرن الواحد والعشرين.

٢-الجهاز المركزي للتخطيط، الجمهورية العربية اليمنية، تقييم الخطة الخمسية الأولى، الخطة الخمسية الثانية ١٩٨٢-١٩٨٦.

٣-الجهاز المركزي للتخطيط، الجمهورية العربية اليمنية، تقييم الخطة الخمسية الثانية، الخطة الخمسية الثالثة ١٩٨٧-١٩٩١.

٤-الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي للأعوام١٩٩٥ ،١٩٩٦.

٥-وزارة الزراعة والموارد المائية ، التقرير القطري حول التنمية الزراعية عام ١٩٩٦، والمقدم إلى المنظمة العربية للتنمية الزراعية بالخرطوم، إعداد أحمد الاكوع وعبد الله دلال ولمين شمسان سعيد، ، وإشراف عبد الملك أحمد العرشمي، صنعاء ،١٩٩٦

٦-الجهاز المركزي للتخطيط، الجمهورية العربية اليمنية، كتاب الإحصاء السنوي، لعام ١٩٧٩-١٩٨٠ ، السنة العاشرة.

٧-الجهاز المركزي للإحصاء، جمهورية اليمن الديموقراطية، كتاب الإحصاء السنوي لعام ١٩٨٥-١٩٨٦ ، العدد الرابع .

٨-وزارة الثروة السمكية، النشرة الإحصائية لقطاع الأسماك لعام ١٩٩٣-١٩٩٤.

٩-وزارة الثروة السمكية، تقرير حول الصادرات السمكية وسياستها في الجمهورية اليمنية.

١٠-الجمهورية اليمنية، مشروع البرنامج العام للحكومة المقرر من مجلس النواب في ١٩٩٧/٦/١٢م.

١١-الجمهورية العربية اليمنية ، وزارة الزراعة والثروة السمكية، ندوة مشتركة عقدت في اليمن بين حكومة الجمهورية العربية اليمنية ومنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة ، صنعاء، ٢٩يوليو- ٢يونيو ١٩٨٥.

١٢-الجمهورية اليمنية، بنك التسليف الزراعي، التقرير السنوي، ١٩٨٩.

١٣-الجمهورية اليمنية، وزارة الأعلام ، ١٧ عاماً من العطاء، ١٩٩٥.

١٤-جمهورية اليمن الديموقراطية، الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي لعام ١٩٨٥-١٩٨٦ ، عدن ، ١٩٨٧، وكتاب الإحصاء السنوي لعام ١٩٨٨.

١٥-مجلس حماية البيئة ، تقرير الوضع الراهن للبيئة في الجمهورية اليمنية ٢-٢ مجلة البيئة، العدد ٥، ١٩٩٦.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

www.manaraa.com

مراجع المنظمات الدولية:

١-مصلحة مصايد الأسماك في منظمة الأغذية والزراعية للأمم المتحدة حالة الموارد السمكية وتربية الأحياء المائية في العالم ١٩٩٦.

٢-الاسكوا ، الإرشاد الزراعي في اليمن، الوضع الراهن وآفاق المستقبل، ١٩٩٥.

٣-الأسكوا، تنمية الصناعات القائمة على الموارد الاولية في اليمن واليمن الديموقراطية، الأمم المتحدة، ١٩٩٠.

٤-المنظمة العربية للتنمية الزراعية، السياسات الزراعية العربية، نظرة شاملة، أساليب تصحيح السياسات الزراعية في الوطن العربي، بحوث ومناقشات ندوة عقدت في الفترة ٢٩ فبراير-٣ مارس ١٩٨٨، تحرير عبد الحليم حامد ، الكويت.

٥-الاسكوا، والفاو، الزراعة والتنمية في غربي آسيا، الأمم المتحدة، العدد ١٦، ١٩٩١.

٦-الأمم المتحدة، منظمة الأغذية والزراعة، تحليل التطورات في القطاع الزراعي في بلدان الاسكوا خلال عام (١٩٩٤) ، نيويورك ١٩٩٥.

٧-الاسكوا، السياسات السعرية الزراعية في الجمهورية العربية اليمنية ، الوضع الراهن، وآفاق المستقبل، الزراعة والتنمية في غربي اسيا، العدد ٩ ،١٩٨٦.

٨-الاسكوا ، ابرز القضايا المعاصرة في اليمن الموحد، الأمم المتحدة، ١٩٩٣.

٩-الاسكوا، الأمم المتحدة، القات في اليمن، شعبة الزراعة، ١٩٩٣.

١٠-منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، تقرير مشاورة الخبراء عن صيد الأسماك السطحية ، روما ، ٢-٦/٤/١٩٩٠.

١١-برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، المكتب الإقليمي لغربي آسيا، شعبة الزراعة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية الغربي اسيا، مشروع مكافحة التصحر في اليمن، يناير ١٩٩٠.

١٢-التقرير السنوي للصندوق الدولي للتنمية الزراعية لعام ١٩٩٠.

١٣-الأمم المتحدة ، أوضاع ومشاكل القوى العاملة في القطاع الزراعي في منطقة غربي آسيا، ١٩٩٠، شعبة التنمية الاجتماعية والسكان، سلسلة دراسات أسواق العمل.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

www.manaraa.com

المراجع الأجنبية:

1- Abd El Fatah Mourad , Interpretation Of English Texts of The General Agreement on Tariffs Trade and world Trade organization Agreement. GATT WTO, 1996.

2- CARAPICO SHEILA, Yemen Agriculture in Transition, Agricultural Development Middle East , Edited by P.B and K.M, 1985.

3- Central Bank Of Yemen, Annual report 14 th , 1985.

4- FAO , Annual review, a summary of The organization activities during 1992.

5- FAO, Year book ,Fishery statistics, catches, and landings vol. 56, Roma, 1983.

6- FAO , Year book , fishery statistics, vol. 78,1994, PP 551-553.

7- Hammad , Khalil, " An Aggregate production function for Jordan" METU Studies in Development 13 (3-4), 98-287, 1986.

8- International Financial statistics , Year book, International Monetary fund, 1997.

9- Saket, Bassam, The Impact of the Gulf Crisis on the economies of western Asia, United Nations Economic and Social Council, 1992.

10-Swan san, Jonc, Emigration Economic development the CASE of the Yemen Arab Republic , 1979.Printed and bound in The united states of America.

11-Quraan, Anwar, Government Expenditures and Economical Growth in Jordan An Empirical Investigation, ABHATh Al Yarmouk, Humanities and social sciences series, vol.-13 No 1.B 1997.

12-United Kingdom, The Economist Intelligence units, country profile OMAN Yemen. London, 1995.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

الملحق رقم (١)

تقدير رأس المال المستثمر في قطاعي الزراعة والاسماك للفترة (١٩٧٥-١٩٩٥)

* بالمليون ريال

رأس المال المستثمر في قطاعي الزراعة والاسماك	رأس المال المتاح في الاقتصاد اليمني	نسبة مساهمة قطاعي الزراعة والاسماك في الناتج المحلي الاجمالي	صافي في التكوين الرأسمالي الحقيقي	الناتج المحلي المحقق الاجمالي للزراعة والاسماك	الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي	مخفض الناتج المحلي الاجمالي (١٩٨٥=١٠٠)	صافي التكوين الرأسمالي الثابت	الناتج الزراعي والسمكي	الناتج المحلي الاجمالي	معدل التضخم السنوي	عدد السكان في منتصف السنة
K	TK	PGDPA	RNNT	RGDPAI	RGDP	PRTI	NNT	GDPAI	GDP	DC	NT	OBS
٦٢٢٤٤.٩٥	١٥٨٤٣٧.٣	٠.٣٩٢٨٦٨	٢٢٥٣.٨٦٥	٦٨٣١.٠٤٢	١٧٣٨٧.٦٣	٠.٢٢٧٣٠٠	٧٣٧.٩٠٠	٢٢٣٥.٨٠٠	٥٦٩٠.٩٧٠	١٢٧.٢٩٠٠	٨٦٤.٩٨٠٠	١٩٧٥
٦٠٤٠٩.٩٣	١٦٠٦٩١.٢	٠.٣٧٥٩٣٨	٣٤٨٠.٢٨٢	٦٣٨١.٥٨٨	١٦٩٧٥.١١	٠.٣٩٨١٠٠	١٣٨٥.٥٠٠	٢٥٤٠.٥١٠	٦٧٥٧.٧٩٠	١٢٧.٠٠٠	١٥١٢.٥٠٠	١٩٧٦
٣٧٤١٨.٥٢	١٦٤١٧١.٥	٠.٢٢٧٩٢٢	٦٥٥٨.٩٠٩	٦٠٢١.٢١٨	٢٦١٧.٧٣	٠.٤٣٨٣٠٠	٢٨٧٤.٧٧٠	٢٦٣٩.١٠٠	١١٥٧٨.٨٩	٢١٧.٠٠٠	٣٠٩١.٧٧٠	١٩٧٧
٣٩٢٢٦.٤٥	١٧٠٧٣٠.٤	٠.٢٢٩٧٥٧	٨١٧١.٠٦٤	٦٧١١.١٤٦	٢٩٢٠٩.٧٩	٠.٤٨٩٠٠٠	٣٩٩٥.٦٥٠	٣٢٨١.٧٥٠	١٤٢٨٣.٥٩	٢٧٤.٠٠٠	٤٢٦٩.٦٥٠	١٩٧٨
٤٠٤٠٦.٦٢	١٧٨٩٠١.٤	٠.٢٢٥٨٦٠	٧٥١٩.١٢٦	٦٥٦٢.٣٧٩	٢٩٠٠٥٥.١٢	٠.٥٧١٥٠٠	٤٢٩٧.١٨٠	٢٧٥٠.٤٠٠	١٦٦٠٥.٠٠	٣٩٦.٢٢٠٠	٤٦٩٣.٤٠٠	١٩٧٩
٣٩٢٣٩.٢٠	١٨٦٤٢٠.٥	٠.٢١٠٤٨٨	٧٨٠٣.١٧٢	٦٣٢٢.٥٩٧	٣٠٠٣٧.٨٦	٠.٦١٧٨٠٠	٤٨٢٠.٨٠٠	٣٩٠٦.١٠٠	١٨٥٥٧.٣٩	٤٧٠.٤٠٠٠	٥٢٩١.٢٠٠	١٩٨٠
٤٠١٨٦.٦٣	١٩٤٢٢٣.٧	٠.٢٠٦٩٠٩	٨٠٢٤.٠٣١	٦٢٣٧.٩٨٥	٣٠١٤٨.٤٥	٠.٦٤٥٠٠٠	٥١٧٥.٥٠٠	٤٠٢٣.٥٠٠	١٩٤٤٥.٧٥	٦١٢.١٠٠٠	٥٧٨٧.٦٠٠	١٩٨١
٤٥٣٣٩.٧٥	٢٠٢٢٤٧.٨	٠.٢٢٤١٧٩	٧٤٣١.٣٠٧	٧٩١٧.٥٦٨	٣٥٣١٨.٠٤	٠.٦٨٤٢٠٠	٥٠٨٤.٥٠٠	٥٤١٧.٢٠٠	٢٤١٦٤.٦٠	٦٤٢.٤٠٠٠	٥٧٢٦.٩٠٠	١٩٨٢
٤٤٥٦٨.٦١	٢٠٩٦٧٩.١	٠.٢١٢٥٥٦	٥٥٢٢.٥٤٤	٧٦٣٢.٦١١	٣٥٩٠٨.٦٦	٠.٧٣٩٠٠٠	٤٠٨١.١٦٠	٥٦٤٠.٥٠٠	٢٦٥٣٦.٥٠	٧٤١.٢٤٠٠	٤٨٢٢.٤٠٠	١٩٨٣
٤٧٠٧٤.٦٢	٢١٥٢٠١.٦	٠.٢١٨٧٤٧	٤٧٥٩.٠٩٧	٨٨٤١.٩٢٦	٤٠٤٢٠.٩٠	٠.٧٧٥٠٠٠	٣٦٨٨.٣٠٠	٦٨٥٢.٥٠٠	٣١٣٢٦.٢٠	٨٦٦.١٠٠٠	٤٥٥٤.٤٠٠	١٩٨٤
٥٠٤٨٥.٨٢	٢١٩٩٦٠.٧	٠.٢٢٩٥٢٢	٤٢٧٢.٨٠٠	٨٨٧٦.١٠٠	٣٨٧٢.١٠	١.٠٠٠٠٠٠	٤٢٧٢.٨٠٠	٨٨٧٦.١٠٠	٣٨٦٧٢.١٠	٩٩٩.٥٠٠٠	٥٢٧٢.٣٠٠	١٩٨٥
٥٧٦٦٩.٩٨	٢٢٤٢٣٣.٥	٠.٢٥٧١٨٧	٢٤٨٩.٦٦٠	٩٤٨٧.٧٠٣	٣٦٨٩٠.٢٦	١.٢٩٣٠٠٠	٤٥١٢.١٣٠	١٢٢٦٧.٦٠	٤٧٦٩٩.١٠	١٣٥٨.٩٧٠	٥٨٧١.١٠٠	١٩٨٦
٥٥١٠١.٢٦	٢٢٧٧٢٣.٢	٠.٢٤١٩٦٦	٣٥٦٨.٩٩٦	٨٤٦٣.٩٧٧	٣٤٩٧٩.٩٩	١.٥٧٤٠٠٠	٥٦١٧.٦٠٠	١٣٣٢٢.٣٠	٥٥٠٥٨.٥٠	١٥٤٥.٣٠٠	٧١٦٢.٩٠٠	١٩٨٧
٥٠٥١٩.٧٥	٢٣١٢٩٣.٢	٠.٢١٨٤٢٤	٣٧٦٦.٤٠٥	٧٥٧٠.٨١٣	٣٤٦٦١.١٠	١.٨٣٣٠٠٠	٦٩٠٣.٨٢٠	١٣٨٧٧.٣٠	٦٣٥٣٣.٨٠	١٦٠٧.٨٨٠	٨٥١١.٧٠٠	١٩٨٨
٤٥٩٦٧.١٥	٢٣٥٠٥٨.٦	٠.١٩٥٥٥٦	٣٢٢٧.٧٤٠	٦٦٧٦.٦٧١	٣٤١٤١.٩٨	٢.١٩٩٠٠٠	٧٠٩٧.٨٠٠	١٤٦٨٢.٠٠	٧٥٠٧٨.٢٠	١٨٥١.٤٠٠	٨٩٤٩.٢٠٠	١٩٨٩
٦٦٥٨٥.٤٦	٢٣٨٢٨٦.٣	٠.٢٧٩٤٣٥	٢٩٤٠.٨٩٧	١١٧٤٦.٦٠	٤٢٠٣٧.٠٢	٢.٩٤٤٠٠٠	٨٦٥٨.٠٠٠	٣٤٥٨٢.٠٠	١٢٣٧٥٧.٠	٤٨٢٨.٠٠٠	١٣٤٨٦.٠٠	١٩٩٠
٥٩٠٢٩.٦٧	٢٤١٢٢٧.٢	٠.٢٤٤٧٠٦	٣٢٢٧.٢٧٣	٨٩٣٧.٥٦٣	٣٦٥٢٣.٧٢	٤.٠٠٤٠٠٠	١٢٩٢٢.٠٠	٣٥٧٨٦.٠٠	١٤٦٢٤١.٠	٧٢٠٥.٠٠٠	٢٠١٢٧.٠٠	١٩٩١
٦٣١٦٧.٧٨	٢٤٤٤٥٤.٥	٠.٢٥٨٤٠٣	٣٩٥٤.٠٧٢	٩١١٩.٤٥٢	٣٥٢٩١.٥٩	٥.١٨٢٠٠٠	٢٠٤٩٠.٠٠	٤٧٢٥٧.٠٠	١٨٢٨٨١.٠	١١٤٢٩.٠٠	٣١٩١٦.٠٠	١٩٩٢
٦٢٤٩٥.١٨	٢٤٨٤٠٨.٥	٠.٢٥١٥٨٢	٣٦٥٦.٩٠٤	٧٩٩٧.٤٠٩	٣١٧٨٨.٤٤	٦.٩٤٨٥٠٠	٢٥٤١٠.٠٠	٥٥٥٧٠.٠٠	٢٢٠٨٨٢.٠	١٤١٦٩.٠٠	٣٩٥٧٩.٠٠	١٩٩٣
٦٤٩٦٢.٩٣	٢٥٢٠٦٥.٥	٠.٢٥٧٧٢٢	٣٣١٠.٦٦١	٦٢٢٣.٨٢٥	٢٤١٤٩.٣٤	١١.٢١٧٧٠	٣٧١٣٨.٠٠	٦٩٨١٧.٠٠	٢٧٠٩٠٠.٠	٢٠٧٠٩.٠٠	٥٧٨٤٧.٠٠	١٩٩٤
٥٤٨٩٢.٠٧	٢٥٥٢٧٦.١	٠.٢١٤٩٤٦	٣٥٤٤.٦٢١	٦١٠٧.٧١٠	٢٨٤١٥.٠٩	١٥.٨١١٠٠	٥٦٠٤٤.٠٠	٩٦٥٦٩.٠٠	٤٤٩٢٧١.٠	٣٧٧١٩.٠٠	٩٣٧٦٣.٠٠	١٩٩٥

المصادر: (١) الجمهورية العربية اليمنية، كتاب الاحصاء السنوي، أعداد مختلفة.

(١) الامم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا، دراسات للحسابات القومية، النشرة العاشرة، ١٩٨٨، ص٢٩.

(٢) الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا، المجموعة الاحصائية لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا ، العدد التاسع والعدد الثالث عشر.

(٣) الجمهورية اليمنية، كتاب الاحصاء السنوي للأعوام (١٩٩٠-١٩٩٦).

(٤) جمهورية اليمن الديموقراطية، كتاب الاحصاء السنوي، أعداد مختلفة.

(٥) الجمهورية اليمنية، الخطة الخمسية الاولى(١٩٩٦-٢٠٠٠) ، الملحق ١:٣ الجدول رقم (٥).

* مخفض الناتج المحلي الاجمالي: تم الاستدلال عنه بالرقم القياسي النسبي العام للاسعار وذلك نظرا لعدم وجود بيانات عن مخفض الناتج المحلي الاجمالي.

www.mafhoum.com
Yemen Heritage Project - Archive ©

الملحق رقم (٢)

العوامل المؤثرة على الناتج الزراعي والسمكي في اليمن

للفترة (١٩٧٥-١٩٩٥)

OBS	الناتج الزراعي والسمكي بالملايين (بالأسعار الجارية) FP	العمالة الزراعية والسمكية L	رأس المال المقدر للزراعة والأسماك K	كمية الأمطار بالمليمتر RN	المساحة المزروعة بالألف الهكتار LND	الناتج الزراعي والسمكي الحقيقي RFP
١٩٧٥	٢٢٣٥,٨٠٠	٩٧٦,٠٠٠٠	٦٢٢٤٤,٩٥	٢٥١,٤٥٠٠	١٥٩٣٦,٦٠٠	٦٨٣١,٠٤٢
١٩٧٦	٢٥٤٠,٥١٠	١٠٧٠,٠٠٠	٦٠٤٠٩,٩٣	١٩٧,٨٣٠٠	١٥٢٨,٤٠٠	٦٣٨١,٥٨٨
١٩٧٧	٢٦٣٩,١٠٠	١١٨٢,٩٠٠	٣٧٤١٨,٥٢	١٩٥,٠٣٠٠	١١٧٢,٤٠٠	٦٠٢١,٢١٨
١٩٧٨	٣٢٨١,٧٥٠	١٢٩٦,٠٠٠	٣٩٢٢٦,٤٥	١٨٣,٠٠٠٠	١٢٦٥,٠٠٠	٦٧١١,١٤٦
١٩٧٩	٣٧٥٠,٤٠٠	١٤٠٩,٠٠٠	٤٠٤٠٦,٦٢	٢١٨,٤٢٠٠	١٠٦٠,٤٠٠	٦٥٦٢,٣٧٩
١٩٨٠	٣٩٠٦,١٠٠	١٤٢٠,٠٠	٣٩٢٣٩,٢٠	١٧٤,١٤٠٠	١٩٠١,٠٠٠	٦٣٢٢,٥٩٧
١٩٨١	٤٠٢٣,٥٠٠	١٤٢٨,٠٠	٤٠١٨٦,٦٣	٢٦٩,٠٠٠٠	١١٢٢,٠٠٠	٦٢٣٧,٩٨٥
١٩٨٢	٥٤١٧,٢٠٠	١٤٣٨,٦٠٠	٤٥٣٣٩,٧٥	٣١٤,٤٠٠٠	١١٠٢,٠٠٠	٧٩١٧,٥٦٨
١٩٨٣	٥٦٤٠,٥٠٠	١٤٦١,٥٠٠	٤٤٥٦٨,٦١	٣٤٥,٢٩٠٠	١٠٩٠,٠٠٠	٧٦٣٢,٦١١
١٩٨٤	٦٨٥٢,٥٠٠	١٤٨٠,٧٠٠	٤٧٠٧٤,٦٢	١٩٠,١٩٠٠	٧٨٨,٠٠٠٠	٨٨٤١,٩٣٦
١٩٨٥	٨٨٧٦,١٠٠	١٥٢٠,٠٠٠	٥٠٤٨٥,٨٢	٢٧٠,٣٢٠٠	٩٨٩,٣٠٠٠	٨٨٧٦,١٠٠
١٩٨٦	١٢٢٦٧,٦٠	١٥٢٨,٠٠٠	٥٧٦٦٩,٩٨	٤٣١,٨٣٠٠	١٠٠٧,٠٠٠	٩٤٨٧,٧٠٣
١٩٨٧	١٣٣٢٢,٣٠	١٥٣٣,٠٠٠	٥٥١٠١,٢٦	٤٨١,٠٠٠٠	٧٨٧,٧٠٠٠	٨٤٦٣,٩٧٧
١٩٨٨	١٣٨٧٧,٣٠	١٥٤٣,٠٠٠	٥٠٥١٩,٧٥	٤٧٨,٥٤٠٠	٩١٨,٠٠٠٠	٧٥٧٠,٨١٣
١٩٨٩	١٤٦٨٢,٠٠	١٥٤٨,٥٠٠	٤٥٩٦٧,١٥	٤٨١,٠٠٠٠	٩٤٠,٠٠٠٠	٦٦٧٦,٧٢١
١٩٩٠	٣٤٥٨٢,٠٠	١٥٥٤,٠٠٠	٦٦٥٨٥,٤٦	٣١٣,٠٠٠٠	١١٢١,٠٠٠	١١٧٤٦,٦٠
١٩٩١	٣٥٧٨٦,٠٠	١٥٩٥,٠٠٠	٥٩٠٢٩,٦٧	٢٣٠,٤٠٠٠	٨٩٧,٠٠٠	٨٩٣٧,٥٦٣
١٩٩٢	٤٧٢٥٧,٠٠	١٦٣٥,٠٠٠	٦٣١٦٧,٧٨	١٤٤,٣٠٠٠	١٠٤٠,٠٠٠	٩١١٩,٤٥٢
١٩٩٣	٥٥٥٧٠,٠٠	١٧٠٠,٠٠٠	٦٢٤٩٥,١٨	١٨٠,٥٠٠٠	١٠٧١,٠٠٠	٧٩٩٧,٤٠٩
١٩٩٤	٦٩٨١٧,٠٠	١٨٠٠,٠٠٠	٦٤٩٦٢,٩٣	٢٥٣,٣٠٠٠	١٠٥٣,٠٠٠	٦٢٢٣,٨٢٥
١٩٩٥	٩٦٥٦٩,٠٠	١٩٠٠,٠٠٠	٥٤٨٩٢,٠٧	٥٧٩,٤٠٠٠	١٠٦٧,٠٠٠	٦١٠٧,٧١٠

المصدر:

(١) الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم ، مجلد رقم (٢)،(٤)، (٧) ،(٩) .

(٢) الجمهورية اليمنية ، كتاب الإحصاء الزراعي، أعداد مختلفة .

(٣) الجمهورية العربية اليمنية، كتاب الإحصاء السنوي، أعداد مختلفة.

(٤) جمهورية اليمن الديمقراطية ، كتاب الإحصاء السنوي، أعداد مختلفة.

(٥) الجمهورية اليمنية، كتاب الإحصاء السنوي للأعوام ١٩٩٠-١٩٩٦.

(٦) عبد الله المجاهد، مرجع سابق، ص٦١.

(٧) الجمهورية اليمنية، وزارة الزراعة والموارد المائية، التقرير القطري حول التنمية الزراعية عام ١٩٩٦.

(٨) التقرير الاقتصادي العربي الموحد ،تحرير صندوق النقد العربي ومؤسسات أخرى،١٩٨٥،ص٢٦١.

(٩) الأمم المتحدة ، المجموعة الإحصائية لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا، العدد التاسع والثالث عشر.

(١٠)الأمم المتحدة، أوضاع ومشاكل القوى العاملة في القطاع الزراعي في منطقة غربي اسيا، سلسلة أسواق العمل، ١٩٩٠، الجدول رقم(٣).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

ملحق رقم (٣)

نتائج تقدير دالة الناتج الزراعي والسمكي من خلال خمسة عوامل

المتغير المعتمد هو الناتج الزراعي والسمكي

المتغير المعتمل	قيمة المعلمة	الخطأ المعياري	القيمة الثابتة	
الثابت	١٢.١٥٨	٤.٦٥٨	٢.٦١	R^2 =٠.٧٩
المساحة المزروعة	٠.٢٢٩-	٠.٤٢٣	٠.٥٤٤-	$\overline{R^2}$ =٠.٧٣
راس المال المقدر للزراعة والأسماك	٢.٣٤	٠.٤٣٦	٥.٣٥٩	D.W=٠.١٤٩
معدل سقوط الأمطار للسنة (t-١)	٠.٠٢٦-	٠.١١١	٠.٢٣٨-	E-value =١٢.٨٩
المساحة المزروعة	٠.١٩٥-	٠.٣٥٧	٠.٥٤٨-	
المتغير الوهمي	٠.٤٥١-	٠.١١٥	٣.٩٣٥-	

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

الملحق رقم (٤)

العوامل المؤثرة على الطلب الكلي على المنتجات الزراعية والسمكية في اليمن

الأسعار النسبية للمواد الغذائية PRS	الناتج المحلي الإجمالي كعوامل عين الدخل GDP	عدد السكان POP	كمية الطلب الكلي للمنتجات الزراعية والسمكية QT	QTS
١,١٧١٤٠٢	٥٦٩٠,٩٧٠	٦,٩٢٠٠٠٠	٣١٦٩,٩٠٠	١٩٧٥
١,٠٦٧٣٦٠	٦٧٥٧,٧٩٠	٧,١٢٥٠٠٠	٣٥٥٣,٢٠٠	١٩٧٦
١,٠٤٧٢٢٨	١١٥٧٨,٨٩	٧,٣٣٩٠٠٠	٣٨٩٧,٦٠٠	١٩٧٧
١,٠٧٧٧١٠	١٤٢٨٣,٥٩	٧,٥٥٠٠٠٠	٥١٣١,٢٠٠	١٩٧٨
٠,٩٩٧٠٢٥	١٦٦٠٥,١٠	٧,٧٧٢٠٠٠	٦٠٥٧,٨٠٠	١٩٧٩
٠,٩٥٩٦٩٦	١٨٥٥٧,٣٩	٨,٠٠٤٠٠٠	٦٨٥٦,٦٠٠	١٩٨٠
٠,٩٧٢٠٩٣	١٩٤٤٥,٧٥	٨,٩٤٧٠٠٠	٧٦٧٤,٥٠٠	١٩٨١
٠,٩٨٣٠٤٦	٢٤١٦٤,٦٠	٩,٢٢٥٠٠٠	٨١٧٥,٩٥٠	١٩٨٢
٠,٩٥٩١٣٤	٢٦٥٣٦,٥٠	٩,٥١٢٠٠٠	٨٠١٥,٨٠٠	١٩٨٣
٠,٩٩٠٣٢٣	٣١٣٢٦,٢٠	٩,٨٠٥٠٠٠	٩٧٦٩,٥٠٠	١٩٨٤
١,٠٠٠٠٠٠	٣٨٦٧٢,١٠	١٠,١١٥٠٠٠	١٢٩١٠,٤٠	١٩٨٥
٠,٩٥٩٠١٠	٤٧٦٩٩,١٠	١٠,٤٢٥٠٠٠	١٦٧٥٩,٤٠	١٩٨٦
٠,٩٢٥٦٦٧	٥٥٠٥٨,٥٠	١٠,٧٥٠٠٠٠	١٦٩١٣,٠٠	١٩٨٧
١,٤١٨٩٨٥	٦٣٥٣٣,٨٠	١١,٢٠٦٠٠٠	١٨٨٩٤,١٠	١٩٨٨
١,٤١٨٨٧٢	٧٥٠٧٨,٢٠	١١,٦٥١٠٠٠	١٩٧٩٩,٧٠	١٩٨٩
١,٤٧٠٧٨٨	١٢٣٧٥٧,٠	١١,٦٨٤٠٠٠	٤١١٨٩,٣٠	١٩٩٠
١,٤٩٢٣٥٨	١٤٦٢٤١,٠	١١,٦١٠٠٠٠	٤٢٢٠٠,٦٠	١٩٩١
١,٤٧٨٩٨٥	١٨٢٨٨١,٠	١١,٩٥٠٠٠٠	٥٥٥٦٢,٦٠	١٩٩٢
١,٥١٤٢٦٩	٢٢٠٨٨٢,٠	١٢,٣٠٠٠٠٠	٦٣٨٥٩,٨٠	١٩٩٣
١,٤٧٠٢٦٦	٢٧٠٩٠٠,٠	١٤,٥٨٨٠٠٠	٧٧١٨٣,٨٠	١٩٩٤
١,٦٥٤١١٤	٤٤٩٢٧١,٠	١٥,٣٦٩٠٠٠	١٠٩٠٤٨,٥	١٩٩٥

المصدر:

(١) الأمم المتحدة، المجموعة الإحصائية لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا، العدد التاسع والعدد الثالث عشر.

(٢) الاسكوا، مجموعة الإحصائيات والمؤشرات الاجتماعية، العدد الثالث، الأمم المتحدة، عمان.

(٣)

INTERNATIONAL FINANCIAL STATISTICS YEARBOOKS, INTERNATIONAL MONETARY FUND, ١٩٩٧, P٤٧٤.

(٤) الجمهورية اليمنية، كتاب الإحصاء السنوي،(أعداد مختلفة).

(٥) الجمهورية العربية اليمنية، كتاب الإحصاء السنوي، أعداد مختلفة .

(٦) جمهورية اليمن الديموقراطية، كتاب الإحصاء السنوي، أعداد مختلفة وقد كانت القيم بالنسبة للطلب الناتج المحلي بالدينار وتم تحويلها إلى الريال بحسب سعر الصرف السنوي.

(٧) مصدر الطلب الكلي انظر الجدول رقم (٢-١٣).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

ملحق رقم (٥)

نتائج تقدير دالة الطلب الكلي على المنتجات الزراعية والسمكية

المتغير المعتمد هو الناتج الزراعي والسمكي

المتغير المستقل	قيمة المعلمة	الخطأ المعياري	القيمة الثابتة	
الثابت	١٠.١٢	١.٣٢	٧.٦٨	R^2 =٠.٩٢
عدد السكان	٠.٥٢-	٠.١٨	٢.٨٨-	$\bar{R}^2$ =٠.٩١
الناتج المحلي الإجمالي	٠.٦٨	٠.١٢	٥.٥٤	D.W=١.٧٥
الأسعار النسبية للمواد الغذائية	١.٠٦-	٠.١٨	٥.٨١-	E-value =٦٤.٩٢

ملحق (٦)

نتائج تقدير دالة الطلب الكلي على المنتجات الزراعية والسمكية بعد حذف الثابت

المتغير المعتمد هو الطلب على المنتجات الزراعية والسمكية

المتغير المستقل	قيمة المعلمة	الخطأ المعياري	القيمة الثابتة	
عدد السكان	٠.٧٣٩	٠.١٥٥	٤.٧٥٤	R^2 =٠.٦٤
الناتج المحلي الإجمالي	٠.٤٥٣	٠.٢٤٦	١.٨٤٥	$\bar{R}^2$ =٠.٦٠
الأسعار النسبية للمواد الغذائية	٢.٠٣-	٠.٢٦٧	٧.٦١-	D.W=٢.٥٦
				F-value =١٦.٠٧٥

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

الملحق رقم (٧)

العوامل المؤثرة على إنتاج القمح في اليمن

للفترة (١٩٧٥-١٩٩٥)

معدل سقوط الأمطار بالمليمتر RN	رأس المال المقدر للزراعة والأسماك K	المساحة المزروعة بالألف هكتار LNDT	كمية الناتج للقمح بالألف طن CRT	OBS
٢٥١,٤٥٠٠	٦٢٢٤٤,٩٥	٦٧,٤٠٠٠٠	٧٦,٠٠٠٠٠	١٩٧٥
١٩٧,٨٣٠٠	٦٠٤٠٩,٩٣	٧١,١٠٠٠٠	٧٢,٠٠٠٠٠	١٩٧٦
١٩٥,٠٣٠٠	٣٧٤١٨,٥٢	٦٧,٠٠٠٠٠	٧٠,٠٠٠٠٠	١٩٧٧
١٨٣,٠٠٠٠	٣٩٢٢٦,٤٥	٨٠,٠٠٠٠٠	٥٢,٠٠٠٠٠	١٩٧٨
٢١٨,٤٢٠٠	٤٠٤٠٦,٦٢	٧٧,٠٠٠٠٠	٧٠,٠٠٠٠٠	١٩٧٩
١٧٤,١٤٠٠	٣٩٢٣٩,٢٠	٧٨,٠٠٠٠٠	٧٣,٠٠٠٠٠	١٩٨٠
٢٦٩,٠٠٠٠	٤٠١٨٦,٦٣	٧٦,٠٠٠٠٠	٧٧,٠٠٠٠٠	١٩٨١
٣١٤,٤٠٠٠	٤٥٣٣٩,٧٥	٧١,٤٠٠٠٠	٧٤,٠٠٠٠٠	١٩٨٢
٣٤٥,٢٩٠٠	٤٤٥٦٨,٦١	٧١,٤٠٠٠٠	٧٩,٠٠٠٠٠	١٩٨٣
١٩٠,١٩٠٠	٤٧٠٧٤,٦٢	٦٨,٠٠٠٠٠	٥٢,٠٠٠٠٠	١٩٨٤
٢٧٠,٣٢٠٠	٥٠٤٨٥,٨٢	٦٥,٤٠٠٠٠	٧٣,٠٠٠٠٠	١٩٨٥
٤٣١,٨٣٠٠	٥٧٦٦٩,٩٨	٧٠,٩٦٠٠٠	٩٥,٠٠٠٠٠	١٩٨٦
٤٨١,٠٠٠٠	٥٥١٠١,٢٦	٧٤,٧٤٠٠٠	١١١,٠٠٠٠	١٩٨٧
٤٧٨,٥٤٠٠	٥٠٥١٩,٧٥	٨٢,١٠٠٠٠	١٤٣,٠٠٠٠	١٩٨٨
٤٨١,٠٠٠٠	٤٥٩٦٧,١٥	٩٤,٤٠٠٠٠	١٥٦,٠٠٠٠	١٩٨٩
٣١٣,٠٠٠٠	٦٦٥٨٥,٤٦	٨٥,٦٠٠٠٠	١٤١,٠٠٠٠	١٩٩٠
٢٣٠,٤٠٠٠	٥٩٠٢٩,٦٧	٨٥,٦٠٠٠٠	٩٩,٩٠٠٠٠	١٩٩١
١٤٤,٣٠٠٠	٦٣١٦٧,٧٨	٩٧,٢٢٠٠٠	١٥٢,٢٠٠٠	١٩٩٢
١٨٠,٥٠٠٠	٦٢٤٩٥,١٨	٩٩,٢٤٠٠٠	١٥٩,٧١٠٠	١٩٩٣
٢٥٣,٣٠٠٠	٦٤٩٦٢,٩٣	١٠٠,٤٠٠٠	١٧١,٠٣٠٠	١٩٩٤
٥٧٩,٤٠٠٠	٥٤٨٩٢,٠٧	١٠١,٦٠٠٠	١٧٠,٩٠٠٠	١٩٩٥

المصدر:

(١) الأمم المتحدة، المجموعة الإحصائية لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا، العدد التاسع والعدد الثالث عشر.

(٢) الجمهورية اليمنية، كتاب الإحصاء السنوي، أعداد مختلفة.

(٣) جمهورية اليمن الديمقراطية، كتاب الإحصاء السنوي، أعداد مختلفة.

(٤) مصدر رأس المال المقدر للزراعة والأسماك من الملحق رقم (١).

(٥) تم جمع معدلات سقوط الأمطار من خلال العملية الحسابية التالية لسنوات قبل الوحدة اليمنية:

$$\text{معدل سقوط الأمطار في المحافظات الجنوبية} = \frac{\text{مساحة اليمن الجنوبي سابقا}}{\text{مساحة الشمال + مساحة الجنوب}} * \text{كمية الأمطار}$$

$$\text{معدل سقوط الأمطار في المحافظات الشمالية} = \frac{\text{مساحة اليمن الشمالي سابقا}}{\text{مساحة الشمال + مساحة الجنوب}} * \text{كمية الأمطار}$$

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

الملحق رقم (٨)

العوامل المؤثرة على إنتاج الأسماك

OBS	كمية انتاج القمح بالألف طن(CRT)	العمالة الزراعية والسمكية(L)	رأس المال المقدر للزراعة والأسماك(K)
١٩٧٥	١٤٤.٠٠٠٠	٩٧٦.٠٠٠٠	٦٢٢٤٤.٩٥
١٩٧٦	١٧٠.٦٠٠٠	١٠٧٠.٠٠٠	٦٠٤٠٩.٩٣
١٩٧٧	١٧٦.٠٠٠٠	١١٨٢.٩٠٠	٣٧٤١٨.٥٢
١٩٧٨	٦٣.١٠٠٠٠	١٢٩٦.٠٠٠	٣٩٢٢٦.٤٥
١٩٧٩	٦٧.٩٠٠٠٠	١٤٠٩.٠٠٠	٤٠٤٠٦.٦٢
١٩٨٠	١٠٤.٣٠٠٠	١٤٢٠.٠٠٠	٣٩٢٣٩.٢٠
١٩٨١	٩٧.٠٠٠٠٠	١٤٢٨.٠٠٠	٤٠١٨٦.٦٣
١٩٨٢	٨٧.٣٠٠٠٠	١٤٣٨.٦٠٠	٤٥٣٣٩.٧٥
١٩٨٣	٨٦.٦٠٠٠٠	١٤٦١.٥٠٠	٤٤٥٦٨.٦١
١٩٨٤	٩٩.٠٠٠٠٠	١٤٨٠.٧٠٠	٤٧٠٧٤.٦٢
١٩٨٥	١٠٦.٠٠٠٠	١٥٢٠.٠٠٠	٥٠٤٨٥.٨٢
١٩٨٦	١١٣.٠٠٠٠	١٥٢٨.٠٠٠	٥٧٦٦٩.٩٨
١٩٨٧	١١٢.٠٠٠٠	١٥٣٣	٥٥١٠١.٢٦
١٩٨٨	١٠٣.٠٠٠٠	١٥٤٣.٠٠٠	٥٠٥١٩.٧٥
١٩٨٩	١٠٦.٠٠٠٠	١٥٤١.٠٠٠	٤٥٩٦٧.١٥
١٩٩٠	٧٨.٣٠٠٠٠	١٥٤٨.٥٠٠	٦٦٥٨٥.٦٤
١٩٩١	٨٢.٥٠٠٠٠	١٥٩٥.٠٠٠	٥٩٠٢٩.٦٧
١٩٩٢	٨٧.٤٠٠٠٠	١٦٣٥.٠٠٠	٦٣١٦٧.٧٨
١٩٩٣	٨١.٩٠٠٠٠	١٧٠٠.٠٠٠	٦٢٤٩٥.١٨
١٩٩٤	٨١.٩٠٠٠٠	١٨٠٠.٠٠٠	٦٤٩٦٢.٩٣
١٩٩٥	٨٥.٩٠٠٠٠	١٩٠٠.٠٠٠	٥٤٨٩٢.٠٧

المصدر:

(١) تم ذكر المصدر سابقا، بالنسبة لكل من العمالة الزراعية والسمكية ورأس المال المقدر للزراعة والأسماك .

(٢) كمية إنتاج الأسماك، انظر الجدول رقم (١-١٢).

© Arabic Digital Library Yarmouk University

www.manaraa.com

الملحق رقم (٩)

الناتج المحلي الإجمالي والناتج الزراعي والسمكي والطلب الكلي على المنتجات الزراعية والسمكية بالأسعار الجارية ، والرقم القياسي العام للأسعار والرقم القياسي لأسعار المواد الغذائية

العام	الناتج المحلي الإجمالي	الناتج المحلي الإجمالي للزراعة والصيد	الطلب الكلي على المنتجات الزراعية والسمكية	الرقم القياسي العام من الأسعار ١٩٧٥=١٠٠	الرقم القياسي لأسعار المواد الغذائية ١٩٨٥=١٠٠
١٩٧٥	٥٦٩٠,٩٧	٢٢٣٥,٨	٣١٦٩,٩	٣٢,٧٣	٣٨,٣٤
١٩٧٦	٦٧٥٧,٧٩	٢٥٤٠,٥	٣٥٥٣,٢	٣٩,٨١	٤٢,٤٩
١٩٧٧	١١٥٧٨,٨٩	٢٩٣٩,١	٣٨٩٧,٦	٤٣,٨٣	٤٥,٩
١٩٧٨	١٤٢٨٣,٥٩	٣٢٨١,٧٥	٥١٣١,٢	٤٨,٩	٥٢,٧
١٩٧٩	١٦٦,٥	٣٧٥٠,٤	٦٠٥٧,٨	٥٧,١٥	٥٦,٩٨
١٩٨٠	١٨٥٥٧,٣٩	٣٩٠٦,١	٦٨٥٦,٦	٦١,٧٨	٥٩,٢٩
١٩٨١	١٩٤٤٥,٧٥	٤٠٢٣,٥	٧٦٧٤,٥	٦٤,٥	٦٢,٧
١٩٨٢	٢٤١٦٤,٦	٥٤١٧,٢	٨١٧٥,٩٥	٦٨,٤٢	٦٧,٢٦
١٩٨٣	٢٦٥٣٦,٥	٥٦٤٠,٥	٨٠١٥,٨	٧٣,٩٥	٧٠,٨٨
١٩٨٤	٣١٣٢٦,٢	٦٨٥٢,٥	٩٧٦٩,٥	٧٧,٥	٧٦,٧٥
١٩٨٥	٣٨٦٧٢,١	٨٨٧٦,١	١٢٩١٠,٤	١٠٠	١٠٠
١٩٨٦	٤٧٦٩٩,١	١٢٢٦٧,٦	١٦٧٥٩,٤	١٢٩,٣	١٢٤
١٩٨٧	٥٥٠٥٨,٥	١٣٣٢٢,٣	١٦٩١٣	١٥٧,٤	١٤٥,٧
١٩٨٨	٦٣٥٣٣,٨	١٣٨٧٧,٣	١٨٨٩٤,١	١٨٣,٣	٢٦٠,١
١٩٨٩	٧٥٠٧٨,٢	١٤٦٨٢	١٩٧٩٩,٧	٢١٩,٩	٣١٢
١٩٩٠	١٢٣٧٥٧	٣٤٥٨٢	٤١١٨٩,٣	٢٩٤,٤	٤٣٣
١٩٩١	١٤٦٢٤١	٣٥٧٨٦	٤٢٢٠٠,٦	٤٠٠,٤	٥٩٧,٥٤
١٩٩٢	١٨٢٨٨١	٤٧٢٥٧	٥٥٥٦٢,٦	٥١٨,٢	٧٦٦,٤١
١٩٩٣	٢٢٠٨٨٢	٥٥٥٧٠	٦٣٨٥٩,٨	٦٩٤,٨٥	١٠٥٢,١٩
١٩٩٤	٢٧,٩٠٠	٦٩٨,٧	٧٧١٨٣,٨	١١٢١,٧٧	١٦٤٩,٣
١٩٩٥	٤٤٩٢٧١	٩٦٥٦٩	١٠٩٠٤٨,٥	١٥٨١,١	٢٦١٥,٣٢

المصدر:

(١)الجمهورية اليمنية -كتاب الإحصاء السنوي للأعوام من ١٩٩٥-١٩٩٦.

(٢)الجمهورية العربية اليمنية كتاب الإحصاء السنوي أعداد مختلفة إلى عام ١٩٨٨.

(٣)الجمهورية اليمنية الديمقراطية للأعوام ١٩٨٥/١٩٨٦ ، ١٩٨٧/١٩٨٨.

(٤)الإسكوا ، المجموعة الإحصائية لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

- ❖ العدد التاسع للفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٤.
- ❖ العدد الثالث عشر للفترة ١٩٨١ - ١٩٩٠.
- ❖ العدد الخامس عشر للفترة ١٩٨٤ - ١٩٩٣.

(٥)الطلب الكلي تم احتسابه كما ورد في الجدول رقم (٢-١٣)

(٦) تم جمع القيم اليمن الشمالي سابقاً واليمن الجنوبي وذلك بعد أن تم تحويل العملة لجمهورية اليمن الديمقراطية وبسعر الدينار إلـــى الريـــال بحســـب سعار الصرف الرسمي ، وكذلك بجمع ما ورد في كتاب دراسات الحسابات القومية لمنطقة اللجنة الاقتصاديـــة والاجتماعيـــة لغربـــي آســـيا، النشرة الخامسة عشرة ، الأمم المتحدة ، ص ٢٤ .

© Arabic Digital Library-Yamamah University
www.manaraa.com

* تم أخذ كل من الرقم القياسي العام للأسعار والرقم القياسي لأسعار المواد الغذائية من المصادر التالية:

(١) الأسكوا المجموعة الإحصائية لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، العدد التاسع ، الفترة ١٩٧٥-١٩٨٤ ، بغداد ١٩٨٦ ، بالنسبة للجمهورية العربية اليمنية من ص ٥٢٧ ، وبالنسبة لجمهورية اليمن الديمقراطية من ص ٦٦ حين تم كانت نسبة الأساس لعام ١٩٨٠ وقد تم اخذ المتوسط بين الدولتين نظراً لتقاربهما وجعلهما للجمهورية اليمنية.

(٢)الأسكوا ، العدد الثالث عشر الفترة ١٩٨٠-١٩٩٠ ، ص ٥١٢ حيث كانت نسبة الخطة إلى السنة الأولى (٩٦-٢٠٠٠) ، الملحق (٣:١) الجدول (٥) حين كانت سنة أساس لعام ١٩٩٠.

*قام الباحث بتحويل سنة الأساس للأرقام القياسية العامة للأسعار ولأسعار المواد الغذائية الطريقة كالتالي:

الأعوام	سنة أساس ١٩٨٠	سنة أساس ١٩٨٥
١٩٨١	X1	X2
1982	X3	Y1

X_1: الرقم القياسي العام للأسعار بسنة أساس ١٩٨٠.

X_2: الرقم القياسي العام للأسعار بسنة أساس ١٩٨٥.

X_3 :الرقم القياسي العام بسنة أساس ١٩٨٠.

Y : القيمة المجهولة للرقم القياسي العام للأسعار التي ستكون بسنة أساس ١٩٨٥.

$$Y1=\frac{X2\times X3}{X1}=$$

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

Abstract

The Economic Reality Of Agriculture and Fishary Sectors in Yemen; Factories of Developing Them.

By

Mohammed Y. AL- Rafik

Supervisor

Prof. Abdul- Razaq Bani Hani

This study aims at analyzing the economic reality of agriculture and fish wealth sectors in Yemen, and the factors of developing them, for, agriculture is considered one of the most important basic pillars in the Yemeni economy. Fish sector also occupies a great role in the future of the national economy.

Moreover, the study discusses the obstacles hindering these two sectors and gives recommendations to overcome these obstacles, then it analyses the economic variables affecting the Gross Domestic product (GDP) of agriculture and fish.

The study also estimates the function of the product of agriculture and fish, and estimates the function of aggregate demand on these products. Then it estimates the function of wheat product, which is considered one of the important major commodities that the government allocates alarge portion in the budget in order to support it.

The Cobb Douglas approach has been used in the calculation of elasticities related to factors effect the two agricultural and fish sectors, by using the simple and multiple regression approaches and ordinary least squares (OLS) method, to estimate the statistical parameters among variables.

The study reveals through the statistical estimation of the function of agriculture and fish production that areas cultivated the allocated capital to agriculture and fish and labour are considered to be of the most important factors affecting production in these two sectors. Therefore, it has been found that whenever the estimated capital for agriculture and fish products increased by (1%) The agriculture and products increase by (2.55%), and that an increase of (1%) in the labour will result in (0.658%) increase in the products of these two sectors, while an increase (0.525%) the products of agriculture and fish, and an increase of (1%) in the rate of rain fall will cause the products of agriculture and fish to increase by (0.102%),

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

However, the findings of this study have revealed that political situation in Yemen, moreover it has been revealed that the value of prameter for the dummy variable was (-0.619).

It has been also found through the valuation of the function of the aggregate demand on agricultural and fish products that (1%) increase of population loads to (0.358%) increase in the aggregate demand. While (1%) increase of the (GDP) results in (1.029) in the aggregate demand. As for the increase of the relative prices of food products by (1%), this leads to a decrease in the aggregate demand by (1.442%).

Furthermore, the study reveals that the function of wheat production complies with the law of diminishing returns, as (1%) increase in the estimated capital for agriculture and fish brings about (0.643%) increase of wheat production. Also, a (1%) increase in the cultivated area of wheat leads to (0.025%) increase of wheat production. While (1%) increase the rate of rain falls results in (1.93%) increase of wheat production.

The study has also revealed that the effect of the dummy variable on fish products is still negative.

In fact, (1%) increase of the labour leads to about (0.71%) increase of fish product, while a (1%) increase of capital yields (0.44%) increase of fish production. It has been concluded that this function complies to the law of diminishing returns. However the value of the dummy variable was (-0.386).

The study has recommended to give priorities to investment in agriculture and fish sectors as they are considered important sources of the national economy. It has also recommended to necessarily enhance the qualified training the employees of these two sectors and availing the requirements of agricultural and fish production to be able to raise their growth rates. Thus, this will lead to raise their contribution in the national economy in addition to the urgent need of dealing with the issue of subsidizing of certain goods and services in Yemen by means of adopting the suitable policies.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com